الموسم الثاني
للانصات المركزي

كالكان: الحزب الديمقراطي تحالف مع تركيا ويلعب دور حراس القرى

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com
السنة 28
الخميس
2022/05/12
No. : 7652

نكران الإبادة الجماعية وعودة تكرارها

الخزرجي نموذج لطبقة من قادة الرأي والسياسة والمجتمع في العراق

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير
دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف اللغوي
عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني
شوقي عثمان امين

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- بافل جلال طالباني يدعو الى وضع ستراتيجية مشتركة لمواجهة بقايا داعش
- ريواز فائق: حل المسائل ذات الأبعاد الوطنية بالتفاهم والتوافق
- حصار بارزاني يطال إعلام الاتحاد الوطني وتوجيهات بمنع تغطيتها لمؤتمراته
- فهمي برهان: حل مشاكل المناطق الكردستانية يبدأ من بغداد
- خالد سليمان: كلام الخزرجي دليل على فشل الدولة العراقية في محاكمة المجرمين
- رئيس لجنة الطاقة: قرار المحكمة الاتحادية يصب في مصلحة المواطنين
- سياسيون: الدولة التركية تنتهج سياسة العثمانيين بالتعاون مع حزب بارزاني
- الجمود السياسي يحرج الجميع وينذر بتفكك التحالفات

قضايا كردستانية

- الأنفال.. الشمس لا تحجب بغربال
- رستم محمود: الخزرجـــــي والحـــــائط

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- أ.د عامر حسن فياض : لماذا الانسداد السياسي؟
- عادل الجبوري: الدور التركي في العراق: أمن استراتيجي أو أطماع؟
- زينب شكر: الدولة الريعية-الهجينة وأزمات التغيُّر المناخي: حالة العراق

المـرصـــد التركـي و الملف الكردي

- صلاح الدين دميرتاش: الحل السلمي للمشكلة الكردية سينهي الحرب
- دوران كالكان: الحزب الديمقراطي تحالف مع تركيا ويلعب دور حراس القرى

رؤى و قضـايـــا عالميـــة

- عبد الحسين شعبان : حـــوار العـــنف واللاعـــنف
- عصام عبدالشافي: الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي
- ايان بريمر: الحرب الباردة تشتعل مُجدداً
- عيسى نهاري : التهدئة في الشرق الأوسط تمهد لنظام إقليمي جديد

العدد:7652-12-05-2022

بافل جلال طالباني يدعو الى وضع ستراتيجية مشتركة لمواجهة بقايا داعش

المرصد

دعا بافل جلال طالباني، الى تفعيل غرفة العمليات بين الاقليم والحكومة الاتحادية لحماية امن واستقرار المنقطة، معتبرا ان ذلك يستدعي تفاهمات وستراتيجيات مشتركة.

وخلال اجتماع عقده بافل جلال طالباني الاربعاء في السليمانية، مع القائد العام لقوات التحالف في العراق وسوريا الجنرال جون برينن، بحضور وهاب هلبجيي المدير العام لقوات مكافحة الارهاب، ناقش الجانبان التنسيق فيما بين المؤسسات الامنية في الاقليم والعراق والستراتيجيات الجديدة لمواجهة فلول ارهابيي داعش.

وشدد الطرفان على توسيع العلاقات والتعاون العسكري والاستخباري فيما بين الاقليم والعراق ومع قوات التحالف بهدف التغلب على التحديات وحماية الامن والاستقرار في البلد.

وتطرق بافل جلال طالباني خلال اللقاء، الى تحركات بقايا داعش في العراق ولاسيما في المناطق المستقطعة من كردستا، مشيرا الى ان التنسيق فيما قوات الاقليم والعراق وتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة وتفعيل غرفة العمليات عوامل مهمة في حماية امن واستقرار المنقطة، والامر يستدعي تفاهمات وستراتيجيات مشتركة، ولابد من استمرار التنسيق بيننا، وأن تنصب جهودنا نحو حماية حياة وأمن المواطنين.

ريواز فائق: حل المسائل ذات الأبعاد الوطنية بالتفاهم والتوافق

PUKmedia

استقبلت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان يوم الاربعاء، القنصل البريطاني العام في اربيل ديفيد هنت لبحث العملية السياسية في العراق واقليم كردستان بشكل عام، وجمود الوضع السياسي في اقليم كردستان، فضلا عن مناقشة عدة مسائل مهمة بشأن المرحلة الراهنة.

وذكرت رئاسة برلمان كردستان في بيان: ان رئيسة برلمان كردستان الدكتورة ريواز فائق استقبلت القنصل البريطاني العام باربيل ديفيد هنت، موضحة أن الدكتورة ريواز فائق أعلنت: ان جميع المسائل السياسية التي لها أبعاد وطنية، يجب ان تحل بالتفاهمات والتوافق بين جميع الكتل البرلمانية، وان التجارب السابقة اثبتت، بان العمل وفق مبدأ التوافق له نتائج ايجابية على مجمل العملية السياسية، ويضمن حقوق جميع المكونات في اقليم كردستان، في ظل القوانين الفاعلة وضمن اطار التفاهمات الوطنية لضمان حق ممثلي برلمان كردستان، لذا من واجب برلمان كردستان ان يكون مظلة جامعة لجميع القوميات والمكونات.

من جانبه أكد القنصل البريطاني العام في اربيل، ضرروة وحدة الصف الكردي واهميتها وانعكاسها على مجمل العملية السياسية في العراق، والتي ستكون بالمحصلة مبعثا للاستقرار والوئام لجميع العراقيين.

التأكيد على تمتين العلاقات بين اقليم كردستان وجمهورية التشيك

من جهة أخرى استقبلت الدكتورة ريواز فائق رئيسة برلمان كردستان الأربعاء، كاريل كورتانيك القنصل العام الجديد لجمهورية التشيك في إقليم كردستان.

وخلال اللقاء، هنأت رئيسة برلمان كردستان، كاريل كورتانيك بمناسبة مباشرته مهام عمله كقنصل جديد لجمهورية التشيك في إقليم كردستان، متنمية له النجاح في مهامه الجديدة.

من ثم تناولا الوضاع الراهنة في كردستان، وآخر المستجدات والتطورات على الساحة السياسية في العراق وكردستان، والانتخابات المقبلة لبرلمان كردستان، والتحديات التي تواجه هذه العملية.

جانب آخر من اللقاء، تضمن التأكيد على تمتين العلاقات بين إقليم كردستان وجمهورية التشيك.

من جهته أعرب القنصل العام لجمهورية التشيك عن سعادته بمباشرة مهامه في إقليم كردستان، مؤكدا ان بلاده تنظر باهتمام إلى العلاقات مع إقليم كردستان، آملا أن يعم الأمان الموجود في إقليم كردستان، على عموم العراق.

حصار بارزاني يطال إعلام الاتحاد الوطني وتوجيهات بمنع تغطيتها الصحفية

المرصد، المسرى

عقد مجلس وزراء إقليم كردستان، الأربعاء ١١ أيار (مايو) ٢٠٢٢، اجتماعه الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني، ونائب رئيس مجلس الوزراء قوباد طالباني.

وفي الفقرة الأولى من جدول أعمال الاجتماع، صوّت مجلس الوزراء بالإجماع على مشروع قانون هيئة اعتماد مؤسسات ومناهج التربية والتعليم في إقليم كردستان، وذلك بعد تعديل وتثبيت الملاحظات السابقة على المشروع، وقرر إحالته إلى البرلمان لتشريعه.

وفي الفقرة الثانية من جدول الأعمال، ناقش مجلس الوزراء إعادة تنظيم مجلس شؤون النفط والغاز والطاقة في إقليم كردستان، وهيكليته ومهامه، وبعد المناقشات والمداولات، قرر مجلس الوزراء دراسة الملف على نحو أفضل، وتنظيم عمل المجلس بآلية وطريقة يكون فيها بمستوى مسؤولياته.

وفي الفقرة الثالثة من جدول أعمال الاجتماع، ناقش مجلس الوزراء الاهتمام بالتنظيم القانوني للاستثمار المعدني في إقليم كردستان من خلال صياغة مشروع قانون بهذا الصدد، على أن تتم مناقشته في الاجتماعات المقبلة لمجلس الوزراء وإرساله إلى البرلمان لتشريعه، بهدف تشجيع وضمان أفضل استثمار للموارد المعدنية بالإقليم وفقاً للمعايير الدولية، وجعل إيراداتها تصب في الخدمة العامة وتنويع المصادر المالية وتحريك اقتصاد الإقليم.

وفي ختام الاجتماع، وبهدف إعادة تنظيم القطاع المصرفي الحكومي في إقليم كردستان، قرر مجلس الوزراء استكمال شروط البنك المركزي العراقي لتأسيس بنك (نيشتمان) في إقليم كردستان، والذي سيلعب دوراً مهماً في

إنعاش القطاع المصرفي في الإقليم وإعادة تنظيم عمل جميع المصارف في إطار بنك وطني واحد متطور وعصري، إذ سيسهم في توفير التسهيلات المصرفية اللازمة للمواطنين والقطاع الخاص.

* * * هذا وعقب جلسة مجلس الوزراء عقد رئيس الحكومة مؤتمرا صحفيا، حيث منع مسرور بارزاني، حضور القنوات التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني لتغطية مؤتمره الصحفي، فيما اكتفى بدعوة القنوات التابعة لحزبه وقنوات محددة اخرى للقيام بذلك، خشية من توجيه أسئلة محرجة اليه من قبل قنوات الاتحاد الوطني.

وعقد بارزاني الأربعاء، مؤتمرا صحفيا للحديث عن اوضاع اقليم كردستان والعلاقات مع الحكومة العراقية، فيما منع حضور القنوات الاعلامية لتغطية ونقل وقائع المؤتمر باستثناء القنوات التابعة لحزبه وقنوات محدودة اخرى.

وقال مسؤولو مكاتب اربيل لقنوات شعب كردستان وكركوك وكردسات والمؤسسات الاعلامية الاخرى التابعة للاتحاد الوطني "لم نتسلم اي دعوة لحضور المؤتمر، في حين حضرنا من قبل اغلب المؤتمرات الصحفية لرئيس الحكومة".

خرق للقانون

من جهتها اعربت نقابة صحفيي كردستان، الاربعاء، عن قلقها من مقاطعة حكومة الاقليم لقنوات اعلامية محددة، وفيما اعتبرت ان للمؤسسات الاعلامية حقَ الحصول على المعلومة وفق القانون، دعت دائرة الاعلام والمعلومات في حكومة الاقليم الى التعامل بمساواة مع المؤسسات الاعلامية وعدم التمييز فيما بينها.

وقال نائب نقيب صحفيي كردستان بزار حكيم في منشور على صفحته في الفيس بوك، ان "حكومة الاقليم امتنعت للاسف عن ارسال دعوات لقنوات اعلامية بارزة لتغطية وقائع المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس مجلس الوزراء في كردستان". واعتبر ان "مقاطعة او الامتناع عن ارسال دعوات لقنوات اعلامية محددة، خرق لمبدأ العمل الصحفي وانتهاك لقانون العمل الصحفي في اقليم كردستان"، مؤكدا ان "للمؤسسات الاعلامية حق الحصول على المعلومة وفق قانون العمل الصحفي في اقليم كردستان، وتغطية المؤتمرات الصحفية".

وتابع نائب نقيب صحفيي كردستان بزار حكيم "نعرب عن قلقنا مما حدث اليوم، وهو تمييز صارخ فيما بين المؤسسات الاعلامية"، داعيا "دائرة الاعلام والمعلومات في حكومة الاقليم الى التعامل بمساواة مع المؤسسات الاعلامية".

تمييز حكومة الاقليم بين المؤسسات الاعلامية مرفوض

هذا واعتبر مركز مترو للحريات الصحفية، الاربعاء، ان تمييز رئيس حكومة الاقليم بين المؤسسات الاعلامية في حق الحصول على المعلومة مرفوض.

وقال منسق المركز رحمن غريب في تصريح، ان "عدم ارسال رئيس حكومة الاقليم دعاوى للقنوات الاعلامية التابعة للاتحاد الوطني لتغطية وقائع مؤتمره الصحفي، تمييز واضح من لدنه"، مبينا ان "خطوة رئيس الحكومة تحول دون نقل الملعومة الى المواطن". واضاف ان "مؤتمر رئيس الحكومة الصحفي، مؤتمر عام يخص الحكومة وليس الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولهذا نقف بالمطلق ضد تصرف رئيس حكومة الاقليم هذه، لانه لايحق له ارسال دعوات الى القنوات الاعلامية لحضور مؤتمرات الحكومة بناء على رغباته الشخصية، فيسمح للبعض ويمنع بعضا آخر".

مكتب اعلام الاتحاد الوطني يدين جريمة اغتيال الصحفية شيرين ابو عاقلة

دان مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني في بيان الاربعاء، وبشدة، جريمة اغتيال الصحفية شيرين ابو عاقلة، مؤكدا في بيان، ضرورة مراعاة المواثيق الدولية وعدم استهداف الصحفيين عند النزاعات.

فيما يأتي نص البيان:

ندين جريمة اغتيال الصحفية المثابرة شيرين ابو عاقلة، والتي استشهدت جراء اطلاق النار عليها من قبل الجيش الإسرائيلي في مدينة جنين بالضفة الغربية أثناء تأدية واجبها المهني.

الصحفية شيرين ابو عاقلة كانت صوتا للحق والعدالة ولم تكن مراسلة قناة فضائية فحسب، بل كانت تعمل بكل جهد ومصداقية لنقل الحقيقة الى العالم اجمع وجريمة اغتيالها تعد جريمة ضد الانسانية ومحاولة لكبت حرية المعلومة و الرأي.

نحن في الوقت الذي نعرب فيه عن ادانتنا لهذه الجريمة التي استهدفت حرية الرأي والاعلام الحر، نؤكد وقوفنا الى جانب كل الصحفيين والاعلاميين الشرفاء الذين يعملون بكل جهد لنقل صوت الحقيقة والاحداث والمتغيرات الى العالم وإبراز صوت المظلومين والمضطهدين في كل مكان.

ان الصحفيين يؤدون واجبهم المهني والاعلامي، لذا نؤكد ضرورة مراعاة المواثيق الدولية وعدم استهداف الصحفيين عند النزاعات ومراعاة القوانين التي تؤكد ضرورة حماية الصحفيين وضمان سلامتهم.

الرحمة والخلود لروح الصحفية شيرين ابو عاقلة ولجميع شهداء طريق حرية الرأي في العالم.

مكتب اعلام
الاتحاد الوطني الكردستاني

روداو

رئيس الهيئة الكردستانية للمناطق المتنازع عليها:

حل مشاكل المناطق الكردستانية يبدأ من بغداد

أكد رئيس هيئة المناطق الكردستانية خارج إدارة إقليم كردستان (المناطق المتنازع عليها)، فهمي برهان، ان مسألة محافظة كركوك ومنصب محافظ كركوك تتحكم به عدة جهات سياسية، مشيرا الى ان حل جميع مشاكل تلك المناطق يبدأ من بغداد.

وقال برهان لشبكة روداو الإعلامية الثلاثاء، إن موضوع محافظ كركوك، ومسألة كركوك أكبر من ان يتم حلها من قبل حزب أو حزبين معينين، وهناك عدة اطراف سياسية تتحكم بالقرارات المتعلقة بالمحافظة، وحل المشاكل في المحافظة وكذلك في باقي المناطق المتنازع عليها يبدا من بغداد.

وأضاف برهان انه رغم الاختلافات السياسية الموجودة، هناك توافق كبير ورؤية مشتركة لدى جميع القوى والاحزاب السياسية في اقليم كردستان فيما يتعلق بتلك المناطق.

ورأى برهان ان كيفية التعامل مع هذه المناطق تختلف من مرحلة الى اخرى، مع ثبات مبادئ حكومة اقليم كردستان حولها، مشيرا الى ان لكل منطقة من تلك المناطق وضع خاص يتطلب التعامل معه بطريقة مختلفة.

واوضح انه يجب التعامل مع المناطق الكردستانية الواقعة خارج ادارة اقليم كردستان بأخذ ظروفها الراهنة بنظر الاعتبار، والتأقلم مع التغييرات الحاصلة فيها، والتعامل بشكل عقلاني وهادئ معها. وشدد على انه يجب تحديد موقف الكرد ودورهم في تلك المناطق ان كانوا جزءا من المنظومة السياسية والإدارية فيها أو جزءا من المعارضة، مشيرا الى انه يجب ان يكون للكرد في تلك المناطق حصة من وارداتها وثرواتها واتخاذ القرارات بشأنها.

واكد برهان على ضرورة تكوين خطاب سياسي موحد لدى جميع الاحزاب الكردية في اقليم كردستان بشأن مسألة المناطق الكردستانية.

رئيس هيئة المناطق الكردستانية خارج إدارة إقليم كردستان، قال، إن مسألة محافظ كركوك، وموضوع كركوك وليس منصب المحافظ فقط يقع تحت قرارعدة اطراف سياسية داخل وخارج العراق، وحل المشاكل في المحافظة وكذلك في باقي المناطق يبدا من بغداد.

فهمي برهان من اهالي محافظة كركوك، وعضو في الاتحاد الوطني الكردستاني، باشر عمله الثلاثاء كرئيس للهيئة، حيث تم تنصيبه بمراسم رسمية حضرها نائب رئيس حكومة اقليم كردستان قوباد طالباني وعدد من المسؤولين الآخرين في اقليم كردستان.

خالد سليمان:

كلام الخزرجي دليل على فشل الدولة العراقية في محاكمة المجرمين

المسرى

أكد الكاتب والصحافي المختص في قضايا البيئة خالد سليمان، ان جرائم الانفال حولت منطقة كرميان الى مناطق محرمة، مشددا على ان تصريحات المجرم نزار الخزرجي كلها كذب ويجب محاكمته على ارتكابه لجرائم الانفال.

وقال الكاتب خالد سليمان خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية، والذي يبث على شاشة المسرى، انه "كان يفترض ان نتحدث اليوم عن ازمات مناخية وبيئية تواجه العراق لكن بسبب مجرم مثل نزار الخزرجي نتحدث عن الانفال، انا لدي قصص وذاكرة مرة مع الانفال وشاهد على جرائم جرت في قريتي التي ولدت وترعرعت فيها وتعرضت المنطقة لإبادة كاملة".

وأضاف خالد سليمان "أول ما تبادر الى ذهني حين سمعت حديث نزار الخزرجي هي فشل الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، لأنه إن كان هناك فعلا دولة عراقية كان يفترض ان يكون هذا الشخص امام المحاكم وتتم محاكمته على الجرائم التي ارتكبها ضد المدنيين والاطفال والقرى والمناطق الواسعة في كردستان"، لافتا الى انه "اليوم يأتي الخزرجي ويتحدث عن ان العمليات التي كان يقودها موجهة لقوات البيشمركة وهذا الكلام باطل وانا اقول له انه يكذب ويكذب ويكذب، ففي عائلتي اصغر الضحايا كان عمره سنة ونصف السنة فهل هذا بيشمركة؟، قريتي

تم تدميرها بكاملها ولم اعد لها الا في ١٩٩١ بعد الانتفاضة وكانت دور المواطنين تم تسويتها بالارض، كما انه في بيت والدي كان هناك شجرة توت كبرت معنا وفي الانفال قام الجيش الذي يتفاخر به الخزرجي بإقتلاع الشجرة".

ويرى خالد سليمان ان "كلام الخزرجي دليل على فشل الدولة العراقية في محاكمة مجرمين تاريخيين"، مشددا على ان "نزار الخزرجي يجب ان يحاكم كما تمت محاكمة القادة النازيين بعد الحرب العالمية الثانية حيث انهم دمروا اوروبا والعالم".

وتحدث خالد سليمان عن قريته حيث قال بأنها "تسمى (قلا جلما) وتقع في منطقة كرميان وكرميان من المناطق التي تضررت أكثر من غيرها في كردستان فقد تم تطويق المنطقة حيث اتجهت أولوية عسكرية بقيادة الخزرجي من كركوك والسليمانية ودربنديخان وكلار وكفري وخورماتو الى كرميان وتم تطويقها بحيث لم يبقى هناك اي منفذ لتهرب الناس من العمليات العسكرية، وتم تجميعهم في منطقة واحدة وتصفيتهم في عدة اماكن"، مشيرا الى ان اخا له يدعى فرحان "قام على مسؤوليته ونفقته الخاص بتشييد نصب تذكاري في قريتنا بأسماء الشهداء من القرية جراء عمليات الانفال وبلغ عددهم ٨٣ شخصا في قريتنا التي كانت تضم نحو ٣٢ منزلا"، ودعا خالد سليمان، نزار الخزرجي لزيارة قريته "وانا اضمن سلامته وليقرأ أسماء الشهداء في النصب التذكاري ليرى ان هناك اطفالا تم اعتقالهم ودفنهم في المقابر الجماعية واعمارهم لم تتجاوز السنة والسنة ونصف السنة".

وعن تشكيك البعض في من ارتكب جرائم الانفال اشار خالد سليمان الى انه خلال المفاوضات بين الاحزاب الكردية ونظام البعث بعد ١٩٩١ تحدث الجانبان عن الانفال وحينها المجرم علي حسن المجيد قال بأن هناك مبالغة في عدد ضحايا الانفال حين يقول الكرد انه ١٨٢ الف شخص، بينما العدد لا يتجاوز ١٠٠ الف شخص وكأن هذا الرقم ليس بكبير، بينما الابادة الجماعية هي تصفية مجموعة معينة عرقية حتى لو كانت من شخصية على اسس فكرية سياسية ايديولوجية، مشددا على انه تم تصفية المدنيين ليس بسبب انتمائهم الى حزب معين انما لانهم يحملون الهوية الكردية.

وانتقد خالد سليمان قيام بعض وسائل الاعلام العربية بإجراء اللقاءات مع امثال الخزرجي، حيث قال مع الاسف بدلا من ان نشاهد محاكمة هؤلاء المجرمين نرى بعض وسائل الاعلام العربية تفسح المجال امام هذه الرموز التي لازالت تنتمي الى عقلية تصفية الآخر وتؤمن بنظريات عنصرية تجاه الآخر، مشيرا الى ان كلام الخزرجي لا يسئ للكرد فقط انما للعرب أيضا، ومن كان من العرب يقتنع بكلام الخزرجي فليعد الى الوثائق الموجودة في تلك المرحلة من مصادر غير كردية وليعد الى صحيفة الغارديان البريطانية والى بيان الرئيس الجزائري الاسبق احمد بن بله في تلك الفترة، والى جريدة السفير ليقرأ مقالة رسالة اعتذار الى الطفل الكردي للكاتب العراقي الكبير هادي العلوي ليرى حجم الجرائم التي ارتكبها الخزرجي.

وعن الصمت الدولي حيال ما جرى ولماذا لا تتم محاكمة مرتكبي جرائم الانفال دوليا، شدد خالد سليمان على ان هناك نفاق دولي فيما يخص العراق وتاريخه والنظام السابق فيه، فالعالم سكت عن جرائم الانفال، وبالعودة الى بعض الوثائق في تلك الفترة حيث كان نظام صدام حسين ينفذ جرائمه كانت مجموعات صحافية روسية تأتي

الى العراق وتعد تقارير عن العراق الآمن، وفي تلك الفترة ايضا كانت صحيفة الغارديان البريطانية تنشر وثائق عن تلك الجرائم وحينها قامت سفارات عدة دول عربية بتشكيل وفد اتجهت الى الخارجية البريطانية وطلبت توقف الغارديان عن نشر هذه الوثائق وإلا سيكون لهم موقف آخر، وهذا يؤكد ان هناك ليس فقط نفاق دولي انما نفاق عربي متمثل في الانظمة العربية وليس الشعوب العربية التي هي ايضا مبتلية بأنظمة إستبدادية.

وعن الموقف على المستوى الداخلي في العراق حيال هؤلاء المجرمين شدد خالد سليمان على ان الدولة العراقية دولة فاشلة في ادارة ملف خطير مثل ملف الأنفال، مبينا ان هذه الدولة لا تستطيع توثيق هذه الجرائم، لافتا الى انه حتى رئيس الوزراء الاتحادي مصطفى الكاظمي كنا انا واياه نعمل سوية في مؤسسة الذاكرة العراقية التي كانت تقوم على توثيق الجرائم، مضيفا فليتحدث الكاظمي الآن وليقل للخزرجي انه كاذب، مؤكدا انه لا يعرف لماذا لا يتحدث الكاظمي، مشددا على ان صمت الكاظمي ومسؤولي العراق دليل على انها دولة فاشلة.

وتابع خالد سليمان ان مصطفى الكاظمي شاهد فهو كان المسؤول المباشر على التاريخ الشفهي في مؤسسة الذاكرة العراقية واشرف على توثيق جرائم الانفال وحلبجة والجرائم في جنوب العراق واليوم هو ساكت، وبذلك هو أيضا يتحمل جزءا من المسؤولية، لافتا الى ان اي موقف او كلام لو صدر من الكاظمي سيكون له صدى كبيرا.

ولفت خالد سليمان الى انه حتى القادة الكرد في اقليم كردستان لم يتحدثوا عن تصريحات الخزرجي، ولم ينطقوا بأي كلمة ومن يتكلم هم الصحافيون، لافتا الى ان هناك معلومات تشيرالى ان بعض القادة الكرد ساعدوا الخزرجي على الخروج من العراق، وحتى في الدانمارك حاولت الجالية الكردية تقديم الخزرجي الى المحاكمة لكن هناك وثائق ومقالات تبين كيف ان بعض الاحزاب الكردية ارسلت كتب رسمية تؤكد فيها ان الخزرجي ليس له علاقة بالأنفال، لافتا الى ان هذه الوثائق بحاجة الى فحص وتدقيق لكن هذا لا ينفي انها موجودة.

وعن ما تحدث به الخزرجي من وجود عسكري ايراني في المنطقة قبل تنفيذ جرائم الانفال شدد خالد سليمان، على ان اي قارئ عربي استمع الى ما قاله الخزرجي ليذهب للبحث في الانترنت ويتعرف على المنطقة التي ارتكبت فيها ابشع انواع الجرائم وهي كرميان وهي ليست منطقة حدودية لإيران بل بعيدة عنها وهذا الكلام كذب ولا أساس له، مشددا على ان نظام البعث قام بتصفية مناطق معزولة وداخلية مثل كرميان، لافتا الى انه بعد عمليات الانفال تحولت هذه المناطق الى مناطق محرمة وليس كما قال الخزرجي انه تم تنظيفها وتحولت الى وجهة للسياح، ويجب ان يقال له انه ليس فقط يكذب انما ما قاله تجاوز الكذب، فقد تم ضرب هذه المناطق بالأسلحة الثقيلة والكيميائية وان نفى ذلك سأقدم وثيقة عراقية صادرة من مديرية الامن في بغداد قبل تنفيذ جرائم الانفال انه يجب على نقاط التفتيش بين المدن والقرى ان تمنع دخول بعض انواع الزيوت لانها تساعد على معالجة الناس المصابين بالاسلحة الكيميائية وهذه الوثيقة موجودة في ارشيف مؤسسة الذاكرة العراقية والكاظمي مطلع عليها، لافتا الى ان تاريخ الوثيقة يعود الى ١٩٨٧ أي قبل تنفيذ عمليات الانفال بعام ما يعني انه كان هناك مخطط لتنفيذ الجريمة مع سبق الاصرار والترصد.

رئيس اللجنة المالية.. عائدات النفط غير شفافة

المرصد

أوضح رئيس لجنة المالية والشؤون الاقتصادية في برلمان كردستان، أن الوضع الاقتصادي لإقليم كردستان الآن جيد وتستطيع الحكومة دفع رواتب جميع الموظفين بكل بساطة، واكد أنه لا علم لهم و لوزراء الحكومة بالواردات المستحصلة من بيع النفط، والقرارات تصدر من قبل رئيس الحكومة فقط.

وتحدث رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في برلمان كردستان زياد جبار، عن الوضع السياسي والاقتصادي لإقليم كردستان قائلا، إن "الوضع الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان جيد وقد ازدادت قيمة عائداتها"، وأكد أن عائدات النفط غير شفافة والآن ٤١٪ من عائدات النفط يعود للحكومة و٥٩٪ منه يذهب لشركات النفط والنقل، لذا يجب إحداث تعديلات على هذه النسبة.

وأضاف:" لا علم لنا ولوزراء الحكومة بـأمور بيع النفط لعدم اجتماع مجلس النفط والغاز في الإقليم، حيث إن رئيس الحكومة فقط يصدر القرارات، وحكومة الإقليم تميز بين المحافظات ولا تعاملها بسواسية، وهذا ما أوصل بالمشاكل إلى هذا المستوى، لا يوجد قانون لضرائبنا منذ سنوات ونحن في البرلمان لا نعرف كم هي عائدات النفط وكيف يتم توزيعها".

قرار المحكمة الاتحادية يصب في مصلحة المواطنين في اقليم كردستان

الى ذلك اكد رئيس لجنة الطاقة والثروات الطبيعية في برلمان كردستان، ان تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية يصب في مصلحة ابناء شعب كردستان، واقليم كردستان سيستلم اكثر من ٩٠٠ مليون دولار من عائدات بيع النفط شهرياً.

وقال علي حمه صالح رئيس لجنة الطاقة والثروات الطبيعية في برلمان كردستان خلال بيان: ان قرار المحكمة الاتحادية يصب في مصلحة ابناء شعب كردستان، والحكومة الاتحادية لن تقوم بالسيطرة على الحقول النفطية في اقليم كردستان بالقوة. واوضح: عند بيع نفط اقليم كردستان من قبل الحكومة الاتحادية فستقوم الاخيرة بدفع نفقات الشركات المنتجة للنفط بالاضافة الى دفع اجور الانبوب الناقل للنفط بعد اجراء عمليات التدقيق، واذا تم بيع النفط بالسعر الحالي فإن حصة اقليم كردستان من عائدات النفط ستكون أكثر من ٩٠٠ مليون دولار شهرياً، تخصص منها ٦٠٠ مليون دولار لرواتب الموظفين والباقي سيخصص لتنفيذ المشاريع الخدمية مع وجود الواردات الداخلية.

واوضح رئيس لجنة الطاقة والثروات الطبيعية: عند ذلك يصبح اقليم كردستان جزءً من السياسية النفطية العراقية وسينخفض سعر الوقود ايضا الى ٤٥٠ دينار كما سيتم توفير مادة النفط الابيض للمواطنين بشكل مستمر، وفي حال تنفيذ القرار ما يفقده اقليم كردستان هو تعامله المباشر وبيع النفط بشكل مستقل ولايستطيع ايضا التعامل المباشر مع الشركات النفطية. واشار الى ان هذه الرغبة لدى الحكومة الاتحادية هي تختص بموضوع الغاز المراد تصديره في المستقبل، وباعتقادي يجب التوصل الى اتفاق شامل وتشريع قانون النفط والغاز وتحديد حصة اقليم كردستان من الموازنة، لان الخلافات لاتخدم ابناء شعب كردستان ابداً.

هذا وكان وزير النفط إحسان عبدالجبار، قد اكد أن إدارة النشاط النفطي في إقليم كردستان غير صحيحة، فيما أشار إلى أن الإيرادات الصافية للأقليم لاتتجاوز ٥٠ بالمئة من قيمة النفط المباع.

وقال عبدالجبار خلال اجتماع هيئة الرأي لوزارة النفط: أكثر من (٧٥) يوماً من النقاش والمبادرات وكل محاولات بغداد والمرونة في التعاطي مع الإقليم والرغبة في تجسير الثقة لم تحقق أي نتيجة، ونحن ذاهبون نحو التطبيق الحرفي لقرار المحكمة الاتحادية بخصوص نفط إقليم كردستان. واوضح: على وزارة النفط ومجلس إدارة شركة النفط الوطنية الاستعداد لمواجهة التحديات المقبلة في تنفيذ القرار وستتوجه الكثير من السهام لوزارة النفط، مؤكدا ان شركة النفط الوطنية العراقية ستكون مسؤولة عن إدارة ملف الطاقة داخلياً ووزارة النفط ستكون مسؤولة عن التعاطي مع وزارة المالية والجهات الدولية والخارجية.

0 خيارات أمام بغداد للتعامل مع نفط إقليم كردستان

طرح أستاذ الاقتصاد في جامعة البصرة نبيل المرسومي، الأحد، خيارات قال إنها متاحة أمام بغداد للتعامل مع ملف نفط إقليم كردستان في حال إصرار الأخير تنفيذ قرار المحكمة.

وقال المرسومي في تدوينة: «بعد ما قضت المحكمة الاتحادية العليا في العراق بعدم مشروعية قيام كردستان بإنتاج وتصدير النفط والغاز بشكل مستقل عن الحكومة المركزية في بغداد، وبعد أن رفض إقليم كردستان تنفيذ قرار المحكمة، فإن الخيارات المتاحة أمام الحكومة العراقية هي: أولها استئناف الدعوى القضائية التي رفعتها وزارة النفط في محكمة غرفة التجارة الدولية في باريس ضد تركيا التي سمحت منذ عام ٢٠١٤ لكردستان بتصدير نفطها وبشكل منعزل عن الحكومة المركزية العراقية من خلال ربط خطوط الأنابيب الكردية بالخط العراقي التركي في بلدة فيشخابور الكردستانية مما مكن الإقليم من بيع نفطه والاحتفاظ بإيراداته من دون تفويض وزارة النفط العراقية وهو ما عدته بغداد ممارسة غير قانونية مما دفع شركة تسويق النفط العراقية (سومو) نيابة عن وزارة النفط إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي ورفع دعوى قضائية ضد الحكومة التركية التي تمثلها شركة بوتاش المشغلة لخط الأنابيب والمملوكة من الدولة»، مبينا أن

«أي حكم ضد تركيا سيؤدي إلى إلزامها باتباع تعليمات بغداد بشأن تسويق كل النفط العراقي وتحميله في جيهان وقد يفتح قرار المحكمة الباب أمام العراق للمطالبة بالتعويضات، والمعروف أن هذا الخط ينقل حاليا نحو ٥٠٠ ألف برميل يوميا منها ٤٠٠ ألف برميل يوميا من نفط كردستان و ١٠٠ ألف برميل يوميا من خام كركوك».

وأضاف أن «الخيار الثاني يتمثل بحجز أموال العائدات النفطية لكردستان والموجودة في المصارف العالمية، الأمر الذي سيضع حكومة الإقليم في وضع مالي صعب أكثر مما هو عليه».

اما الخيار الثالث، بحسب الخبير الاقتصادي فهو «التوقف عن إرسال أي مبالغ مالية لكردستان من الموازنة العامة إلى حين تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية». كما بين المرسومي أن «الخيار الرابع يصب نحو الدخول في مفاوضات مباشرة مع الشركات الأجنبية العاملة في الإقليم لغرض مراجعة العقود الموقعة بينها وبين الإقليم وتعديلها بما يحقق مصلحة الطرفين على أن تتولى وزارة النفط من خلال إحدى شركاتها إدارة هذه العقود، وفي حال رفضت الشركات من الممكن مطالبة الدول الغربية والعربية التي لديها شركات عاملة في إقليم كردستان بتطبيق الإجراءات القانونية بحق هذه الشركات، وهو ما قد يتسبب بخسائر عاجلة لأسهم هذه الشركات في البورصة العالمية».

والخيار الخامس بحسب أستاذ الاقتصاد: «مقاضاة الشركات التي تعمل حاليا على مد خط أنبوب لنقل الغاز من كردستان إلى أوربا عبر تركيا لتعارض ذلك مع قرار المحقة الاتحادية الذي ألغى قانون النفط والغاز لعام ٢٠٠٧ في كردستان».

مستشار بارزاني: لن نلتزم بقرار المحكمة الاتحادية حول قانون النفط

من جهته أعلن إقليم كردستان بانه لن يلتزم بقرار المحكمة الاتحادية بخصوص قانون النفط والغاز في الإقليم. وقال مستشار مسرور بارزاني رئيس حكومة إقليم كردستان لشؤون الطاقة ريبوار خنسي، لإذاعة صوت أمريكا، ان "الحكومة العراقية لن تستطيع تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية بخصوص قانون النفط و الغاز في إقليم كردستان". واكد خنسي، ان "الإقليم لن يلتزم بقرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة الاقليم، لأنه بالضد من الدستور". وكانت المحكمة الاتحادية العليا، أصدرت في الخامس عشر من شباط الماضي، حكما يقضي بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة إقليم كردستان، الصادر عام ٢٠٠٧، وإلغائه لمخالفته أحكام مواد دستورية، فضلا عن إلزام الإقليم بتسليم الإنتاج النفطي إلى الحكومة الاتحادية.

بارزاني يرفض تسليم النفط لإرضاء تركيا

هذا وأكد عضو حراك الجيل الجديد ريبوار محمد، الثلاثاء، أن رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني يرفض تسليم النفط للحكومة الاتحادية إرضاءً لتركيا.

وقال محمد في تصريح، إن "بارزاني لديه اتفاق ومصالح مشتركة مع تركيا، ويعاند ويمتنع عن تنفيذ قرار المحكمة الاتحادية الخاص بمنع تصدير نفط الإقليم إرضاءً لها". وأضاف أن "أغلب القوى السياسية في كردستان هي مع تسليم النفط إلى بغداد وتعتبر هذا القرار هو الذي يحافظ على اقتصاد الإقليم ويساهم بإيصال الرواتب إلى الموظفين".

وأشار محمد الى أن "تصدير الغاز الطبيعي إلى تركيا هو رهن لاقتصاد كردستان ومحاولة جديدة للإعان للأطماع التركية في العراق".

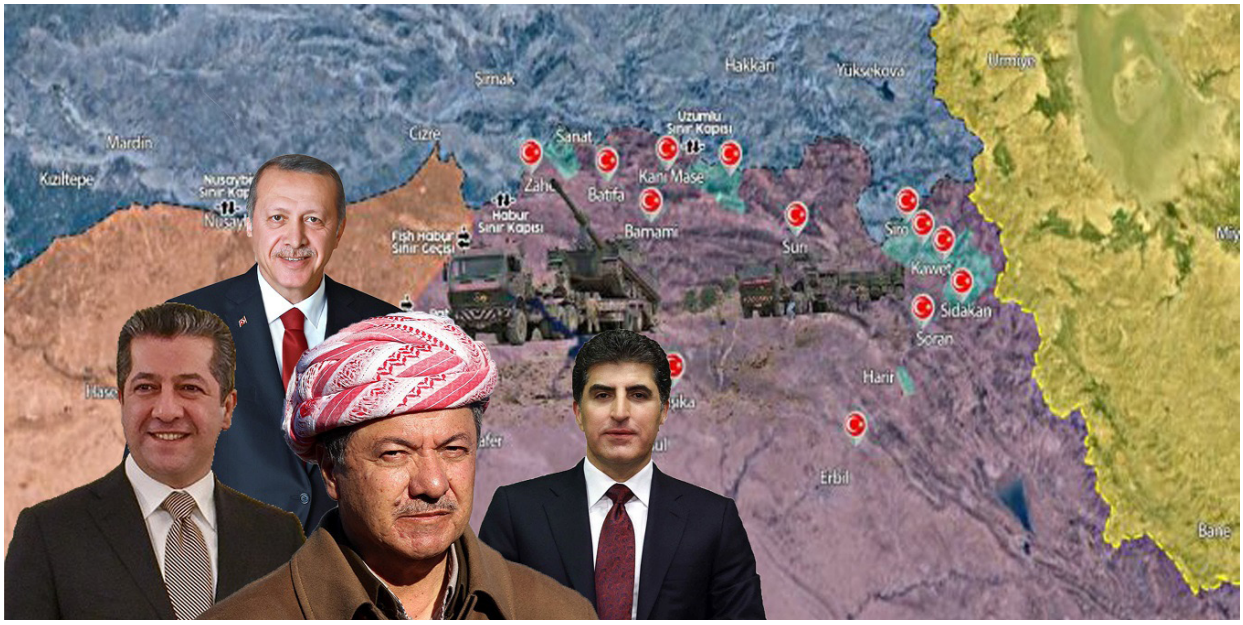

سياسيون: الدولة التركية تنتهج سياسة العثمانيين بالتعاون مع حزب بارزاني

rojnews

أشار سياسيون من جنوبي كردستان إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يتعاون وبشكل علني مع الدولة التركية المحتلة في احتلال جنوبي كردستان، وأكدوا أن الدولة التركية المحتلة تريد ضرب مكتسبات الشعب الكردي للاستيلاء على الموصل وكركوك.

وحول هجمات الدولة التركية المحتلة بتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، تحدثت عضو الجمعية العامة لحزب الكادحين الكردستاني شيدا معروف والسياسي حمه رضا هورامي إلى وكالة rojnews.

وأكدت شيدا معروف في بداية حديثها أن مقاتلات الكريلا أثبتن بنضالهن أن المرأة يمكن أن تكون الحل لمشاكل البلاد وقالت:"نحن ندعم بشكل عام هذا النضال، وندعم مقاتلات الكريلا. هنّ المدافعات عن الحقوق الوطنية. منذ زمن العثمانيين وحتى الآن، الأتراك جميعهم محتلون. لقد حاولوا دائماً احتلال الأراضي الكردية، لا يريدون للشعب الكردي أن يعيش على هذه الأرض. لكن في الواقع، خرج البيشمركة والكريلا والأمة إلى الشوارع والساحات لرفع أصواتهم في وجه هذه المحاولات. وهذا دليل على أن الأمة الكردية لم تمت، وستبقى حية".

من جانبه قال السياسي حمه رضا هورامي إن الدولة التركية اتخذت خطوة جديدة في الهجوم على مناطق الدفاع المشروع. وأكد هورامي أن "الدولة التركية تريد ضرب مكتسبات الشعب الكردي للاستيلاء على الموصل وكركوك".

ولفت رضا الانتباه إلى سياسة الدولة التركية، وذكر أن هذه السياسة ليست بجديدة، وقال: "من الجيد أن هذه المرة، كما في أوقات أخرى، لم يتوان مقاتلو الكريلا في صد الهجمات. حيث أعلن وزير الدفاع التركي علناً عن هزيمته."

وحول تعاون الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الدولة التركية، قال حمه رضا: "من الواضح أن الدولة التركية تستولي على الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني وأن الحزب الديمقراطي يتعاون علناً مع دولة الإحتلال التركية. جميعهم يريدون طعن مقاتلي الكريلا بخنجرٍ مسموم."

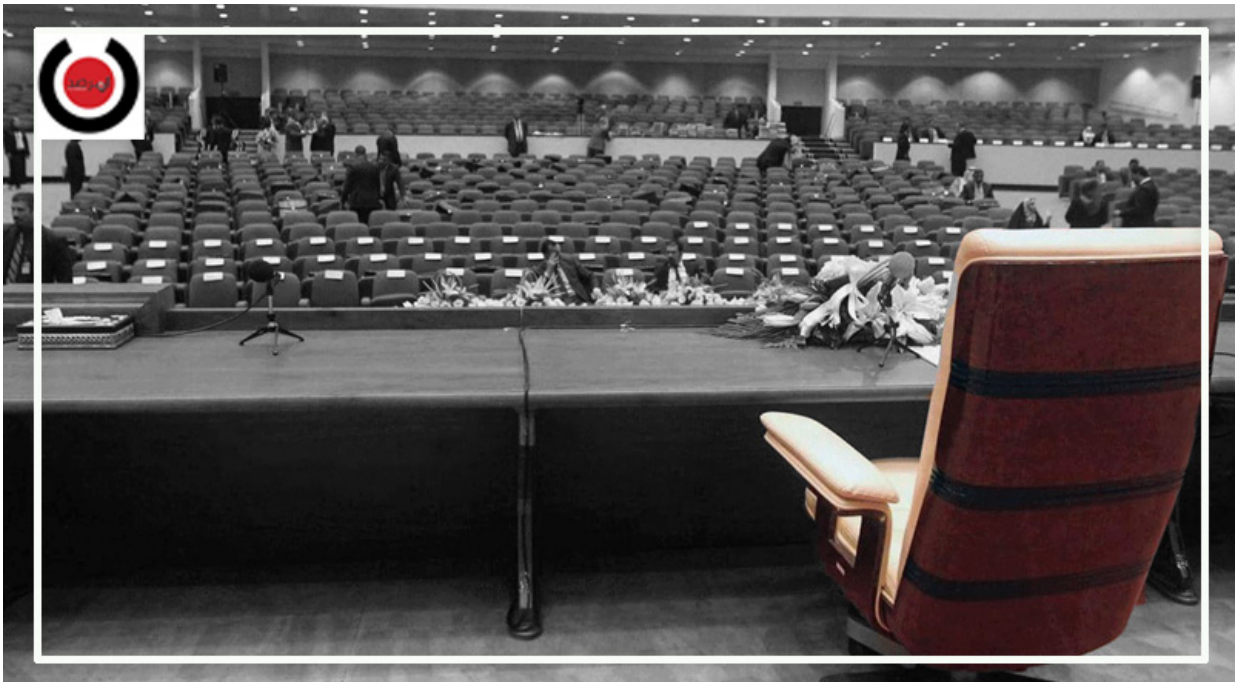

الجمود السياسي يُحرج الجميع وينذر بتفكك التحالفات

*تقرير: فريق الرصد والمتابعة

برغم جميع المبادرات الرامية لحلحلة أزمة الانسداد السياسي والتعطيل المتعمد للدستور ومواده الملزمة بفترات زمنية في قضيتي انتخاب رئيس الجمهورية واختيار رئيس الوزراء، إلا أن السياسة ليست في إبداء حسن النوايا فقط، بل في الانسحاب أيضاً حينما يتوقف الأمر على مصلحة العملية السياسية التي تضم الجميع.

ويترافق الجمود الحالي الذي نتج عن انتخابات ٢٠٢١ مع ظاهرة هي الأولى من نوعها في العراق وهي بوادر تفكك المكونات الرئيسة التي تسيدت المشهد منذ ٢٠٠٣، والتي يعزوها المحللون إلى جملة عوامل منها تأثيرات الانتخابات المبكرة التي دعمتها انتفاضة تشرين في العام ٢٠١٩.

وينظر الكاتب والباحث في الشأن السياسي محمد نعناع بإيجابية للظاهرة مشترطاً وجود برنامج حكومي واعد يستثمر ما أسماه بـ»التفكك الأفقي».

وقال نعناع في حديث لـ»الصباح»: إن «الحسنة في تفكك الأحزاب القائمة على فرضية تمثيل المكونات قد تصب في تأسيس برنامج حكومي يضمن الحفاظ على سيادة العراق ووحدة نسيجه الاجتماعي وتقديم الخدمات للمواطنين»، مستدركاً أنه «من دون تحقق هذا الشرط ستبقى عملية تفتيت الكتل الكلاسيكية المشاركة في حكومات بعد العام ٢٠٠٣، بلا فائدة حقيقية بل إن هذه الكتل ستستمر في متوالية تقاسم المناصب والمغانم».

ويرى الباحث في الشأن السياسي أن «أي جهد سياسي يغير من طريقة إدارة الدولة، ويبدأ بتغيير معادلة السلطة من المحاصصة والمكوناتية إلى الكتل العابرة للطوائف والقوميات والمكونات، سيكون جهداً في الاتجاه الصحيح، ولا سيما إذا كان على وفق الدستور ومراعياً للسياقات البرلمانية ومدعوماً من قبل الشعب ونخبه الواعية».

وأوضح أن «كل هذه الشروط مرهونة بمدى قدرة القوى القائدة للتغيير على صياغة عقد سياسي جديد يحفظ الاستقرار ويتبنى مكافحة الفساد بشتى أنواعه ومظاهره»، لافتاً إلى أن «الحالة العراقية الراهنة التي تبلورت بعد

الانتخابات المبكرة لعام ٢٠٢١ أفرزت رغبة بمغادرة التخندقات الطائفية والقومية والمكوناتية وذهبت باتجاه الأغلبية الوطنية».

وفي ست حكومات تشكلت انتخابياً بعد العام ٢٠٠٣، دخلت المكونات الرئيسة بثقلها وبمواقفها المتباينة في تشكيل هذه الحكومة، مارست جميعها دور المعارضة والحكم في آن واحد.

تشريع قانون ينظم عمل الأحزاب

وعلى عكس زميله نعناع، لا يبدو مدير مركز القرار السياسي حيدر الموسوي متفائلاً تجاه أي تحديث جديد للواقع السياسي، وقال : إن «تزايد الأحزاب السياسية سيؤدي إلى فوضى في اتخاذ القرار المصيري»، داعياً إلى «إلغاء ما وصفها بـ»الدكاكين السياسية».

وقال الموسوي لـ»الصباح»: إنه «لا يوجد حتى الآن انشطار واضح وحقيقي بين الكتل السياسية والأحزاب التقليدية»، مشيراً إلى أن «الانشطار ليس حالة إيجابية لأن العراق يشهد فوبيا أحزاب، وهي ليست تعددية طبيعية وتؤدي إلى انسداد بسبب كثرة الآراء والأفكار».

وأضاف الموسوي أنه «كلما انشطرت الأحزاب زادت صعوبة اتخاذ قرار رصين»، مشيراً إلى «تجارب عدد من الدول الديمقراطية التي تعمل فيها أحزاب محددة قليلة العدد، وهو ما يسهل اتخاذ القرار وتشكيل الحكومة».

ودعا الموسوي إلى «تشريع قانون ينظم عمل الأحزاب ويدمج الكثير منها بمؤسسة حزبية واحدة، وإلغاء الحركات غير الجماهيرية».

الاتحاد الوطني يدعو إلى دمج المبادرات بمبادرة سياسية واحدة

من جهته دعا الاتحاد الوطني الكردستاني الى دمج المبادرات السياسية المطروحة في مبادرة واحدة بالاجتماع على طاولة واحدة من دون شروط مسبقة لجميع الفرقاء السياسيين، وقال القيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني، محمود خوشناو، في حديث لـ"الزوراء": ان "هناك مبادرات ومحاولات تصب في مصلحة الدولة العراقية لإخراجها من هذه الازمة والمنزلق، وجميع المبادرات في نظر مقدميها تصب في المصلحة العليا للدولة".

واشار الى ان "مبادرة الاطار قريبة من منهاج الدولة في المرحلة المقبلة وفيها نقاط مهمة جدا وصراحة جميعنا لا نستطيع ان نقوم بشيء من دون العودة والحفاظ على التوازنات السياسية مع قراءة جيدة للخارطة الاجتماعية والسياسية للدولة". واضاف "كل هذه المبادرات هي للوصول الى التوافق لربما التوافق بين ثلاث فئات او خمس او اربع لكن كلها بالتالي هي توافق، لذلك يجب ان يتناغم مع النصوص الدستورية واقصد بذلك الثلثين على الاقل".

ودعا قائلا: "هذه المبادرات جميعها يجب ان تمزج بمبادرة واحدة وهذه المبادرة لا تتحقق من دون اجتماع على طاولة واحدة من دون شروط مسبقة لجميع الفرقاء السياسيين، وقبيل ذلك يجب ان نفتح باب هذا الاجتماع بانتخاب رئيس جمهورية يتمتع بتواصل مع جميع الاطراف، فعندما ذهب المشرع العراقي الى تحديد الثلثين اشار مبطناً الى ان رئيس الجمهورية يجب ان يكون محورا جامعا ولديه تواصل مع الفرقاء"، مشيرا الى ان "هذه الصفات موجودة في السيد برهم صالح بما له من علاقات مع السيد الصدر وكتلته ومع قوى الاطار وعزم والسيادة والنواب المستقلين والحركات الناشئة والاحزاب الكردية ما عدا الديمقراطي ". ولفت الى ان "الحزب الديمقراطي الكردستاني يرى انها فرصة سياسية يحاول استثمارها للحصول على هذا المنصب بالاستقواء بسماحة السيد الصدر ودعواته التي تعد طبيعية وتصب في النظم السياسية لربما نتفق معها او نختلف".

واوضح ان "التكلم عن المستقلين بأسلوب ربما يتقاطع مع رؤية المستقلين وفئاتهم خطأ كبير فهم اعلنوها صراحة واختاروا تجربة سياسية جديدة ويجب ان نعزز دورهم ونثمن مواقفهم ونجعلهم شركاء ولا يجوز ان يكون معيار وطنية المستقل هو حضور واكمال النصاب في البرلمان، فـ"الاستقلالية" هي معيارهم الوطني ومشاركتهم في بناء الدولة في المرحلة المقبلة وعدم الالتحاق بجهة على جهة اخرى لانهم بذلك لا يكونوا مستقلين ".

تقديم التنازلات المتبادلة ضرورة ملحة لانهاء حالة الانسداد السياسي

وأكدت نائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني، ضرورة ان تقوم الاطراف السياسية بتقديم تنازلات متبادلة لانهاء حالة الانسداد السياسي الراهنة في العراق.

وقالت النائبة سوزان منصور خلال تصريح خاص لـPUKmedia: مع وجود مبادرات متبادلة بين الاطراف السياسية للوصول الى تفاهم مشترك لانهاء حالة الانسداد السياسي، من الضروري ان تقوم الاطراف السياسية بتقديم تنازلات متبادلة لتجاوز المرحلة الراهنة. واضافت: نحن متفائلون بان الاطراف السياسية ستتفق في النهاية على تشكيل الحكومة وانتخاب رئيس الجمهورية، لان الاوضاع الراهنة اذا استمرت فإنها ستقلل من قيمة الانتخابات المبكرة التي جرت لتحسين الاوضاع المعيشية للمواطنين.

واشارت الى ان استمرار الخلافات السياسية اثر ايضا على انعقاد جلسات مجلس النواب ايضا، لان عطلة العيد قد انتهت ولحد الآن لايوجد اي جدول او برنامج لعقد جلسة مجلس النواب.

الديمقراطي: لدى «إنقاذ وطن» بديل لو فشل المستقلون في تشكيل الحكومة

وأعلن المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني، محمود محمد، أن لدى تحالف «إنقاذ وطن» خطة بديلة في حال لم ينجح المستقلون في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، مؤكداً أن البيانات والمبادرات التي تصدر عن التحالف يتم تداولها ومناقشتها بين أطراف التحالف قبل إصدارها.

وقال محمود محمد عن الاجتماع الذي عقد يوم الاثنين (٩ أيار ٢٠٢٠) في مقر بارزاني بأربيل: «عملنا في اجتماع الأمس على مناقشة كل التفاصيل التي تعيق تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية».

وأوضح محمود محمد: «عملنا في الاجتماع على مناقشة كل التفاصيل التي تعيق تشكيل حكومة الأغلبية الوطنية، وجرى البحث في السبل الكفيلة بإنهاء حالة الانسداد السياسي الحالية»، منوهاً: «أشار البيان الصادر عن الاجتماع بوضوح إلى تكثيف الجهود وزيادة تنظيم مساعي تحالف إنقاذ وطن واستمرار هذه الاجتماعات لتكون هناك حلول جديدة تماشياً مع التطورات والمستجدات».

وعن مبادرة زعيم التيار الصدري القاضية بقيام المستقلين بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، قال المتحدث باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني: «سنستمر بالمبادرة القائمة الداعية إلى قيام المستقلين بتشكيل الحكومة وسننتظر حتى انتهاء المهلة». وأردف أن «الذي تهم معرفته هو أن العراق بحاجة إلى تشكيل حكومة وتعديل برنامج وعملية تشكيل الحكومة ليس من مصلحة شعب العراق بل على العكس يؤدي إلى إلحاق أضرار سياسية واقتصادية واجتماعية به. لذا يجب التركيز على هذا الموضوع أكثر وإيجاد حلول للمشاكل. الأمر الذي نال الكثير من الاهتمام أمس هو أن يمارس البرلمان دوره في تشريع القوانين اللازمة والضرورية لشعب العراق وفي الرقابة على أداء الحكومة ليصبح مركزاً لحل المشاكل».

وأكد محمود محمد أن «مبادرة تشكيل الحكومة من جانب المستقلين جاءت بعد تشاور ودراسة للجوانب الإيجابية والسلبية لها».

وكشف محمود محمد لروداو أن اجتماع الأمس ناقش «تشكيل سكرتارية لتحالف إنقاذ وطن، من الأطراف الثلاثة في التحالف، لمواصلة أعمال التحالف بصورة منظمة وصدور كل البيانات عنها وجمع كل الأمور عندها وتكثيف الاجتماعات وزيادة عددها، والسكرتارية في حال تشكيلها ستنم هذه الأمور. هذه السكرتارية سنشكلها في الأيام القادمة وسنعلن عنها عند تشكيلها».

وحول وجود خطة بديلة لدى تحالف إنقاذ وطن، في حال فشل المستقلين في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، قال محمود محمد: «بعد انتهاء المهلة المحددة لتشكيل الحكومة من جانب المستقلين نستطيع القول إنهم نجحوا في ذلك، وفي حال لم ينجحوا سنعمل على البديل. نحن بالتأكيد مستعدون لهذا الاحتمال ولتفكيك هذا الانسداد السياسي، وقد ضم البيان الصادر عن الاجتماع انفتاحاً على الأطراف الأخرى التي تريد المشاركة مع تحالف إنقاذ وطن لتشكيل حكومة الأغلبية الوطنية».

ولدى إجابته على سؤال: في حال نجح المستقلون في تشكيل الحكومة واختيار رئيس الوزراء، ماذا سيكون موقفكم لو اختاروا مستقلاً ورشحوه لمنصب رئيس الجمهورية؟ قال محمود محمد: «رئيس الجمهورية سيكون من بين المرشحين الذين تمت المصادقة عليهم من جانب البرلمان، فقد أغلق باب الترشيح للمنصب. لكن طالما تم تخويل المستقلين والمبادرة تقضي بقيامهم بتشكيل الحكومة، علينا أن نساند توجهاتهم وآراءهم».

من جهته، قال النائب عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، محما خليل، في حديث لـ"الزوراء": ان "مبادرة السيد الصدر بالتشاور وبالتنسيق مع حلفائه ضمن التحالف الثلاثي "انقاذ وطن" وهذه المبادرة تصب وفق المادة ٧٦ دستوريا بإعطاء ١٥ يوما مدة للمستقلين لتشكيل الحكومة ونحن نؤيد اتفاقية الصدر". واضاف "أما مبادرة الاطار فلا تختلف عن سابقاتها سوى في الزمان وتغيير السيناريوهات والمطالب بشكل واخر".واشار الى امكانية المستقلين تشكيل الحكومة "إذا كان لديهم برنامج، وإذا تواصلوا مع التحالف الثلاثي، وبقدرتهم على ذلك وهذه فرصة سانحة"، مبينا "حسب قربنا لمسنا ترحيبا من المستقلين لهذه المبادرة". واكد ان "الحل في عقد جلسة مجلس النواب وتشكيل حكومة اغلبية وطنية"، مختتما: "اليوم بعد هذه المبادرة يتبين للشارع العراقي مَن هو المعرقل والمعطل لحياة العراقيين والدستور".

الإطار يدعو التيار الى ترك الخلافات السياسية وايجاد تفاهمات

بدوره قال عضو الاطار التنسيقي، كريم المحمداوي، إن " الاطار التنسيقي والتيار الصدري مطالبين بترك الخلافات وحسم ملف تشكيل الحكومة المقبلة في اسرع وقت ممكن تلبية لمصالح العراق وشعبه الذي يعاني من الفقر والتهميش في ظل الحكومة الحالية".

ودعا المحمداوي في تصريح صحفي، التيار الصدري الى ترك الخلافات السياسية جانبا والعمل على ايجاد تفاهمات جديدة حول الاتفاق على اكمال الاستحقاقات الدستورية المتبقية."

واوضح، ان " عدم التوافق والاختلاف بين القوى الشيعية الرئيسية مؤثرة جدا على الشارع العراقي وعلى المجتمع الجنوبي بالذات كون الحكومة الحالية لم تقدم ما عليها تجاه المحافظات الوسطى والجنوبية قياسا باقليم كردستان".

واشار المحمداوي الى ان " حكومة تصريف الاعمال برئاسة مصطفى الكاظمي تتعامل بازدواجية بين شمال العراق وجنوبه من خلال منح هبات لاتعد ولا تحصى الى اقليم كردستانحسب تعبيره.

«عدد نوابنا يقترب من نصف البرلمان»

وأفاد عضو الاطار التنسيقي عائد الهلالي، بأن عدد النواب الذين ينتمون الى الاطار التنسيقي في تصاعد، مشيراً الى أن عددهم يقترب من نصف عدد المقاعد النيابية.

وقال الهلالي لشبكة روداو الاعلامية، ان «عدد الاطار التنسيقي آخذ بالتوسع أكثر من الفترة السابقة، وفق النواب داخل الاطار التنسيقي فان عددهم يقترب من نصف عدد نواب البرلمان». واضاف ان «القضية الاساسية التي نعمل عليها بعد المبادرات الاخيرة، هي اننا ننتظر مبادرة الرئيس مسعود بارزاني، كما ستكون هنالك مبادرات أخرى من اكثر من جهة سياسية»، منوها الى ان «التسريبات من داخل اقليم كردستان تشير الى ان هناك مبادرة سيطرحها الرئيس مسعود بارزاني، لكن لم يتم الى الان الاعلان عن موعد طرحها».

عضو الاطار التنسيقي عائد الهلالي، أشار الى انه «وبعد ان طرح المستقلون رأيهم، أرى انه لربما سيحدث تقارب في وجهات النظر بين الاطراف السياسية».

تيار الحكمة يحدد ٣ اسباب تعقد اي مهمة للمستقلين في تشكيل الحكومة المقبلة

هذا وأكد القيادي في تيار الحكمة جمال حسن، الأربعاء، أن "تشكيل الحكومة وانهاء الانسداد السياسي هو مصلحة وطنية لكل القوى ". مشيرا في تصريح صحفي، الى أن العراق يمر بتحديات أمنية واقتصادية كبيرة تستدعي وجود حكومة قادرة على ادارة الملفات".

وقال حسن إن "الاطار التنسيقي والتيار الصدري وضعا الكرة في ملعب المستقلين في مسار تشكيل الحكومة لكن قراءة المشهد العام تدل على وجود ٣ اسباب رئيسية تعقد مهمتهم في تشكيل الحكومة المقبلة". وأوضح أن " ابرزها عدم الانسجام بينهم ووجود خلافات بالاضافة الى اي حد ستقبل القوى السياسية تشكيل حكومة لايكون لها فيها وجود من قبل التشكيلة الوزارية".

ولفت الى أن "الاوضاع الحالية وبحكم القراءات السياسية تفرض مشاركة في تشكيل الحكومة لانه بعد قرار المحكمة الاخيرة حيال العتبة اللازمة للمضي في اختيار رئيس الوزراء والجمهورية تستدعي مشاركة اكبر في حكومة توافقية تسهم في انهاء الانسداد السياسي لانه ليس من مصلحة احد بقاء الاوضاع في وضعها الحالي".

العبادي: اذا وصلت الأطراف السياسية لطريق مسدود يجب إعادة الانتخابات

من جانبه أكد رئيس ائتلاف النصر، حيدر العبادي، على ضرورة توافق الكتل لحلحلة الأزمة السياسية الراهنة في البلاد، وأن تكون مصلحة المواطن في الدرجة الأولى، مشيراً إلى أن استمرار الانسداد يحتم إعادة الانتخابات في البلاد.

وقال العبادي، لشبكة روداو الإعلامية إنه من الممكن تحقيق التوافق بين القوى السياسية وإعادة العراق إلى المسار الصحيح من خلال «جمعهم على وثيقة سياسية ليتفقوا حولها». وأضاف أن الأولوية هي توفير الخدمات في البلاد، وتأمين فرص العمل، وأن تكون مصلحة المواطن في البداية.

وفي السياق تحدث العبادي عن التحالفات السياسية قائلاً: «توجد في الوقت الحالي تحالفات سياسية ليست على ضوء برامج سياسية متفق عليها هي فقط لتحقيق الأكثرية بالأعداد، ليستولوا على الدولة، وهذه ليست طريقة لحكم البلد، فأحزاب الأكثرية في أوروبا تكون عبارة عن حزب ذي رؤية وتوجه واحد وبرنامج ينفذه لخدمة الناس».

وشدد رئيس ائتلاف النصر على ضرورة أن تتنازل الكتل لتحقيق التفاهم فيما بينهم، مع ضرورة ان تكون مصالحهم بالدرجة الثالثة بعد الوطن والمواطن.

وعن الفترة المحددة لاستمرار حكومة الكاظمي، قال إن «الدستور لا يحدد مدة، لكن بحسب المنطق اذا وصلوا إلى طريق مسدود فيجب إعادة الانتخابات، ولكن هل سيشارك المواطنون بأعداد كبيرة؟».

المستقلون يستعدون لطرح مبادرة «ثالثة»

ويستعد قرابة ٤٠ نائباً من المستقلين لطرح مبادرة جديدة هي «الثالثة» لحل الأزمة السياسية الحالية و«الأولى» من جانب هؤلاء النواب، وكشف مصدر نيابي لـ«الصباح» عن أن المبادرة التي ستعلن غداً الخميس أو يوم الأحد المقبل تتضمن شروطاً ومطالبات بضمانات من القوى السياسية الرئيسية.

وقال رئيس كتلة الصابئة المندائية النيابية، أسامة البدري في حديث لـ«الصباح»: إن «الكتل الكبيرة رمت الكرة في ملعب المستقلين، وحتى الآن ينتظرون رأيهم، وسنطرح مبادرتنا يوم غدٍ الخميس أو الأحد المقبل ونعيد الكرة إلى ملعبهم».

وأوضح أن «المبادرة الخاصة بالمستقلين ستصدر من الأغلبية المطلقة للمستقلين (٤٠ نائباً) وستطرح المبادرة للجمهور ومن ثم الكتل السياسية، وما زالت صياغاتها تحت الإتمام».

وأضاف، أن «فكرة المبادرة تشير إلى أن المستقلين قادرون على تشكيل الحكومة ولكن بضمانات تعتمد على أن تبقى الحكومة حكومة وحدة وطنية مستقلة ولن يتدخل بها أي طرف من الأطراف بشكل حزبي أو مسيس لغاية أخرى، وإنما نعمل على تأسيسها بشكل وطني لأنها لجميع العراقيين»، وبين أن «الأقليات ومنهم الصابئة المندائية وممثل عن المسيحيين سيكونون متواجدين مع المستقلين في طرح المبادرة».

وكان (٤٦) نائباً من المستقلين عقدوا اجتماعاً في بغداد يوم الأحد الماضي دون الوصول إلى اتفاقات معلنة، وقال النائب المستقل، باسم خشان: إن «اجتماع الأحد، حضره معظم النواب المستقلين وتم الاتفاق فيه على أن تشكيل الحكومة من قبل المستقلين هو استحقاق شعبي بحكم الأصوات التي حصلوا عليها»، وأضاف، أنه «تم الاتفاق على أن المستقلين هم من سيشكلون الحكومة بطريقتهم وليس بطريقة المبادرتين اللتين طرحهما الإطار والتيار».

وتابع، أنه «سيتم طرح مبادرة من قبل المستقلين ستكون موجهة للشعب بالدرجة الأولى وللقوى السياسية بالدرجة الثانية بهدف الخروج من الأزمة السياسية وتشكيل الحكومة». إلى ذلك، قال رئيس المركز العراقي للتنمية الإعلامية، الدكتور عدنان السراج في حديث لـ«الصباح»: «إننا الآن أمام مشهد الفرصة الأخيرة التي انطلقت من خلالها المبادرات العديدة والمتنوعة، المعلن منها وغير المعلن والحراك السياسي الذي يجري على قدم وساق من تعضيد كل طرف لموقفه».

ووفق السرّاج فإن «اجتماع النواب المستقلين (يوم الأحد الماضي) رجحت فيه كفة مبادرة الإطار التنسيقي»،

مبيناً أن «التوقعات باتت مفتوحة على أكثر من سيناريو للمرحلة المقبلة بما يخص موقف التحالف الثلاثي إزاء ما يجري، إذ يبحث الديمقراطي الكردستاني عن مسار واقعي للخروج من الأزمة، بينما تترقب القوى السنية في التحالف مآلات الأمور للتحدث بصوت عالٍ وعلني، أما التيار الصدري فهو يدرك أنه قد دخل في لعبة توازنات لن تأتِ بنتائج عملية لمشروعه».

المستقلون يخشون ان يستغلهم التحالف الثلاثي لتحقيق أهدافه

واعتبر الباحث في الشأن السياسي داود الحلفي مبادرة الاطار التنسيقي لحل الأزمة السياسية الراهنة استمرارية لحالة الانسداد السياسي التي تعيشها البلاد.

وقال الحلفي خلال مشاركته في برنامج شؤون عراقية والذي يبث على شاشة قناة المسرى، ان "مبادرة الإطار التنسيقي ليس بداية حل الازمة بل أعتقد عكس ذلك، فهذه المبادرة هي استمرارية للإنسداد السياسي، فالحديث عن عدم تجاوز المدد الدستورية يأتي في وقت تم فيه تجاوز المدد الدستورية، كما تم إبعاد القائمة الفائزة في الانتخابات عن المناقشة وإلقاء الكرة في ملعب المستقلين والسماح لهم بتشكيل الحكومة لكن بشرط ان تتفق جميع الكتل على المرشح لرئاسة الحكومة".

ويرى الحلفي ان مبادرة الاطار التنسيقي هي مبادرة لبدء حلقة نقاشية أخرى، مشيرا الى ان زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر إلتف على هذه المبادرة وأعلق الباب بكل أريحية وقال لندع المستقلين بالكامل يشكلوا الحكومة بعد أن يكونوا كلتة من ٤٠ نائبا.

وأضاف الحلفي "نريد حكومة وطنية وتكون حكومة أغلبية وبعيدا عن الاصطفافات الطائفية فلا فرق بين العراقيين، وان نضع برنامجا متفق عليه ونكلف الكتلة الفائزة ومن يتضامن معها وتنفيذ البرنامج الحكومي على ان يراقبها الباقون من خلال البرلمان، وبذلك قد ننجو من الاصطفاف الطائفي والفشل السياسي"، مشددا على ان من يريد الحل يجب ان يضع رؤية حقيقية وفق الدستور وليس وفق ما يتمناه هو.

وشدد الحلفي على انه وفي الوقت الراهن لا يجوز ان يسيطر طرف على كل شئ ويطلب من الآخر ان يكون معارضة، مشيرا الى ان المعارضة ان يكون لها صوت قوي على الحكومة لتقويم ادائها وفق متطلبات التشريع البرلماني، ومن يقول للآخر اذهب الى المعارضة فعليه ان يعطي لجانا برلمانية وقوية ليكون بامكانه تصحيح مسار الحكومة، أما ان يأخذ التحالف الثلاثي الرئاسات واللجان البرلمانية وان يبقى الاطار التنسيقي متفرجا فهذا لا يجوز، مؤكدا ضرورة إعطاء قوة برلمانية لمن يريد الذهاب الى المعارضة.

ويرى الحلفي ان على المستقلين استغلال الفرصة فالكرة الآن في ملعبهم وان يجتمعوا تحت قبة البرلمان وينفذوا ما وعدوا ناخبيهم به وبأن يكون المستقبل أفضل، وهذه الفرصة الذهبية لا يمكن أن يفوتها المستقلون ان كان لديهم رؤية سياسية ووطنية حقيقية.

وأعرب الحلفي عن إعتقاده بأن المستقلين يخافون من المستقبل بأن يقوم التحالف الثلاثي بتمرير مرشحه لرئيس الجمهورية بأن يقوم التحالف في المستقبل بسحب البساط من تحت المستقلين ويعود للدائرة نفسها ويرشح هو رئيس الوزراء على حساب المستقلين، مبينا ان على المستقلين الحصول على ضمانات قانونية وجماهيرية قبل أي شيء.

الأنفال.. الشمس لا تحجب بغربال

المسرى

تقرير: فؤاد عبد الله : لماذا في هذا التوقيت تحديداً وبعد مرور ٣٤ عاماً على مجزرة الانفال وحلبجة يظهر أحد رموز البعث المقبور ليدافع عنه؟ أليس هذا تلميع أو محاولة جس النبض لعودة حزب البعث إلى الواجهة السياسية العراقية من جديد؟ ولماذا مجرم كالخزرجي الهارب من العدالة يأتي اليوم ويدافع عن جرائم حزب البعث، في حين كانت تصريحات سابقة له يتهم حزب البعث وصدام حسين مباشرة بالمسؤولية الكاملة عن تلك المجازر؟

مسؤولية مباشرة

وفي هذا السياق يقول الكاتب والمختص في شؤون الإبادة الجماعية محمد صالح توفيق لـ(المسرى) إن " نزار الخزرجي رئيس أركان الجيش العراقي الأسبق هو أحد المسؤولين عن عمليات القتل الجماعية للأطفال والنساء، بل

وكان المسؤول المباشر عن عمليات الأنفال، يأتي اليوم ليقول أنهم (حزب البعث) حاربوا التمرد الكردي، ليبرأ حزبه المقبور من تلك الجرائم وكأن شيئاً لم يحصل"، مبيناً أن " المدعو الخزرجي قد نجا بجلده حينها من العقاب بواسطة أحزاب في فترة الصراع الداخلي الكردي، حيث كان من المفروض أن يعتقل ويمثل أمام القضاء(محكمة الجنايات العراقية العليا) وينال جزاءه العادل مثل أسياده لقاء ما اقترفته يداه من جرائم بحق الأبرياء من الكرد".

هدر دماء الأبرياء

وأشار توفيق الى أن " تصريحات الهارب الخزرجي الذي يعيش في الدنمارك حين يدعي أنه حارب التمرد والتخريب الكردي، بسبب تعاونهم (الكرد) مع إيران، في وقت هذا الشخص يداه ملطختان بدماء الاطفال والنساء الكرد ولم يقتل البيشمركة، دفنهم أحياء في الصحراء العراقية، هل هؤلاء أيضاً كانوا متعاونين مع إيران؟ " موضحاً أن "كلامه بالإستهزاء والتقليل من الأرقام المعلنة بخصوص جرائم الأنفال الـ ١٨٢ ألف شخص هو هروب من الجريمة، في وقت أن سيده المجرم علي حسن المجيد قد إعترف وأقر أثناء محاكمته أن ضحايا الأنفال من الكرد لم يتجاوز ١٠٠ الف انسان بريء، وكأن هذا الرقم هو شيء بسيط ولا يعتد به".

الشيطان

وأضاف أن " المجرم الخزرجي يصف حزب البعث بالبريء، وأن إيران وأمريكا يفتعلان تلك الأمور بقصد شيطنة الدولة العراقية آنذاك، ولكن في الحقيقة النظام العراقي كان شيطاناً ولم يسلم أحد من ظلمه وقسوته، وهذا الخزرجي كان أحد شياطينه البارزين والمتنفذين المختصين في قتل أبناء الشعب العراقي كافة".

اليد اليمنى للنظام

أما مدير مركز دراسات الإبادة الجماعية في جامعة دهوك الدكتور سالم جاسم حاجي يقول لـ(المسرى) إن " نزار الخزرجي هو من الشخصيات الأوائل داخل دائرة المنفذينولعمليات الإبادة الجماعية (الانفال) بحق الشعب الكردي عام ١٩٨٨، لأنه كان قائد أركان الجيش العراقي الأسبق ما يعني أنه كان اليد اليمنى والضاربة والمنفذة لتوجيهات صدام حسين بعد علي حسن المجيد"، لافتاً إلى أنه " كان المفروض أن يحاكم الخزرجي مثل أقرانه المجرمين في محكمة الجنايات العراقية العليا، لأن المدعو نزار الخزرجي عدا كونه المنفذ للكثير من الجرائم بحق الشعب العراقي، هو أحد المخططين وواضعي السياسات العسكرية لهكذا جرائم (عمليات الابادة الجماعية بحق الشعب الكردي)".

إنكار للحقيقة

ويشير حاجي إلى أنه " من الطبيعي أن يأتي اليوم شخص مجرم مثل الخزرجي يفند تلك المجازر،لأننا شاهدنا سابقاً رموز البعث صدام وبرزان التكريتي وعلي حسن المجيد وغيرهم أثناء محاكمتهم على قضية الأنفال أنكروا الجريمة وهولها، لذلك ليس بغريب أن يظهر أحد رموز ذلك الحزب الفاشي (الخزرجي) يعيد نفس كلامهم وينكر جريمة الأنفال"، مستطرداً بالقول إنه " يجب اليوم تشكيل محكمة في كردستان أو العراق تطالب بإعادة من هو على

شاكلة الخزرجي ليتم محاكمته جراء ما أقترفته يداه من جرائم بحق الشعب العراقي، وليس من المعقول بعد كل الوثائق والأدلة التي تثبت تورط حزب البعث المقبور بجريمة الانفال وقصف حلبجة بالأسحلة الكيمياوية وغيرها من الجرائم ويأتي أحد جلاوزته ورموزه وينكر قيامهم بتلك المجازر".

معلومات غير صحيحة

من جهته يقول المحامي والعضو السابق في مجلس النواب وأحد المطلعين على سير محاكمة رموز النظام البائد في قضية الأنفال بكر حمة صديق لـ(المسرى) إن" الاقاويل التي ذكرها المدعو نزار الخزرجي في أحدى اللقاءات التلفزيونية مؤخراً بأن عمليات الانفال كانت بقصد إنهاء التمرد الكردي والقضاء على البيشمركة، هي اقاويل ومعلومات غير صحيحة وغيردقيقة، لأن ذلك المدعو عندما كان في كردستان قبل هروبه إلى الخارج كان يتهم حزب البعث بتنفيذ تلك الجرائم،ويسميها بالجرائم ضد الإنسانية، ولكن لماذ هذا التغيير في التصريحات والأفكار لدى الخزرجي متروك له؟، أما بخصوص المعلومات التي ذكرها في اللقاء حول عمليات الأنفال الأولى والثانية والثالثة والذي يتشرف بقيادتها، دليل على قيادته المباشرة لتلك العمليات في العمق الواسع والمباشر لقرى وبلدات كردستان، ولكن الذين قتلوا في تلك العمليات هم سكان وقاطني تلك القرى والبلدات من النساء والأطفال ولم يكونوا من عناصر البيشمركة، وجميع الذين قتلوا بالأسحلة الكيماوية كانوا من الأطفال والنساء والشيوخ والمدنيين ولا علاقة لهم بالحركات الكردية".

قتل وتسوية

وبين حمه صديق أن " نتائج تلك العمليات التي تحدث عنها إضافة إلى قتل مواطني القرى والقصبات الكردية، قاموا أيضاً بهدم وتسوية منازل ودور تلك القرى بالأرض، ونقل الباقين من السكان في سيارات عسكرية إلى صحراء نقرة السلمان في محافظة المثنى وقتل بشكل وحشي الآلاف ودفنهم أحياء"، منوهاً إلى أن " الخزرجي ونظامه وحزبه كانا متوحشين وشيطانين في لباس واحد ولا رحمة ولا ظمير في قلوبهم"، مؤكداً أن " عمليات الأنفال التي يدافع عنها نزار الخزرجي في اللقاء شملت المدنيين فقط ولم يلق القبض أو يقتل فيها أي من القيادات الكردية ولا المسلحين المنتمين لتلك الحركات المسلحة،لأن العملية بالأساس كانت لتصفية الكرد وتجفيف جذورهم وقلعهم من مناطق سكناهم وتهجيرهم، وما ثبت خلال عمليات محاكمة رموز البعث البائد حول قضية الأنفال لا يدع مجالا للشك لنفي أو تفنيد تورط حزب البعث المباشر بتنفيذ تلك المجازر بحق الشعب الكردي".

الجينوسايد

ويقول رئيس اتحاد كُتاب الإبادة الجماعية سالار محمود لـ(المسرى) إن " جريمة الأنفال (الجينوسايد) نفذها صدام حسين وجلاوزته بحق الشعب الكردي في العام ١٩٨٨، وبعد سقوط البعث الدكتاتوري في العام ٢٠٠٣ وتشكيل محكمة عليا للنظر بالجرائم التي ارتكبها البعث المقبور بحق الشعب العراقي بإسم المحكمة العليا لجرائم الإبادة الجماعية، وفتحت ملف الأنفال أمام المحكمة، وأحضور بعض من المتهمين المباشرين المخططين لتلك المجزرة

من حزب البعث وعلى رأسهم صدام حسين وعلي حسن المجيد وسلطان هاشم وغيرهم، وعلى إثر التحقيقات والشهود وأوراق القضية والآلاف من الأدلة حول تلك الجريمة، أكدت جميعها أن عمليات الأنفال كانت ضد المدنيين العزل والقرى فقط، وعلى ضوئها قتل أكثر من ١٨٢ ألف مواطن من النساء والأطفال والشيوخ"، مضيفاً أنه " لا يزال الآلاف من رفاة المؤنفلين في مقابر جماعية لم تفتح قبورهم لحد اليوم في صحارى واقعة جنوبي العراق".

مختصون دوليون

وأكد محمود أن " المختصين الدوليين قاموا بكشف أماكن تلك القبور الجماعية، علماً أن هؤلاء المختصين قد حضروا حينها المحكمة كشاهد إثبات لعمليات قتل جماعية نفذت بحق مدنيين في مقابر نقرة السلمان، وما حديث نزار الخزرجي المدافع عن جرائم حزب البعث المقبور ما هو إلا استهزاء بضحايا وذوي تلك المجازر، وعلى القضاء العراقي والشرطة الدولية (الإنتربول) الا القاء القبض عليه وإعادته إلى العراق ليحاكم محاكمة عادلة على الجرائم التي اقترفها لأنه أحد المشاركين والمنفذين المباشرين لجريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الكردي لينال جزاءه العادل مثل رموز حزبه المقبورين، وكونه اعترف في اللقاء التلفزيوني مشاركته في تنفيذ مراحل عمليات الإبادة الجماعية، وعلى المجتمع الدولي وفق الاتفاقية الدولية لمناهضة الإبادة الجماعية عام ١٩٤٨ والصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة مساعدة الحكومة العراقية على إحضاره ومحاكمته".

ضد الإنسانية

ومن جهتها تقول عضو مركز حقوق المرأة الانسانية الدكتورة مها الصكبان لـ (المسرى) إن " جريمة الأنفال بغض النظر عن مرتكبيها، فهي جريمة ضد الإنسانية راح ضحيتها أكثر من ١٠٠ ألف شخص بريء،لذلك هي تعد كارثة دموية بحق الإنسانية، والتاريخ لا يرحم أحداً حتى وإن أنكروه اليوم، المستقبل سيؤكد ويثبت من هم مفتعلوها ".

لا مبرر يذكر

أما رئيس منظمة مردوخ للتنمية حسن الاسدي فأشار لـ(المسرى) إلى أن " جريمة الانفال، هي جريمة إبادة جماعية بحق الإنسانية مهما تعددت أشكالها وصورها ومبرراتها، وبالتالي الحكومات هي المسؤول المباشر عن هكذا جرائم، حيث تعود هذه الكارثة إلى عهد النظام البائد، مؤكداً أن " منفذي تلك الجريمة هم من رموز حزب البعث المقبور وضحاياها كانوا الآلاف من أبناء المكون الكردي العزل".

تصريحات متناقضة

وتأتي تصريحات نزار الخزرجي الأخيرة مناقضة لتصريحاته السابقة التي أكد فيها أن الانفال جريمة كبيرة ولا تغتفر وأن حزب البعث وصدام حسين هما المسؤلان المباشران عنها، أما اليوم يأتي يقول كلاماً مغايراً ولا يعدو كونه إنكاراً وتهرباً من الجريمة سوى ذر الرماد في العيون لأغراض سياسية أو مصالح شخصية فقط.

رستم محمود:

الخزرجـي والحـائط

بتصريحاته الأخيرة، التي نفى فيها حدوث حملات الأنفال المريعة بحق أكرد العراق والهجوم الكيماوي على بلدة حلبجة الكردية نهاية الثمانينات، فإن رئيس أركـان الجيش العراقي الأسبق، وأحد المتهمين بالضلوع في تلك الفظائع، نزار الخزرجي، إنما يفتح الباب سرداب النكران مرة أخرى، ذلك الدرب الذي يؤدي موضوعياً لإعادة إحياء تلك الأفعال في الفضاء العراقي، وبأشكال أكثر شراهة وأشد إيغالاً في الدموية.

هذه العلاقة العضوية والطردية بين نكران الإبادة الجماعية وعودة تكرارها، أثبتتها عشرات التجارب العالمية، وعلى رأسها العراق نفسه، وطوال تاريخه الحديث.

بـذا، فإن الخزرجي، لا يستهدف بفعلته هذه الضحايا الأكرد وذويهم الكثيرين فحسب، بل أيضاً المجتمع العراقي كله، وحقه المطلق في تجاوز مآسي الماضي، التجاوز الذي لن يحدث إلا بالاعتراف والاعتذار الحقيقيان، ومحاسبة طبقة المجرمين الكبار على أفعالهم، كما أثبتت مختلف تجارب الدول والمجتمعات التي تمكنت من تجاوز مرحلة «الإبادة الجماعية» في تاريخها الحديث.

ليس الخزرجي وتصريحاته الأخيرة مجرد شخص، بقدر ما هو نموذج عقلي وروحـي (Paradigma) لطبقة من قادة الـرأي والسياسي والمجتمع في العراق، طبقة كانت متمركزة طوال تاريخها حول الدولة وسلطاتها، تمنحها قداسة مطلقة، تنزهها من كل ما قد يمس جبروتها وصلاحها وصورتها الناصعة كذات عليا وجمعية. حيث أن الدولة وسلطاتها ومؤسساتها وأفرادها، حسب هؤلاء، يملكون شرعية السلطان

> نكران الإبادة الجماعية وعودة تكرارها، أثبتتها عشرات التجارب العالمية وعلى رأسها العراق

المطلق، الذي يستطيع أن يمرغ الناس والمجتمعات والمدن ويمحقها، في سبيل ما تراه «الرسالة الخالدة».

«عبدة الدولة» هؤلاء، متأتون من ثلاثة مشارب رئيسية، يشغل الخزرجي، مثل عشرات الآلاف غيره، نقطة تقاطع المشارب الثلاث تلك، لذا يبدو شديد الحماسة لنكران كل ما قد يلحق الدولة من لطخة عار، أياً كان وضوحها الجنائي وفداحتها الأخلاقية.

فهؤلاء غالبا من أبناء المؤسسة العسكرية، أجهزتها وخطابها وأنظمتها الداخلية المحكمة، الذين يعتبرون أنفسهم أصحاب الدولة لأنهم مؤسسوها، حماتها الذين تقع على عواتقهم مسؤولية حماية هذا الكيان بأي ثمن كان.

الخزرجي الذي لم ير لنفسه حياة إلا داخل هذا الغول العسكري المُحكم، منذ أوائل الستينات وحتى أواسط التسعينات، كان العسكر العراقيون يخوضون فيها ملحمة من الصراعات الدموية، فيما بينهم وضد المجتمع ومع دول الجوار، حتى صار العراق كله خلال تلك العقود مجرد كتيبة عسكرية.

لم تكن العسكرية مجرد تاريخ شخصي للخزرجي فحسب، بل تمتد لأن تكون سيرة للعائلة المديدة التي ينسل منها، حيث كان والده وأعمامه من قادة الجيش العراقي، وكان الجيش فعليا هو العائلة الكبرى التي نشأ الخزرجي في ظلال خنادقه وأسلحته وخطاباته ورؤيته للحياة والمجتمع والسلطة.

أيتام المؤسسة العسكرية هؤلاء، غالباً ما يحملون أفكارا تعتبر أن الحياة بكل ما فيها هي جزء وأشياء ملحقة بالعسكر وعالمهم وما يصبغون به من قداسة على ذواتهم، وليس العكس. لذا يُستحيل عليهم التفكير والاعتراف بما قد يدحض ذلك، وإن كانت إبادة جماعية، وأياً كانت الحقيقة الموضوعية لتلك الإبادة.

المشرب الثاني هو الإيديولوجيا القومي المطلقة، التي تتلبس أروحهم كفكرة كلية حول الوجود والمعنى، تلك الإيديولوجيا القومية التي لا تقل ثباتاً وجبروتاً عن الإيمان الديني المتطرف، من حيث تملكه قدرات هائلة لتقديس الذات وتكفير الآخرين، وتالياً إمكانية بالغة لإخراجهم من آدميتهم، وبذا إمكانية محقهم.

نزار الخزرجي المجبول بأفكار البعث الفاشية، هو أيضاً نجل عبد الكريم الخزرجي، أحد الضباط العراقيين البارزين، من الذين شاركوا في (انقلاب مايس) عام ١٩٤١، مع تشكيلة من ضباط الجيش والساسة العراقيين، الذين كانوا يملكون هياماً وولاء وروابط بالزعيم النازي أدولف هتلر.

لا يُقصد هنا اتهام الخزرجي بناء على سيرة عائلته، بقدر محاولة القول إنه شخص ولد وعاش ضمن هذا

> الخزرجي هو نموذج عقلي وروحي لطبقة من قادة الرأي والسياسي والمجتمع في العراق

التكوين الإيديولوجي والخطابي الفاشي.

ذلك التكوين الذي لا يملك أي اعتداد بقيمة البشر وحقهم في الحياة والحرية، مقابل انغماس مطلق في رؤى الهندسة الاجتماعية والقومية والجغرافية، بالذات في مواجهة الجماعات المُصنفة كخطر محدق على تطلعات/أوهام هؤلاء الفاشيين.

في هذا المقام، فإن إنكار الخزرجي لإبادة جماعية مثل حلبجة وحملات الأنفال، هو فعل «طبيعي» ضمن سياق وعيه الفاشي للعالم، فالموت والإبادة وإزالة القرى ومحق البلدات ليست أفعالاً ذات دناءة أخلاقية في وعيه، بل هي متطلبات «اعتيادية» ضمن ما يُعتقد أنه «الملحمة القومية الكبرى»، هذه العقيدة التي ما خجل كل قادة البعث والقوميين العرب من التعبير والتأكيد والاعتداد بها في كل حين.

أخيرا، فأن الخزرجي هو الثمرة النهائية لشجرة الهزيمة العراقية، هو العتق النهائي للمهزومين، وما يحملونه من نرجسية زائفة في ذواتهم، يسعون بها لتغليف وتغييب حقيقة ما يعيشونه من شعور حقيقي بالهزيمة.

تأسس وعي الخزرجي في بدايات شبابه مع لحظة طُرد والده من الجيش، بعدما كان قد مُنع من المشاركة في حرب عام ١٩٤٨، لما كان يحمله من أفكار عدوانية.

الانخراط الفعلي للخزرجي في القيادة العسكري كان في سنة الانقلاب الثاني لحزب البعث في العام ١٩٦٨، عبر عمله كنائب للملحق العسكري للعراق في الاتحاد السوفياتي، وأحد عرابي العلاقات العسكرية الاستراتيجية بين البلدين، التي توجت باتفاقية عام ١٩٧٢ الشهيرة، التي كانت اتفاقية لبيع العتاد العسكري أكثر من أي شيء آخر. لكن الأسلحة السوفياتية التي كان الخزرجي كافلها، تحطمت أمام بنادق المقاتلين الأكرد في أواخر الستينات، وأمام الجيش الإسرائيلي في حرب ١٩٧٣، التي شارك فيها الخزرجي نفسه، وذاق الهزيمة.

في الثمانيات كان الخزرجي مسؤولاً مباشراً عن الهزيمة أمام إيران، بالذات في محور الشمال الذي بقي يقوده لسنوات، ثم صار يبيع أوهاماً كلامية حول نصائحه لصدام حسين باحتلال الأحواز وضمها للعراق، ليخلق لنفسه صورة «البطل الذي لم يسمعه القائد».

هزيمة الخزرجي، الذاتية والعمومية، تكرست خلال حرب الكويت، عسكرياً على أرض الميدان، وسياسياً عبر الروايات المتناقضة التي بقي طوال عمره ينشرها حول موقفه من تلك الحرب.

لكن أهم اشكال الهزيمة في ذات الخزرجي كامن في شغل لمكانة «اللاشيء» فيما طرأ على العراق من تحولات.

> الخزرجي ولد وعاش ضمن التكوين الإيديولوجي والخطابي الفاشي

فهو الذي انشق عن النظام السابق دون أي يقدم نفسه كمعارض سياسي لأفكار وسلوك حكم ذلك. بل قال صراحة إنه فرّ من العراق خوفاً من قبضة صدام. وهو الشخصية القيادية العامة التي بقيت لأكثر من ربع قرن ملاحقة من قِبل المحاكم الأوربية، والضابط العتيد الذي رفض الحكم الجديد في البلاد استقباله ومنحه أية مكانة بعد عودته الطوعية.

الخزرجي بهذا المقام، إنما يدفع بالنكران لحماية شيء ما من ماء وجهه، قابلة جرح الهزيمة ومكانة «اللاشيء» التي يشغلها، لمحاولة نيل شيء من المعنى والقيمة، وإن على شكل أكذوبة كبرى.

حسب كل ذلك، فإن نكران الإبادة الجماعية، بكل ما تحمله من أدلة جنائية وطاقة أخلاقية، إنما هو فعل «اعتيادي» من قِبل أناس مثل الخزرجي، من الذين كانوا طوال تاريخ العراق الحديث طبقة عليا ومهيمنة على سدة الحياة العامة في البلاد، سدنة هيكل الأوهام الخطابية، من الذين يملكون ملايين المريدين والمهلهلين البؤساء، الذين تشهد تعليقاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي على دناءة مشاركتهم العقلية والوجدانية للخزرجي في إنكاره المريع.

في مذكراته المرعبة، يذكر السجين السياسي المغربي أحمد المرزوقي واحدة من أكثر القصص دلالة على ما قد يترتب على سلوك النكران من فظاعات.

إذ يقول المرزوقي، الذي عاش عقدين كاملين في غرفة منفردة داخل سجن تازمامارت الشهير في المغرب، إنه بعد أن خرج من السجن، لم يكن قادراً على المشي، لا لسبب فيزيولوجي أو بيولوجي، بل نفسي وروحي. فلأنه طوال عشرين عاماً كان سجين غرفة صغيرة للغاية، لم يغادرها قط، فقد بقي يتخيل أنه لو مشي أكثر من مترين سيصطدم بالحائط المقابل القريب، الذي بقي يحاصر مخيلته ويمنعه من المشي لفترة طويلة، إلى أن تحرر منه وأعترف لنفسه بالخروج من السجن وزوال الحائط، وبذا امتلك واستحصل قدرة المشي من جديد، ونحو دروب بعيدة للغاية.

هذا الحائط في الحالة العراقية هو إنكار الإبادة. التي ستملك طاقة الاستمرار والتعطيل المطلقة ما لم يُعترف بها بوضوح. والشاهد على حقيقة هذا الربط الموضوعي بين إنكار الإبادة وعودة اندلاعها، هم أطفال حيّ «بني شيت» وسط مدينة الموصل، الذين محقوا بالكامل قبل سنوات قليلة، وعلى يد أناس ترعرعوا في نفس المدرسة الفكرية والروحية التي نهل منها الخزرجي، حيّ «النبي شيت» حيث ولد نزار الخزرجي.

*شبكة الشرق الأوسط للإرسال (أم. بي. أن)

أ.د عامر حسن فياض

لماذا الانسداد السياسي؟

إنَّ أزمة الانسداد السياسي المعاش في العراق لم تولد من رحم الحقل السياسي الحالي فحسب، بل نشأت منذ عقود في رحم الحقل المجتمعي العراقي (السياسي – الاجتماعي – الاقتصادي – الثقافي) الذي لم يسمح بالتعددية السياسية ولا يقبل بمعارضة قوية ولم يتعود على الانتقال السلمي للسلطة).

إنَّ المنظومة المجتمعية للعراق تمثل تاريخيا، رحما مشوها لولادة دولة عصرية متعافية وهنا ولهذا السبب تغيب الشروط الموضوعية لبناء دولة حقيقية، الأمر الذي يتطلب توفر شرط وضعي لتغيير وإصلاح من الأعلى عبر نظام سياسي ينشغل أول ما ينشغل بإيقاف التدهور قبل أن يخدعنا بالازدهار والتطور.

الانسداد السياسي هو أجود ما تنتجه مصانع الجهل السياسي

لقد حصر أهل مهنة وعلم السياسة أزمة النظام السياسي الفاشل اينما كان بأزمة الهوية بمعنى التشرذم الفكري الثقافي عن التكامل الوطني، وأزمة التغلغل بمعنى قصور الدولة عن فرض سيطرتها المادية وعن تطبيق قوانينها في مختلف أنحائها، وأزمة المشاركة بمعنى عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين بالاسهام في عملية صنع القرار لعجز في المؤسسات ولعدم فعاليتها، وأزمة التوزيع بمعنى انتفاء العدالة في توزيع منافع النمو بعدالة بين المواطنين أو بين الأقاليم، وهناك أخيراً أزمة الشرعية، التي تتأتى كمحصلة لمختلف الأزمات السابقة وتُعبر عن رفض المواطنين للانصياع الطوعي لأوامر سلطة النظام السياسي مما يجعلها حالة مواجهة مستمرة مع الشعب .

ان معالجة الانسداد السياسي يعتمد على نظام سياسي قادر على الخروج من دائرة التنجيم والكهانة والشعبوية والمكوناتية. نظام سياسي متمكن بنقل مستقبل أزمة الانسداد السياسي من البحث في الحقل السياسي فقط الى الحقل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ودون ذلك فإنَّ عدم تطبيق النصوص الدستورية باق، وضعف الجهاز الإداري للدولة في إنجاز الخطط التي تحقق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية باق.. وتصاعد أعمال العنف والفساد وعدم الاستقرار باق.. وعدم الخروج من دائرة التوجهات التقليدية، وإن ظهرت بعض الانصياعات لاستحقاقات العصرنة، التي تحاول بعض الجهات والقوى الخارجية تعميمها باقية، وهذا يعني استمرار تحكم المظاهر التقليدية العصبوية والفئوية الطائفية والعشائرية، وذلك لا يولد سوى نظام سياسي فئوي متسلط تكون السلطة فيه موضع احتكار بيد فئات اجتماعية ونخب سياسية ضيقة الأفق واسعة المطامع. إنَّ النظام السياسي على الرغم من تلويحه بشعار التعددية فإنه يقوم في جوهره على تقنية قوامها حاكم واحد متسلط على قوميته أو مذهبه او عشيرته أو حتى على زقاقه.

العراق وهو من أحد أغنى عشر دول في العالم من حيث الثروات الطبيعية دون عوائد المطارات والمنافذ الحدودية لكي يكون دولة حقيقية سياسياً واقتصادياً وعسكريا، وليس بقعا جغرافية غنية بالموارد وعلى رأس كل بقعة تجثم جماعة متنفذة تمتص أموال هذه البقعة باتفاق وبتهديد أو بابتزاز.. لكي يكون دولة حقيقية عليه أن يتجاوز انسداداته السياسية وغير السياسية التاريخية والمعاشة بنظام سياسي، يتجنب تدوير الثلة السياسية التي تتحكم به وصنعت كل انسداداته.

باختصار شديد أن الانسداد السياسي هو أجود ما تنتجه مصانع الجهل السياسي المنتشرة بكثرة في بلادي.

*صحيفة»الصباح»العراقية

عادل الجبوري:

الـــدور الـتركـــي فـي العـــــراق: أمن استراتيجي أو أطماع؟

في ذروة العمليات العسكرية التركية الجوية والبرية الأخيرة المتواصلة منذ عدة أيام في داخل الأراضي العراقية بذريعة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني التركي المعارض (pkk)، وفي خضم ردود الفعل العراقية الغاضبة على الصعيدين السياسي والشعبي، خرج وزير الخارجية التركي مولود جاويش اوغلو بتصريح غريب ومفاجئ يعكس إلى حد كبير تناقضات أنقرة وازدواجيتها في التعامل مع مختلف القضايا والملفات.

مما قاله الوزير اوغلو في رده على أسئلة وجهت له خلال تجمع رمضاني بولاية اوشاك، إن بلاده «تحمي وتدعم وحدة الأراضي العراقية من خلال محاربة الإرهاب، وان تركيا بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان تعمل من أجل السلام والاستقرار في المنطقة، وليس لديها أطماع بأراضي العراق»، مؤكدًا استمرار العملية العسكرية التي أطلق عليها (المخلب) ضد حزب العمال في مناطق متينا والزاب وافشين – باسيان شمال العراق.

> تركيا لا تتوقف عن مساعيها وجهودها المحمومة لاضعاف العراق

وبنفس المعنى تحدث زميله وزير الدفاع خلوصي اكار، الذي قال في كلمة له بولاية بورصة «ان العمليات العسكرية ستتواصل حتى تحييد آخر إرهابي، مع مراعاة احترام سيادة ووحدة أراضي دول الجوار»، مشيرًا إلى إن «إطلاق العملية العسكرية ضد مسلحي حزب العمال الكردستاني شمالي العراق يمنع الممر الإرهابي المقرر إقامته على الحدود الجنوبية لتركيا، اذ انه لو لم تطلق تركيا عملية «المخلب- القفل» لكانت البلاد والمنطقة ستواجهان تهديدات ومخاطر أكبر في المستقبل».

في مقابل ذلك، كانت ردود الأفعال العراقية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، واضحة وصريحة وحادة، فرئاسة الجمهورية طالبت في بيان لها تركيا بوقف عملياتها العسكرية ووضع حد لانتهاك السيادة الوطنية العراقية، فيما استدعت وزارة الخارجية السفير التركي في بغداد علي رضا كوناي، وسلمته مذكرة احتجاج بهذا الخصوص، هذا الى جانب مواقف الادانة والاستنكار والرفض للتجاوزات التركية من قبل مختلف القوى والاحزاب والزعامات السياسية العراقية، التي حذرت من تبعات ومخاطر واثار تكرار العدوان التركي على العراق، معتبرة ان التصدي لحزب العمال لا يتم بهذه الطريقة، مضافا الى ذلك خروج مئات المواطنين العراقيين في عدة مدن بتظاهرات احتجاجية غاضبة ضد تركيا.

بيد أن هناك حقائق لا بد من ايرادها والتوقف عندها من أجل اكتمال صورة الحدث من مختلف جوانبها وزواياها واتجاهاتها، ومن هذه الحقائق:

- لا يمكن التوفيق بين أفعال تركيا وأقوالها، فكيف تدفع بالآلاف من جنودها في عمق الأراضي العراقية وتفعل ما تشاء، مستغلة ضعف قبضة الحكومة الاتحادية، وتشظي المواقف الكردية، وفي ذات الوقت تدعي حرصها واحترامها والتزامها بالسيادة الوطنية العراقية؟

وكيف أنها في الوقت الذي لا تتوقف فيه عن تكرار ادعاءاتها بأهمية بناء علاقات ايجابية قائمة على أساس المصالح المتبادلة مع العراق، لا تترك مناسبة ولا فرصة إلا وتلحق فيها الأذى والضرر به، سواء من خلال أدوارها السلبية في التدخل بالعملية السياسية، أو من خلال السياسات المائية القائمة على أساس الاستفادة بأقصى قدر ممكن من مياه نهري دجلة والفرات دون مراعاة مصالح وأوضاع وحقوق العراق.

- لم تلتزم تركيا، سواء بما يتعلق بالانتهاكات العسكرية أو غيرها، بأي من الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم المبرمة بينها وبين الجانب العراقي على امتداد عقود طويلة، وهي بدلاً من ذلك، لم تتردد يومًا في استغلال الظروف الاستثنائية التي كان -وما زال- يعيشها العراق في مختلف المراحل، لتحقيق المزيد من المكاسب والامتيازات، متسلحة بسياسة الأمر الواقع، ومستفيدة من التزام المجتمع الدولي الصمت حيال تجاوزاتها وانتهاكاتها المتكررة والمتواصلة.

- ما شجع تركيا على التمادي في انتهاكاتها

لماذا انشأت تركيا عشرات القواعد والمعسكرات في مناطق اقليم كردستان؟

وتجاوزاتها، هو الموقف العراقي الرسمي الضعيف الذي لا يتعدى اصدار بيانات الاستنكار والادانة واستدعاء السفير التركي وتسليمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة، ناهيك عن بيانات وتصريحات مماثلة لقوى وشخصيات سياسية مختلفة، تعرف أنقرة تمامًا أنها لن تتجاوز حدود الكلام. بل أكثر من ذلك، هناك أطراف وقوى سياسية تدعم وتساند وتشجع بطريقة أو بأخرى انتهاكات أنقرة وتجاوزاتها على السيادة الوطنية العراقية.

- وارتباطًا بالنقطة الآنفة الذكر، فإن المفارقة هنا تتمثل في أن الذين أقاموا الدنيا ولم يقعدوها حينما قصف الحرس الثوري الايراني مقرًا لجهاز المخابرات الاسرائيلي (الموساد) في مدينة اربيل شمالي العراق، علمًا أن ذلك القصف لم يوقع خسائر بشرية في صفوف المواطنين المدنيين، صمتوا تمامًا وهم يشاهدون الطائرات التركية تلقي حمم نيرانها على المواطنين العزل في القرى الجبلية لتقتلهم وتدمر بيوتهم وممتلكاتهم بحجة استهداف عناصر حزب العمال.

- واذا كانت تركيا تستهدف وتلاحق حزب العمال المعارض (PKK)، فلماذا انشأت عشرات القواعد والمعسكرات في مختلف مدن ومناطق اقليم كردستان، ناهيك عن العديد من المقرات التابعة لجهاز الاستخبارات التركي (MIT)؟

- الملفت أن تركيا التي لا تتوقف عن مساعيها وجهودها المحمومة لاضعاف العراق، والتصريح بأحقيتها بالموصل وكركوك، والافصاح عن طموحاتها باستعادة أمجاد الامبراطورية العثمانية، فإنها يوما بعد آخر تقوي وتعزز علاقاتها مع الكيان الصهيوني، ذلك الكيان الذي لا يمر يوم إلا ويرتكب المزيد من الجرائم ضد الشعب الفلسطيني المضطهد والمظلوم، حتى أنه في الوقت الذي كان أفراد جيش الكيان الغاصب ومعهم المستوطنون المتطرفون يدنسون قدسية المسجد الأقصى قبل بضعة أيام، كانت تنطلق التصريحات من أعلى مراكز القرار في أنقرة بأهمية تعزيز العلاقات مع «تل ابيب». وفيما يتعلق بالعراق، لعل الكثيرين من المطلعين على خفايا الأمور يعرفون حجم التعاون والتنسيق بين جهاز الـ(MIT) التركي وجهاز الموساد الاسرائيلي.

وبلا أدنى شك، فإن سياسات تركيا السلبية - سياسيًا وأمنيًا ومائيًا واقتصاديًا - ضد العراق لن تتوقف ما دامت الصورة بهذا الشكل، ولن تقدم بيانات الادانات والاستنكارات شيئًا، ما لم تكن مقرونة بأفعال وخطوات عملية رادعة ومؤثرة، وهذا لن يتحقق ما دامت المواقف والتوجهات متشابكة، والمصالح متقاطعة، والارادات غائبة أو مغيبة.

*صحيفة «كيهان العربي» الايرانية

زينب شُكر:

الدولة الريعية-الهجينة وأزمات التغيُّر المناخي: حالة العراق

*مركز الامارات للدراسات

يعمل تَغَيُّرْ المناخ بشكل متزايد على إعادة تشكيل الظروف الجيوسياسية والأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في العراق. وأصبح ارتفاع درجات الحرارة وشح المياه وتدني مستويات التكاثف أكثر حدة وصعبة التوقُّع، الأمر الذي يؤدي إلى ظروف جوية قاسية، وتفاقُم القضايا البنيوية القائمة، وإثارة تحديات جديدة. ويُعَدُّ التعامل مع مخاطر المناخ وشح المياه مهماً للغاية بالنسبة للاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في العراق. فعلى سبيل المثال، يمكن لتراجُع إمدادات المياه في العراق بنسبة ٢٠٪، وأثر ذلك على المحاصيل الزراعية، أن يؤدي إلى تقليص الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بنسبة ٤٪.

وتتناول هذه الورقة الأنماط الحالية لتغير المناخ وانعكاساتها المحتملة على الرفاه والاستقرار في البلاد عموماً. كما تسعى الورقة إلى تبيان أن الضعف المؤسسي، ومحدودية قدرات الدولة، والافتقار إلى الإرادة السياسية للنخب السياسية الفاسدة المتنافسة في العراق تُعَدُّ من العوامل المهمة التي تضع العراقيل أمام قدرة الدولة على الاستجابة لتغيُّر المناخ، وبالتالي مزيداً من التقويض للاستقرار والتحول الديمقراطي والاقتصادي، إضافة إلى تفاقُم الصراعات وعدم المساواة الاجتماعية والتنافُس بين المواطنين وبين مختلف الفاعلين ما دون الدولة. وبشكل عام، أرى أن الدول التي أعتبرها أنظمة ريعية-هجينة مُعرضةٌ بالتحديد لتغيُّر المناخ مقارنة مع الدول الأخرى التي تحظى بأنظمة سياسية واقتصادية بديلة.

أنواع الأنظمة والسياسة تجاه تَغَيُّرْ المناخ

لفهم أثر تَغَيُّرْ المناخ وقدرة الدولة على الاستجابة لغياب الأمن المناخي بشكل فاعل يتعين علينا تأطير فهمنا بطريقتين؛ فمن ناحية، هل هناك قدرات لدى الدولة لوضع سياسة خاصة بالمناخ. ومن ناحية أخرى، هل هناك إرادة سياسية من أجل إحداث تغيير في السياسات.

وتُعَدُّ قدرات الدولة، التي يتم بحثها عادة من جهة علاقاتها بالتنمية الاقتصادية، محورية في ما يتعلق بتحقيق الصالح العام والاستجابة للأزمات المجتمعية مثل التدهور البيئي. وتُعَرَّفُ قدرات الدولة بأنها «قدرة الدولة على تنفيذ الأهداف الرسمية، خاصة في مواجهة المعارضة الحقيقية أو المحتملة للمجموعات الاجتماعية المتنفذة»[٢]. ويشير هذا التعريف ضمناً إلى قدرة الدولة على طرح وصياغة وتنفيذ السياسات بالرغم من المعارضة المحتملة للنخب الاقتصادية و/أو السياسية، الأمر الذي يتطلب استقلالية وفاعلية إدارية (بيروقراطية). علاوة على ذلك فإن توافر قدرات مناسبة لدى الدولة يسمح لأجهزة الحُكم بجمع الضرائب، وفرض القوانين والسياسات من خلال أجهزة إدارية ماهرة تحظى بالتسلسل الهرمي تعمل ضمن تسلسل قيادي يتمتع بالشفافية، وتدفق منظم للمعلومات، وممارسات توظيف راسخة تستند إلى الجدارة، ومصدر مركزي للسلطة.

ويُمَثِّلُ تَغَيُّرْ المناخ تحدياً فريداً لقدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسة تتعلق بالمناخ، لأن مثل هذه السياسة تُمَثِّلُ في العادة مشروعاً يضم دولاً متعددة.

كما أن السياسة المتعلقة بالمناخ والتي تسعى إلى تقليص الانبعاثات وتوفير بدائل طاقة نظيفة تميل إلى توليد استجابة صناعية وتحشيد قوي ضدها. لذلك فإن وجود قدرات فاعلة لدى الدولة أمر جوهري لوضع وتنفيذ سياسة في مجال المناخ. وتسمح هذه القدرات للدولة بتجاوز المعارضة من جانب النخب الاقتصادية التي تمتلك مصالح اقتصادية راسخة، واحتفاظ الدولة بالاستقلالية في عملية صناعة القرار. لذلك فإن الدول التي تمتلك استقلالية إدارية قوية وعقلانية تُعَدُّ أكثر استعداداً للتعامل مع تحديات غياب الأمن المناخي.

بُنْيَةُ الدول الريعية-الهجينة

شهدنا جهوداً مكثفة منذ نهاية الجولة الثالثة من مساعي نشر الديمقراطية في تسعينيات القرن الماضي لاختبار وتصنيف «الطيف الواسع من الأنظمة بين الديمقراطية وغير الديمقراطية».

> **مشكلة المناخ الراهنة نتاج لسنوات طويلة من سوء الإدارة والممارسات الاقتصادية السيئة**

وتمثل أحد أنواع هذه الأنظمة بفئة الأنظمة الريعية-الهجينة. من الناحية الاقتصادية، فإن هذه أنظمة يتولد فيها المصدر الرئيس لثروة الدولة من استخراج وتصدير الموارد الطبيعية. وشَكَّلَ النفط عام ٢٠١٩ نسبة ٩٦٪ من صادرات العراق، و٩٢٪ من عوائد ميزانية الحكومة، و٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

أمّا من الناحية السياسية، فإن العملية السياسية والتشكيلات الحكومية – على المستوى التشريعي أو التنفيذي على حد سواء، وبالتالي قدرات الدولة – تخضع لسيطرة المجموعات العرقية والطائفية والقبلية التي تُشَكِّلَ دولاً داخل هياكل الدولة أو كما يحلو لبعض الباحثين وصف هذه التشكيلات بالدول الموازية. واتخذ الهيكل السياسي في العراق – المعروف أيضاً بالمحاصصة

– شَكْلَ التقسيم العرقي-الطائفي للمناصب السياسية التشريعية أو الإداريــة بين السنة والشيعة والأكـرد ومجموعات عرقية-طائفية أخرى.

ونتيجة لذلك فإن توزيع الوزارات على الأحزاب يتزامن في العادة مع تقسيم السكان على أسس عرقية-طائفية بدلاً من أي مشروع سياسي أو اقتصادي.

وتعمل هذه المجموعات المتنافسة في ظل الأنظمة الريعية-الهجينة على السيطرة على أجزاء مختلفة من الدولة، والمشاركة في الحكم الرسمي، ما يسمح لها بالوصول إلى الموارد من الريع من خلال شبكة من العلاقات الفاسدة، في الوقت الذي تتمكن فيه هذه المجموعات من العمل خارج الدولة للاستفادة من أعضاء مجموعتها مـن خلال شـبـكـة المحسوبية والفساد. كما يمكن لهؤلاء الفاعلين نقض وصياغة القرارات السياسية من خلال جناحهم السياسي، إضـافـة إلـى قدرتهم على حشد مجموعاتهم البرلمانية التي تقع خارج الدولة للضغط على الفاعلين ما دون الدولة الآخرين المنافسين أو المسؤولين الحكوميين الآخرين في حال طرح سياسةٍ ما تنطوي على فائدة محدودة أو أثر ضار بنفوذهم أو سلطتهم الكلية.

ونتيجة لذلك تفتقر الدول الريعية-الهجينة لقدرات الدولة الضرورية لوضع وتنفيذ سياسة فاعلة في مجال المناخ، وسلطة مركزية لصناعة القرار وتحديد الأهداف. وفي حالة العراق فإن السيطرة على الدولة تتحقق بطرق مختلفة مثل تصنيف المناصب الحساسة على أنها مناصب «درجة خاصة» لأشخاص يمثلون مصالح فصائلهم والذين يمتلكون صلاحية تمرير أو تعطيل القرارات السياسية والاقتصادية الحساسة على حد سـواء. ولهذا السبب تستغرق عملية تشكيل الحكومة وقتاً طويلاً لأنه يتعين على المجموعات ما دون الدولة الدخول في مفاوضات حول ٦٠٠ منصب من الدرجة الخاصة، ما يسمح لهذه المجموعات احتكار الوصول إلى ذلك الجزء من الدولة لحين حلول موعد دورة الانتخابات المقبلة.

وفي الوقت الذي يمكن لهذا الشكل من النظام أن يعمل على إضعاف قدرات الدولة عموماً، غير أنه يضر تحديداً السياسة المتعلقة بالمناخ. ويُعَدُّ هذا بشكل رئيس نتاج النظام الاقتصادي للدولة المعتمد على ريع النفط كمصدر أساسي لدخل الدولة. كما يفتقر هذا النوع من الأنظمة إلى التنويع الاقتصادي، مثل وجود قطاعات زراعية وصناعية متطورة. علاوة على ذلك، فإن هذا الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية يُعَدُّ جوهرياً لبقاء النخب السياسية وقدرتهم على السيطرة والحفاظ على إمكانية الـوصـول إلى السلطة والموارد، ولولا ذلك الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية فإن قوة وشرعية وسلطة هؤلاء الفاعلين ما دون الدولة عرضة للخطر. لذلك فإن الأنظمة الريعية-الهجينة تفتقر إلى قدرة طرح أي سياسة فعالة في مجال المناخ.

> **مشكلة المناخ الراهنة نتاج التدمير الفعلي لشبكات الأمن المناخي**

وبما أن سياسة تَغَيُّرْ المناخ تُمَثِّلُ خطراً مباشراً على مسألة الاعتماد على النفط والغاز فإن الاحتمالات تتراجع حول إمكانية قيام هذه الأنظمة بطرح أو تشجيع وضع سياسة تتعلق بالمناخ أو التوعية بقضية المناخ. كما يتم توجيه قدرات الدولة المحدودة وبنيتها التحتية بشكل رئيس نحو نشاطات توليد الريع، لأن بقاء الفاعلين ما دون الدولة يعتمد على استمرار اقتصاد الريع. ونتيجة لذلك فإن هذه الدول تواجه أسوأ آثار تَغَيُّرْ المناخ على مستوى البيئة والاقتصاد على حد سواء – بسبب التحول المتوقع

نحو الطاقة النظيفة في المستقبل، والمستوى الاجتماعي – بسبب الأثر الكارثي للانهيار الاقتصادي والبيئي على السكان، والمستوى السياسي – بسبب ضعف قدرة السلطات على إدارة المجتمع في ظل هذه الظروف. وبما أن العلاقة بين قدرات الدولة وسياسة المناخ تسير بكلا الاتجاهين فإن الافتقار إلى سياسة فاعلة في مجال المناخ سيقوض قدرات الدولة أكثر في دول مثل العراق نتيجة لزيادة الصراع على الموارد المحدودة بين مختلف الفاعلين ما دون الدولة. كما أن من المرجح للغاية أن تعاني هذه الأنظمة الريعية–الهجينة الضعيفة من أزمات إنسانية وهجرات كارثية تمتد إلى الدول المجاورة وتعمل على تقويض الاستقرار الإقليمي برمته.

لذلك يتعين على بحثنا القبول بأن هذه الأنظمة مختلفة وضعيفة بشكل فريد مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية أو السلطوية التقليدية والاشكال الأخرى من الأنظمة الهجينة. وينظر القسم الآتي في بعض الظروف والتحديات الرئيسة والنتائج المحتملة لغياب الأمن المناخي في العراق.

> **الافتقار إلى سياسة فاعلة في مجال المناخ يقوض قدرات العراق**

المشكلة المعقدة لظروف المناخ

تُعَدُّ مشكلة المناخ الراهنة في العراق نتاجاً لسنوات طويلة من سوء الإدارة، والممارسات الاقتصادية السيئة، والتدمير الفعلي لشبكات الأمن المناخي في أرجاء البلاد. ويمكن إلى حد ما تتبع أزمة المناخ الحالية في البلاد إلى حدث محدد اتسم بالقسوة أدى إلى زعزعة النظام البيئي الحيوي في العراق؛ وهو جريمة بيئية لم تتمكن البلاد من التعافي منها لغاية الآن، وتتمثل في تجفيف الأهوار التي تتألف من سلسلة من المستنقعات المائية الواقعة على الحدود الجنوبية الشرقية للعراق والتي شكلت ذات يوم أضخم مستنقعات مائية في الشرق الأوسط وغرب أوراسيا، حيث كانت تغطي مساحة تراوح بين ١٥,٠٠٠–٢٠,٠٠٠ كيلومتر مربع من المسطحات المائية والنباتات.

ونتيجة للحرب الإيرانية–العراقية وقرب الأهوار من الحدود قام الرئيس السابق صدام حسين عمداً في أعقاب انتفاضة الشيعة ضد حزب البعث بتجفيف المنطقة – التي فرَّ إليها الكثير من المتمردين الشيعة – كنوع من العقاب وأداة للسيطرة على الانتفاضة. ونتج عن ذلك تَحَوَّلَ كارثي في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. على سبيل المثال، وبعد أن شكلت الاهوار مصدراً لنصف كميات الأسماك التي يستهلكها العراق، أدى تجفيف المنطقة إلى نفوق هذه الأسماك، وهجرة الطيور إلى مناطق مختلفة، وزيادة العواصف الرملية، وارتفاع درجات الحرارة في المنطقة بنحو ٥٪.

كما انطوت عملية تجفيف الاهوار على أثر اجتماعي كارثي، حيث أُضطَرَّ الكثير من العائلات التي كانت تعيش في الاهوار على مدى أجيال إلى النزوح داخل العراق أو التحول إلى لاجئين بسبب المناخ. ونتيجة لذلك يُعتَقَدُ أن عدد سكان الاهوار تراجع من ٥٠٠ ألف نسمة في خمسينيات القرن الماضي إلى نحو ٢٠ ألف نسمة بحلول عام ٢٠٠٣.

ولم يتوقف الدمار البيئي في العراق بانهيار حكم صدام حسين، بل أدت العمليات العسكرية الأمريكية في العراق إلى إضافة مزيد من الدمار إلى البُنْيَة التحتية في مجال المياه بنحو ٥٠٪ مقارنة مع مستويات أدائها قبل الغزو.

وبالرغم من الأزمة فقد جرى تكريس موارد محدودة للتعامل مع المشكلة البيئية المتراكمة على مدى سنوات. في غضون ذلك سيطر تنظيم «الدولة الإسلامية»

بقوة السلاح على الموارد المائية من خلال السيطرة على السدود وأنظمة تزويد المياه، والتحكم بإيصال وقطع المياه عن العديد من القرى والمحافظات، وتلويث المياه بشكل متعمد بالنفط الخام، وإغراق ١٠ آلاف منزل، ما أدى إلى نزوح ٦٠ ألف شخص.

وبالرغم من الجهود المتعددة لإعادة الأهوار إلى وضعها السابق بعد عام ٢٠٠٣، وعودة بعض العائلات إلى مواطنهم فإن الضرر وقع بالفعل. علاوة على ذلك، فقد تفاقمت ضغوط المناخ نتيجة القدرات المحدودة للدولة، واعتماد الفاعلين ما دون الدولة على الموارد الطبيعية.

انعدام الأمن المائي

في حين أن العراق يُعاني أشكالاً مُختلفة من المشاكل المُرتبطة بالمناخ والتلوّث، فإن انعدام الأمن المائي مُهم بشكل خاص. وقد جاء ذلك نتاج عاملين: فمن ناحية، أدّى ضُعف سلطة الدولة في البلاد، والشكل الهجين لنظامها السياسي إلى بروز مراكز قوى غير مركزية، فضلاً عن عدم استمرارية المشاريع من حكومة إلى أخرى داخل الدولة، حيث يرتبط عمل الوزارات بمُختلف الفاعلين دون الدولة الذين يسعون بدورهم لخدمة مصالحهم الخاصة بدلاً من مصلحة السكّان ككل. وهذا يعني بالضرورة أن لا المستوى الحكومي أو التشريعي لديه القدرة على التفاوض مع إيران وتركيا بهدف انشاء مشاريع لإدارة المياه على نحو أكثر تعاوني. وهذا يعني أيضاً أن ليس لدى العراق أدوات للاستثمار في مشاريع إدارة المياه التي لديها القدرة على حل بعض أسوء المشاكل التي تؤثّر في العراق في المُستقبل القريب. من ناحية أخرى، تلعب الطبيعة الريعية للنظام الاقتصادي أيضاً دوراً مُهماً في إهمال تطوير القطاع الزراعي وعدم منح الأولوية المناسبة لأنظمة الري وإدارة المياه. ونظراً لأن قدرة الدولة المحدودة موجّهة نحو إدارة وزيادة إنتاج النفط والغاز، فإن البنية التحتية للري في البلاد أصبحت قديمة وتالفة. ونتيجة الري الزائد، وضعف تصريف المياه، وارتفاع نسبة التبخّر بسبب زيادة درجات الحرارة، فإن ذلك كلّف البلاد حوالي ٤٠٪ من المناطق المُعدّة للري بسبب ارتفاع نسبة ملوحة المياه.

نتيجة لذلك، فإن أزمة المياه في العراق طويلة الأجل ومُعقّدة ومُتعدّدة المستويات. وبشكل أكثر تحديداً فإن كمية ونوعية المياه، والسياسة المائية هي التي تُحدّد نطاق أزمة المياه، والآثار المُحتملة لهذه الأزمة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام في البلاد، حيث يواجه العراق حالياً كل هذه الظروف. وفي حين أن ازدياد درجات الحرارة وانخفاض الهطول المطري إلى أقل من المتوسط لعبا دوراً مُهماً بهذا الخصوص، فقد انخفضت كميات المياه في العراق بشكل كبير بسبب السياسة المائية في البلاد وسياسات دول الجوار بهذا الشأن.فعلى سبيل المثال، ووفقاً لوزير الموارد المائية العراقية السابق، فإن سياسة تركيا بشأن المياه، مثل بناء السدود والتحكم بالمياه المُنسابة إلى دول الجوار، أدت إلى انخفاض بنسبة ٥٠٪ في كمية المياه التي تنساب من تركيا إلى دجلة والفرات، وانخفاض بنسبة ٧٠٪ في مستويات المياه التي تصل إلى نهر الزاب، في حين وصلت مستويات المياه إلى الصفر في بعض روافد نهر الزاب. علاوة على ذلك، أدّى بناء تركيا لسد إليسو إلى انخفاض في كمية الماء في نهر دجلة من ٢٠/٥ مليار متر مكعب إلى ٩/٧ مليار متر

> **ضعف قدرة الدولة العراقية على إدارة ثروتها المائية والتفاوض بشأنها**

مكعب. ويمكن رؤية أنماط مُماثلة من هذا السلوك في مُمارسات إيران، التي أدّت إلى نضوب مياه خمسة أنهر عراقية تضم كنجان جم، وكلال بدرة، وجانكيلات، والكرخ، والخويبين. وكانت النتيجة انخفاض في كمية المياه التي تدخل العراق من ٣٠ مليار متر مكعب في عام ١٩٣٣ إلى ٩٫٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢١.

وتتنبأ الدراسات بأن كل من دجلة والفرات سيجُفّان بشكل تام داخل العراق بحلول عام ٢٠٤٠. وهذا أمر مُثير للقلق بشكل خاص لأن ما يقرب من ٩١٪ من إمدادات المياه العراقية تأتي من تركيا وسوريا وإيران، والضعف في قدرة الدول العراقية على إدارة ثروتها المائية، والتفاوض بشأنها يضعان البلاد بالكامل تحت رحمة الإرادة الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية لجيرانها. وانعدام الأمن المائي يزداد سوءاً بسبب الزيادة في درجات حرارة خلال العقود الثلاثة الماضية والانخفاض في مستويات هطول الأمطار، والتي من المُتوقّع أن تنخفض بشكل أكبر وبنسبة ٢٥٪ في عام ٢٠٥٠.

> **من المرجح أن يؤدي انعدام الأمن المناخي إلى المزيد من الصراعات والأزمات في العراق**

وقد حوّل الانخفاض السريع في المياه العذبة البلاد إلى «قصعة غبار»، حيث يواجه العراق حوالي ٣٠٠ عاصفة رملية في السنة، والتي تؤثّر سلباً في التنوع البيولوجي في البلاد، والصحة العامة ورفاهية المواطنين، فضلاً عن التأثير الاقتصادي على كُلف التشغيل في هذه الظروف، وفقدان ساعات العمل الإنتاجية، وإصلاح المعدّات واستبدال قطع الغيار.

أدّى الإهمال المُزمن وسوء الإدارة في البنية التحتية للمياه إلى ارتفاع نسبة الملوحة والتلوّث في المجال الزراعي والصناعي وفي الصرف الصحي، ما أثّر في نوعية المياه بشكل كبير. وعلى سبيل المثال، كانت نوعية المياه في شط العرب، المصدر الأوّلي للمياه في مدينة البصرة – والتي يقطنها ٤ ملايين نسمة – سيئة للغاية، بحيث أدّت إلى كارثة رعاية صحية، حيث سجلّت السلطات الصحية هناك ما لا يقل عن ١١٨,٠٠٠ حالة تسمّم في مياه الشرب في صيف عام ٢٠١٨. وقد أثّرت نوعية المياه السيئة والأزمة الصحية الناتجة عنها بشكل أكبر في الفئات الأكثر ضعفاً وفقراً بين السكان الذين لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة، ولا يُمكنهم شراء مياه الشرب النظيفة. ويُظهر تقرير للأمم المتحدة أن ما يُقدّر بنحو ٤٠٠٠ فرد تعيّن عليهم مغادرة منازلهم في أغسطس ٢٠١٨ بسبب أزمة المياه التي واجهتها المدينة[١٧]. ولسوء الحظ، ومنذ ذلك الحين، وبعد الأزمات الصحية ذات الصلة بالمياه في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٥، لم تُقدّم الحكومة العراقية بعد البنية التحتية أو السياسة التي يُمكن أن تُعالج أثر نقص المياه أو تلوّث المياه على المواطنين.

الآثار الاجتماعية-السياسية والاجتماعية -الاقتصادية لأزمة المناخ

إن أزمة المناخ، والذي يُمثّل انعدام الأمن المائي أحد عناصرها فقط، هي نتاج الضعف في قدرة الدولة، والاهتمام المحدود بسياسة المناخ من قبل الفاعلين دون الدولة. وستتّخذ الآثار الاجتماعية-السياسية والاجتماعية -الاقتصادية لهذه الظروف شكل نزاع داخلي وجيوسياسي، وموجات هجرة ونزوح جماعية، وتدهّور اقتصادي، الأمر الذي سيؤثّر بدوره في الاستقرار السياسي

الشامل للبلاد. وقد وجدَ العديد من الدراسات علاقة واضحة بين الانخفاض في مُعدّلات هطول الأمطار، وزيادة درجات الحرارة ومحدودية الحصول على المياه، وزيادة مستويات الصراع.

وعلى سبيل المثال، حدّد بيتر جليك عدة فئات بشأن كيفية قيام اللاعبين السياسيين باستخدام موارد المياه سلاحاً. وهذه الفئات تشمل استخدام الماء أداةً عسكريةً من قبل الدولة؛ واستخدام الماء هدفاً من قبل الدولة أو الفاعلين دون الدولة؛ والنزاعات بشأن التنمية، حيث يُمكن استخدام موارد المياه أداةً للنزاع في سياق التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية.

وقد وجدت البحوث السابقة أدلة على أن اندلاع الصراع في سوريا كان في المقام الأول نتيجة الجفاف الشديد بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، الذي جاء على الأرجح نتاجاً للتغيّر في المناخ. وأدّت تلك الأزمة المناخية الشديدة إلى تصحر ٦٠٪ من الأراضي الزراعية، ونفوق ما يقرب من ٨٠٪ من الثروة الحيوانية. بالإضافة إلى ذلك، أجبرت هذه الأحداث حوالي مليون مزارع وأسرهم على الفرار نحو المدن التي تعاني انهيار في بنيتها التحتية، ما قوّض قدرة الحكومة على توفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

ويُمكن رؤية أنماط مُماثلة في أماكن أخرى في المنطقة؛ فعلى سبيل المثال، وفقاً لوزير المياه والبيئة السابق في اليمن، عبد الرحمن الإرياني، فقد حوّل تغير المناخ منطقة صعدة، أحد أغنى الأراضي في البلاد إلى صحراء، ما مكّن الحوثيين من تجنيد المزارعين العاطلين عن العمل في صفوف الجماعة المُسلّحة.

وفي حالة العراق، ستزيد محدودية موارد المياه النزاع الداخلي على المستوى المحلي ومستوى الاقاليم لأن الظروف التي أشعلت الاحتجاجات واسعة النطاق في عام ٢٠١٩ لم تتغيّر بعد، ومن المتوقع أن تزداد سوءاً مع مرور الوقت. علاوة على ذلك، لن تؤدّي أزمة المناخ إلى ارتفاع حدة النزاع بين المجموعات المُختلفة المُتنافسة على الموارد فحسب، ولكن يُمكن أيضاً أن تُفاقم النزاع والتنافس الحالي بين الجماعات ما يُفضي إلى تقويض مؤسسات الدولة والبيئة على نحو أكبر.

وفي حين أنه من غير المُحتمل أن تستخدم الحكومة الكردية المياه أداةً للتفاوض مع الحكومة المركزية العراقية بسبب اعتماد الحكومتين على بعضهما البعض في الوقت الحالي، إلاّ أن هذه الظروف لا تنطبق على إيران وتركيا، وهما دولتان تواجهان أزمة المياه والمناخ الخاصة بهما ولديهما مصالح سياسية واقتصادية راسخة في العراق.

> **"الأنظمة الريعية يتولد فيها المصدر الرئيس لثروة الدولة من الموارد الطبيعية"**

من منظور إنساني واقتصادي، ساهمت الحالة الحالية لانعدام الأمن المائي بالفعل في نزوح ٢١,٣١٤ عراقياً داخل البلاد في جنوب العراق ووسطه بسبب عدم إمكانية الحصول على مياه الشرب بدءاً من عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، من المُتوقّع أن ترتفع تلك الاعداد مع استمرار أزمة المياه.

وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي يُسهم بحوالي ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يوظّف حوالي ثلث الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية في العراق.

وقد وجد تقرير حديث أعدّته المُنظّمة الدولية للهجرة، وغطّى ٨٠٢ فرداً من سكان مدينة البصرة في جنوب العراق، أن المُهاجرين بسبب عوامل المناخ يُمثّلون ١٢٪ من إجمالي سكان المدينة، مُعظمهم تركوا قراهم وبلداتهم الريفية بشكل دائم بسبب غياب الفرص

الاقتصادية، وتأثير انعدام الأمن المائي، التي تسير جنباً إلى جنب في هذه المجالات. كما أن النزوح يُجبر هذه العائلات على الانخراط في وظائف مُنخفضة الأجر، حيث ذكر التقرير أن ٥٣٪ من الأسر المُهاجرة لا تمتلك ما يكفي من المال لشراء الطعام الكافي والمواد الأساسية الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، تعيش حوالي ٤٣٪ من العائلات المُهاجرة في مساكن بدائية دون مُلكية رسمية على الأرض؛ لذا، يواجهون على نحو كبير خطر إخلاء هذه المساكن. ويعتمد الكثير منهم على الفاعلين دون الدولة والشخصيات القبلية لحل النزاعات حول الأرض والمساكن، ما يضيف مستوى جديداً إلى هذا الصراع. ووفقاً للسيد عزام الحواش، وهو أحد خبراء البيئة الذي تحدثّت إليه في سياق هذه الدراسة، فإن تدمير الأرض بسبب محدودية الحصول على المياه سيؤدّي إلى المزيد من الهجرة الداخلية إلى المدن التي تعاني بالفعل مستويات عالية من البطالة، وزيادة السكان غير المُخطّط لها، وانهيار البنية التحتية].

> **تغير المناخ وانعدام الأمن المائي يمكن أن يؤثرا في إنتاج النفط**

وإذا أخذنا مدينة البصرة مثالاً، وفي حين أن ثمة فرق بين الأسر المحلية التي تميل إلى العمل في المقام الأول في الوظائف الحكومية وبين الأسر المُهاجرة التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي، فإن الزيادة في عدد سكّان المدينة نتيجة الهجرة غير المُخطّط لها بسبب عوامل المناخ، ستزيد على نحو أكبر المنافسة على الموارد وفرص العمل في المدينة بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من سكانها، حيث يُعاني حوالي ٣٠٪ من شبابها حالياً البطالة.

وظروف الفساد والبطالة والفقر تلك كانت من بين العوامل الرئيسة التي أشعلت الاحتجاجات الضخمة في عام ٢٠١٨، وكانت مُقدّمة للاحتجاجات التي حدثت على مستوى البلاد في أكتوبر ٢٠١٩.

ومنذ عام ٢٠١٩، لم تتم معالجة تلك القضايا المُزمنة. ومن المُتوقّع أن يتفاقم الموقف في الوقت الذي يقوّض فيه الجمود السياسي قُدرة الدولة على مُعالجة الأزمات الغذائية في المُدن وفي الأجزاء الأخرى من البلاد. ووفقاً لوزارة التخطيط العراقية، بلغ عدد سكان البلاد ٤١ مليون في نهاية عام ٢٠٢١، بزيادة قدرها ٢٫٥٪ عن العام السابق. وسيزداد عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٩ عاماً من ٧ ملايين في عام ٢٠١٥ إلى ١٠ ملايين نسمة بحلول عام ٢٠٣٠.[٢٦] ومع ذلك، يعتمد الاقتصاد العراقي على موارد النفط ووظائف الحكومة غير الفاعلة؛ ونتيجة لذلك، أُهمِلَ القطاع الخاص وظل غير مُتطوّر، وانخفض الإنتاج الزراعي من حوالي ١٥ مليار دولار إلى حوالي ٧٫٦ مليار دولار بين ٢٠١٤ و٢٠١٧، ومن المُتوقّع أن ينخفض بشكل أكبر بسبب تأثير المناخ.

أخيراً، تواجه الدول الريعية الهجينة مستوى إضافي من الضعف فيما يخص المناخ والمُتمثّل في اعتماد البلاد على موارد الغاز والنفط، والأثر الضار لهذه المُنتجات على المناخ في المنطقة. وعلى سبيل المثال، أجبرت المؤسسات الضعيفة والفاسدة في العراق البلاد على استيراد الغاز من إيران لتلبية احتياجاتها بينما يتم حرق كميات من الغاز في الهواء أثناء انتاج النفط ما يكفي لتوفير الطاقة الكهربائية لـ ٣ ملايين منزل. ونتيجة لذلك، فإن حرق الغاز في العراق يُطلق في الهواء حوالي ٣٠ مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في السنة، أو حوالي ١٠٪ من إجمالي الانبعاثات الناتجة عن حرق الغاز عالمياً، ما يجعل العراق يحتل المرتبة العاشرة على مستوى العالم من حيث

التلّوث[٢٨]. وتُفاقِم هذه الظروف بشكل أكبر من وضع المناخ في البلاد، من خلال تسميم موارد المياه ورفع درجات الحرارة إلى أعلى من ١٠٠ درجة بشكل مُنتظم خلال فصل الصيف، ما يؤدّي إلى جفاف المزيد من مصادر المياه. ومع عدم إيلاء النخب السياسية الاهتمام بتنويع الاقتصاد واعتمادها فحسب على الاقتصاد الريعي، فإن حرق المزيد من النفط والغاز سيُسهم بشكل أكبر في تدهّور البيئة وأزمة المناخ. وإلى جانب تأثير حرق النفط والغاز على تغيّر المناخ، فإن تغيّر المناخ وانعدام الأمن المائي يُمكن أن يؤثّرا في إنتاج النفط؛ مصدر الدخل الرئيس للدولة.

وعلى سبيل المثال، أثّر عدم وجود المياه اللازمة للحقن لدعم ضغط خزانات النفط على إنتاج النفط العراقي؛ ونتيجة لذلك، أنتجت البلاد أقل من حصة الإنتاج التي حددها تكتل «أوبك بلس» من خلال ضخ ٤١٦٢٠٠٠ برميل من النفط يومياً في يناير، بانخفاض مقداره ١٫٥٪ عن كمية الإنتاج في ديسمبر والتي بلغت ٤٢٢٥٠٠٠ برميل نفط يومياً.

الاستنتاجات

في هذه الورقة، درستُ الآثار الاجتماعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتغيّر المناخ في الدول ذات الاقتصادات الريعية الهجينة من خلال استعراض حالة العراق على وجه الخصوص. وأوضحتُ أنه في الحالة العراقية، يُشكّل كلٌّ من الضعف المؤسّسي، وضعف قدرة الدولة، وافتقار الفاعلين دون الدولة المُتنافسين للإرادة السياسية؛ عقبات مُتعدّدة المستويات تُقوّض استجابة البلاد لمشكلة تغيّر المناخ، الأمر الذي بدوره يقوّض استقرار الديمقراطية والاقتصاد في البلاد، ويُفاقم النزاعات والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية. علاوة على ذلك، أظهر هذا البحث أن الدول ذات الاقتصادات الريعية الهجينة هي أكثر عرضةً للأزمات الاقتصادية والإنسانية، وهي أكثر عرضةً أيضاً أن تستخدم الدول الأخرى والفاعلين دون الدولة المناخ وموارد المياه أداةً للمفاوضات وفرض الإرادة السياسية واقتصادية عليها بسبب ما تعانيه من ضعف مؤسسي مُزمن وغياب المركزية واحتكار السلطة.

وعلى سبيل المثال، تُخطّط الحكومة العراقية الآن لإصدار «الورقة الخضراء» – إلى جانب «الورقة البيضاء» الاقتصادية – في مُحاولة منها لمعالجة الأزمات المناخية في البلاد واعتمادية الدولة على النفط والغاز.

> **تخطط الحكومة العراقية لإصدار «الورقة الخضراء»**

ومع ذلك، فإن وضع مشاريع سياسات من دون معالجة المشكلات الهيكلية في بداية الأمر ستظل حاجزاً يحول دون تحقيق أهداف هذه السياسات المُختلفة؛ وبالتالي، لا يُمكننا أن نفهم بالكامل أزمة المناخ والمياه في العراق بمعزلٍ عن نظامه الاقتصادي والسياسي. وعلى الرغم من أن مُعالجة السياسات للظروف الجزئية وطرح حلول لها يُمكن أن تؤثّر بشكل إيجابي على المدى القصير، فإن درجة تأثير السياسات الجزئية هذه ستكون محدودة بسبب الظروف الهيكلية الأكبر السائدة في البلاد.

ويُشير جميع العوامل إلى أنه من المُرجّح أن يؤدّي انعدام الأمن المناخي إلى المزيد من الصراعات والأزمات في العراق إذا لم تتم معالجة الظروف الاقتصادية والسياسية الهيكلية والبنية التحتية المُنهارة في البلاد.

صلاح الدين دميرتاش:

الحل السلمي للمشكلة الكردية سينهي الحرب ويضمن السلام

ويؤكد: استعدوا لتغيير كبير في تركيا!

طالب الزعيم الكردي المعتقل، صلاح الدين دميرتاش، الشعب التركي بالاستعداد لتغيير كبير ستشهده البلاد، وعدم إقصاء أي شخص.

كتب دميرتاش، الرئيس السابق لحزب الشعوب الديمقراطي، الذي يدلي بإفاداته من حين لآخر من خلال محاميه، والـذي حُكم عليه بالسجن بتهمة

> الوطن هو تركيا والقاسم المشترك بيننا هو الجمهورية الديمقراطية

الدعاية لمنظمة إرهابية، مقالاً من السجن هذه المرة.

وقال دميرتاش في مقاله: "استعدوا لتغيير كبير. لا تستبعدوا أحدا. اعملوا من أجل أن يقف الجميع يدا بيد وجنبا إلى جنب. القاسم المشترك بيننا هو الجمهورية الديمقراطية ... الوطن هو تركيا، ودولتنا المشتركة هي جمهورية تركيا".

وأضاف دميرتاش: "اتحدوا، اجتمعوا حول مبادئ الديمقراطية. اتركوا النقاش حول من سيكون المرشح. ذلك الموظف العملاق القوي الذي سيرفع البلد إلى مستوى مطلوب، ليس شخصًا واحدًا فقط، بل ملايين الأشخاص".

وفي نهاية مقاله طالب دميرتاش الشعب بضرورة المشاركة في الانتخابات، والاستعداد لها بحماس ومعنويات وشجاعة، حتى يتم تغيير الحكومة.

يذكر أن ستة أحزاب تركية معارضة أعلنت مؤخرًا التحالف فيما بينها، دون توجيه دعوة لحزب الشعوب الديمقراطي لمشاركتهم، فيما أعلن الحزب الكردي ردًا على ذلك، أنه سيخوض الانتخابات دون تحالفات.

وأشارالرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطيHDP إلى أنه قد يتم إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي، وقد يتم منع الآلاف من ممارسة السياسة، وقد يتم اعتقال الآلاف, ولكنه شدد على عدم التراجع والمقاومة بكل إخلاص، والاستعداد للانتخابات لتغيير الحكومة, لأنه لا يوجد طريق آخر.

وفي مقالة له على موقع T٢٤ أكد (دميرتاش) بأن إدارة حزب العدالة والتنمية (AKP) تريد طمس الأجواء السياسية، وأن دوائر معينة في المعارضة تساهم أيضاً في هذه السياسة, حيث قال:

حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية AKP-MHP, وبعض دوائر المعارضة ظاهرياً تقدم مساهمات وإن كانت صغيرة في ضبابية الجو السياسي, إنهم يريدون خلق جو ضبابي وكأن أردوغان وحكومته ليس لهما أي دور على الإطلاق في أي شيء يحدث، وفي كل هذه الأزمات الجارية.

وأضاف دميرتاش:كانت سياسات حكومة حزب العدالة والتنمية من أهم العوامل التي أدت إلى تصعيد الحرب الأهلية في سوريا, وكان هدفها الرئيسي منع الكرد من الحصول على حقوق في سوريا, لهذا قامت حكومة أردوغان بتدريب وتسليح مجموعات متطرفة ومهاجمة سوريا, فتصاعدت الحرب الأهلية وانفجرت في وجوههم, ولجأ خمسة ملايين سوري إلى تركيا, لم يكن السوريون هم المسؤولون عن ذلك، بل أردوغان وحزب العدالة والتنمية، لذا فإن كره الأجانب والسلوك المعادي للاجئين لا معنى لهما, إذا قمنا بتغيير هذه الحكومة فسيتم حل أزمة اللاجئين بأكثر الطرق إنسانية, بدلاً من مهاجمتهم واستهدافهم,

> بولدان: هناك حكومة تستهلك القيم الاجتماعية ولا تعترف بأي قواعد أخلاقية أو سياسية أو قانونية

لذلك يجب أن نستعد للانتخابات ونقوم بتغيير هذه الحكومة, لا توجد وسيلة أخرى, والسبب الرئيسي للفقر والبطالة والبؤس والأزمة الاقتصادية في تركيا ليس وباء كورونا والحرب الروسية الأوكرانية, بل السبب الرئيسي هو حكم الرجل الواحد وأردوغان, لذلك استعدوا للانتخابات وانزلوا إلى الشوارع الآن وغيروا الحكومة.

ومن جهة أخرى أكد دميرتاش أنه من الممكن والسهل حل المشكلة الكردية بسلام من خلال تعزيز الوحدة والتضامن, وأن ذلك سينهي الحرب والعنف ويضمن السلام, ودعا إلى عدم السكوت وتجنب الانزلاق لسياسات الحرب.

سنبقى أقوياء بشعبنا رغم مؤامرات تحالف أردوغان

الى ذلك نقلت مصادر إعلامية تركية عن الرئيسة المشتركة لحزب الشعوب الديمقراطي HDP "برفين بولدان" قولها: إن الحكومة التركية تواجه حزب الشعوب الديمقراطي بالمؤامرات وليس بالسياسة.

وقالت "بولدان" خلال كلمة ألقتها في المؤتمر الإقليمي الرابع لحزب الشعوب الديمقراطي: إن "حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية" يخشيان نضال حزب الشعوب الديمقراطي، ويخافان منه، لذلك يواجهان حزبنا بالمؤامرات والدعاوي القضائية ضد أعضائه بدلاً من استخدام الأساليب السياسية.

وأشـارت "بولدان" إلى أنه رغم كل الضغوط والعقبات، لا يزال حزب الشعوب الديمقراطي HDP صوت وقوة الجميع في مواجهة حصار الحكومة، وسنبقى مع شعبنا في كل مكان لأننا نرى بالفعل أن حزب الشعوب الديمقراطي سيكون له رأي وقرار في مستقبل تركيا؛ لأن هذا الحزب هو الصوت المشترك والكلمة والموطن للأتراك والكُرد والعلويين والسنة والأرمـن والآشوريين والنساء والشباب وجميع الأديان والهويات في هذا البلد.

وأضافت: حزب الشعوب الديمقراطي سيقاتل حتى الموت من أجل مشروعه الديمقراطي وسينتصر بأي ثمن، لأننا أقوياء بقوة الناس لا بقوة الحكومة ونريد أن ننفذ قرارات الشعب في هذا البلد لا قرارات تعسفية صادرة من القصر.

وتابعت بولدان: هناك حكومة تستهلك القيم الاجتماعية ولا تعترف بأي قواعد أخلاقية أو سياسية أو قانونية، وهـذه الحكومة ترى حزب الشعوب الديمقراطي ونضاله، أكبر عقبة. إنهم خائفون من سياستنا ومواقفنا ومقاومتنا ونضالنا. دعهم يستمرون في الخوف، سنظل كابوسهم.

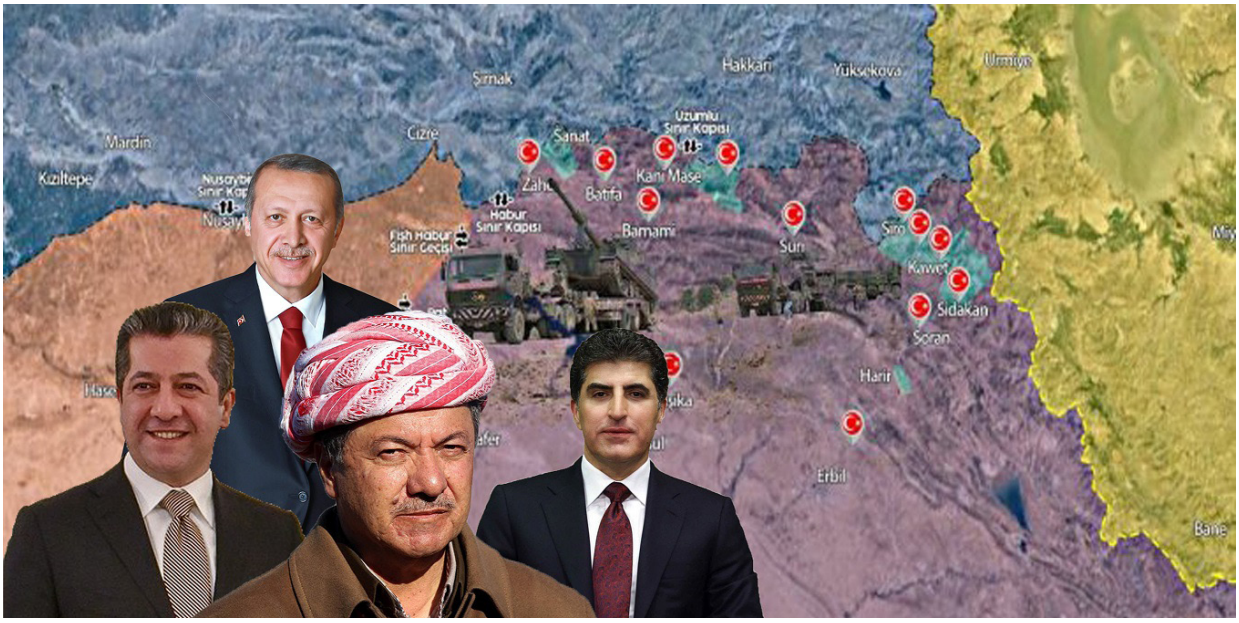

دوران كالكان:

الحزب الديمقراطي تحالف مع تركيا ويلعب دور حراس القرى

وكالة فرات ANF-:

ذكر عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، دوران كالكان، ان الحرب الذي بدأها تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية في ٢٦ آب ٢٠١٦ مستمرة دون هوادة منذ ٦ أعوام وقال «سيهزم مقاتلو الكريلا الدولة التركية وستتحول زاب الى مقبرة لهم».

وخلال حوارخاص مع فضائية Medya Haber TV أكد عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمال الكردستاني (PKK)، دوران كالكان، ان الحرب التي بدأها تحالف حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية في ٢٦ آب ٢٠١٦ مستمرة دون هوادة منذ ٦ أعوام وقال «سيهزم مقاتلو الكريلا الدولة التركية وستتحول زاب الى مقبرة لهم».

وفيما يلي مقتطفات من الحوار:

العزلة المشددة على أوجلان تركت أثرها على المنطقة

لاتزال العزلة المشددة على القائد عبدالله أوجلان مستمرة، هذا ترك أثره على المنطقة، وهنا إلى أي مستوى وصلت العزلة كذلك ماهو مستوى النضال ضد تلك العزلة ؟

-هذا لايقتصر على انقطاع الأخبار عنه، بل أنها ضغوطات قاسية. وتعذيب جسدي. وعلى هذا النحو كل هذه الأساليب لازالت مستمرة.

مع حجب الأخبار عن محاميه وعائلته، إنه تصرف يخالف أدنى المقومات الأخلاقية والبعيدة كل البعد عن

الحقوق،وهذا يظهر حقيقة الدولة وفاشية العدالة والتنمية والحركة القومية، ومن خلفها نظام الهيمنة الرأسمالية العالمي. لقد قلناها سابقاً إذا أردتم معرفة ذهنية تلك الأطراف عليكم بمتابعة مايجري في إمرالي من عزلة،والتعذيب النفسي الذي يتعرض له القائد آبو. حيث تظهر ما إذا كانوا يمثلون الديمقراطية أو الدكتاتورية وهذا أمر واضح.

لايقتصر الأمر عند هذا الحد، بل يتعدى الهجمات والمخططات في زاب وافاشين وهنا لايستهدفون تلك المناطق فقط بل جميع الشعب الكردي وأرجاء كردستان إلى جانب شعوب الشرق الأوسط ويهددون الإنسانية والديمقراطية والحرية، أنهم يشنون هجماتهم في الشوارع، المدارس، في المدن والقرى، وضد الكريلا ، المرأة ، الكادحين والعمال ، إنهم مستمرون بتلك الهجمات.

لايوجد شخص لايستطيع التأثير على العزلة المشددة في إيمرالي ، وهنا يجب البحث بعمق في هذا الأمر، لهذا لايجب حصر الانتفاضة ضد العزلة على الكرد فقط،بل على الجميع النضال للوصل إلى عالم ديمقراطي وحر ، وعليه يجب التقرب من هذا الأمربمسؤولية وعمل أكثر ،بما لاشك فيه حملة « حان وقت الحرية » المطالبة بالحرية الجسدية للقائد آبو، في إطار الانتصارات على مر ٥٠ عام من تأسيس الحركة، وتوحد الشعب والحركة في نوروز، على هذا الأساس بدأنا حملتنا هذا العام، في تركيا والعالم أجمع ، حيث شعبنا حركتنا والكريلا يكملون هذه المسيرة مع دعم أصدقائنا الثوار الديمقراطيين والحقوقيين حول العالم وشخصيات معروفة بما في ذلك مجلس كاتالونيا ، عملت بجهد كبير للضغط على المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان وهذا محط احترام كبير، وعليه نشكر باسم حزبنا وشعبنا ، الشعب والشبيبة ،والمرأة، وكل من ساند هذه الحملة المطالبة بحرية القائد آبو التي كان لها أثرها في الساحات الدولية، نحن نمر بهكذا مرحلة مهمة ، فلن يكون هناك نظام ديمقراطي حر، طالما العزلة الجسدية على القائد آبو مستمرة، وهنا يتوجب السعي لتعزيز هذا النضال والحملة بشكل أكثر قوة.

فشل هجماتها على مناطق زاب وآفاشين

حالياً الكريلا وعلى طريق الشهداء يقود النضال، وتركت خلفها ٣ أسابيع من المعارك،خلال هذه الهجمات ماهي آخر التطورات؟ وهنا على وجه الخصوص ماذا حققت دولة الاحتلال التركي؟

-شنت الدولة الفاشة التركية هجماتها على مناطق زاب وآفاشين في ١٧ نيسان ومر عليه ٣ أسابيع يمكن وصفها بحرب غير متكافئة في التاريخ، فهي أكبر هجمات الاحتلال التركي ، واكبر معارك الشعب الكردي من ناحية ضرواتها وشراستها.

حيث تستمر الهجمات على مدى ٢٤ ساعة، وتستخدم فيها أعتى الأسلحة الحربية، بمقابل ذلك هناك مقاومة كبيرة تبديها الكريلا، يكتبون التاريخ، هذا هو أكبر نضال، أهم نضال ذا معنى في تاريخ الكرد.

فزاب وآفاشين هما من يحددان مصير الشعب الكردي، ويجب أن ينظر على أنها كذلك، وعلى أساس هذه المقاومة البطلة التي تبديها الكريلا فأن فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية تدفن تحت التراب.

وعلى مدى البيانات وحصيلة المعارك التي تصدرها تباعاً قيادتنا المركزية حيث دخلت المعارك أسبوعها الثالث ،تبين أن هناك مايقارب من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ قتيل من جنود الاحتلال بالإضافة للجرحى ما دفع بالاحتلال إلى اتباع نمط أكثر عنصرية وشوفينية بعد أن كان يخفي تلك الحقائق، وبات يحاول اقناع المجتمع في تركيا باعتياد رؤية الجنازات، وهذا أن دل على شيء دل على أن فاشية حزب العدالة والتنمية والحركة القومية قد منيا بالهزيمة في زاب وآفاشين وفشلت مخططاتهم أمام مقاومة الكريلا، نستطيع القول بأنها انكسرت.

استقطبوا مسلحي الحزب الديمقراطي الكردستاني وجندوهم كعملاء بالمال

أنها معركة قذرة يقودها الاحتلال التركي حيث جلب جنوده على أساس عنصري شوفيني ، حشد كل المرتزقة من عفرين وإدلب ، النصرة وداعش واستقطب مسلحي الحزب الديمقراطي الكردستاني وجندهم كعملاء بالمال ظناً منه أنه سيحقق نتائج في معاركه، لكن كانت هناك مقاومة كبيرة أبداها ويبديها الكريلا ، هناك وحسب المعلومات الكثير من الجنازات والكثير من المفقودين، وماتعلنه قياداتنا من نتائج كلها صحيحة وقد تكون الاعداد المعلن عنها أقل بكثير من ماهي على الواقع حيث هنالك حالة تخبط وتشتت كبيرة يعيشها الاحتلال وجنوده، وهنا نستدل على أمرين، أولا من جانب حاولوا عن طريق اظهار الجنازات وجعلها أمراً اعتيادياً، وهذا دليل فشلها وهزيمتها في زاب وآفاشين، والجانب الآخر ترفع مستوى العنصرية والفاشية ضد الكرد، وظهر ذلك في هجماتهم على مقار حزب الشعوب الديمقراطي ، يمكننا القول بأنهم هزموا في افاشين وزاب وأن ذهنية الفاشية وبقاياها من الاتحاد والترقي، وظلم ١٣٠ عاما من قبلهم باتت تتلقى الضربات وهذه هي حقيقة المقاومة في كردستان وتأثيرها على تركيا.

وهنا لا اريد أن أكرر اسباب شن الاحتلال التركي هجماته ، والتي هزم فيها في العام ٢٠٢١، بالمجمل هي لبقاء وإطالة حكم فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية، حيث رأت في حرب أوكرانيا فرصة لشن هجماتها من خلال تنقضات تحركاتها مع روسيا وحلف الناتو وأمريكا التي أعطت الاذن لشن تلك الهجمات.

كما أن لألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا اليد العليا في هذه الهجمات وهم شركاء في تهريب النفط، و بعد الحرب الأوكرانية وعدم قدرتهم على الحصول على الغاز من روسيا والصين وآسيا يريدون تهريب الغاز أيضاً، لذلك سخروا كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني وتركيا لمحاربة حزب العمال الكردستاني من أجل الحصول على الغاز من الشرق الأوسط بحجة أن الحزب يغلق طرق الإمداد. فهم إلى جانب العنصرية والشوفينية يريدون تهريب الغاز وعقد صفقات عليها.

انكلترا وألمانيا شركاء في هذه الحرب ولا ننسى شراكة الحزب الديمقراطي الكردستاني ، فهناك حرب حقيقية ، وسبق أن قالتها الفاشية التركية علناً عبر إعلامها بأنها ستطبق في العام ٢٠٢٢ الميثاق الملي أو بالأحرى احتلال منطقة الشرق الأوسط.

حزب العمال الكردستاني يقاوم اليوم في سبيل خلاص الشعب الكردي

انكلترا والمانيا تقول أنها تريد مرور الغاز لذلك تساهم في حربها على الكريلا، على الجميع إدراك هذه الحقيقة نعم أن حزب العمال الكردستاني يقاوم اليوم في سبيل خلاص الشعب الكردي، ولكن إذا تمكن العدو من تحقيق مآربه، فلن تقوم قائمة للكرد ولا لأي حزب وتنظيم كردي ، وإذا تمكنوا من القضاء على الكرد فحتماً الدور القادم سيكون على العرب والشعوب الأخرى ،ففي ٢٦ آب ٢٠١٦ عندما احتلت تركيا جرابلس ،شنت هجمات على منطقة جليه في نفس اليوم.

فعندما بدأت فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية بشن هجمات داخل الأراضي السورية والعراقية كان مساعد الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في أنقرة، وعندما اعلن أردوغان شن هذه الهجمات كان بحضور الأثنين، فعلى مدار ٦ سنوات حربهم مستمرة وتستمر حتى اليوم في زاب وآفاشين، وإذا تمكنت تلك الأطراف من تحقيق نتائج حينها سيتوجه أردوغان صوب مناطق أخرى وهو الذي كان يحمل خريطته الاحتلالية في مقر الأمم المتحدة ، وينادي باستعادة» الأراضي العثمانية» وقتها كان بايدن نائب للرئيس ،واليوم هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وهنا نتسأل هل أعطى جو بايدن كردستان والدول العربية الشرق الأوسط للجمهورية التركية؟

هم مع إبادة الكرد أم ضدها...؟

هل هذه هي سياسة الرئيس الأمريكي...؟ يقولون إننا ضد إبادة الأرمن ولكن فاشية العدالة والتنمية والحركة القومية يبيدون الشعب الكردي، إنه يقدم دعماً عسكرياً وسياسياً كبيراً، فهل هم مع إبادة الكرد أم ضدها...؟ لا الإدارة الديمقراطية للولايات المتحدة الأمريكية ولا الجمهوريين ولا دولتهم، أبدوا موقفاً حيال ذلك، هل أمريكا وحلف الناتو تؤيدان الهجمات الاحتلالية للدولة التركية...؟ هل توافق أمريكا وحلف الناتو على إبادة الشعب الكردي بيد الدولة التركية...؟

فلو يوافقون على ذلك، فما معنى أنهم يعارضون إبادة الأرمن...؟ أنتم تقولون، أننا ضد إبادة المائة عام، وتذرفون الدموع، فلماذا لا تعارض هذه الابادات التي تحدث اليوم...؟ حقيقة أن هذا هو الموقف الصحيح أن تقف ضد الابادات التي تحدث في يومنا هذا، وإلا فإن الموقف هو من أجل المصالح.

ما زال الحزب الديمقراطي الكردستاني يدعم الهجوم التركي

يجب أن يُظهر الحزب الديمقراطي الكردستاني موقفه أيضاً، لقد ذكرنا بالفعل من قبل أن الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) قد باع بعض الأراضي، نعم باع، وما زال يدعم الاحتلال بكل قوته، هل يقول نعم لاحتلال جنوب كردستان...؟، هل جميع أعضاء هذا الحزب يقولون نعم لهذا؟

هل الوطنيون والمثقفون داخل هذا الحزب يقولون نعم؟

هل هذا هو موقف القيادة الحالية لهذا الحزب...؟

هل تقول قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، لا خيار لنا، وتركيا تضغط علينا، لولا علاقاتنا التجارية مع تركيا، فستحدث مجاعة في جنوب كردستان، وستتدمر الحياة، هذا ليس صحيحاً، ليس لجنوب كردستان أية حاجة لتركيا، يمكنها تلبية احتياجاتها من أماكن أخرى ويمكنها أيضًا أن تنتج.

من ناحية أخرى يقولون إن تركيا تضغط عليهم وتهددهم، يقولون ‹ليس لدينا قوة للوقوف في وجههم ومقاومتهم، حزب العمال الكردستاني يضعنا في موقف صعب، كيف سنحارب تركيا، هذه ليست فكرة صحيحة، إن لم تستطع أن تحارب، تخلى عن القيادة، إذا لم تستطع، ولا يمكنك القتال والدفاع، اترك إدارة أرض كردستان، لماذا أنت في الإدارة؟

هناك أحزاب أخرى، الاتحاد الوطني الكردستاني، حركة كوران، وكومله، هناك العديد من الأحزاب في جنوب كردستان، كذلك يوجد منظومة المجتمع الكردستاني والكريلا، فلتأتي إدارة أخرى على هولير، سترى كيف يتم توفير احتياجات الشعب وكيف سيقاومون ضد الاحتلال التركي، وحماية تراب كردستان، المنظومة والكريلا مرشحون لذلك، الأحزاب الأخرى ايضاً مرشحون لذلك، إذا لم يستطع الحزب الديمقراطي الكردستاني القيام بذلك فليدع الأمر لغيره.

حينما نقول ذلك، هو ايضاً يقول إنني اتيت إلى الحكم عبر الانتخابات، وحصلت على الأصوات، أنتم ايضاً شاركوا في الانتخابات» نحن نقول الحقيقة ونعلم كيف جرت الانتخابات، هل هناك ديمقراطية وعدالة ومساواة، وهل كانت الانتخابات عادلة وديمقراطية...؟

كلا، كل شيء تم عبر التهديد، وعبر المال، عبر الالاعيب، ليس لهذه الانتخابات معنى وحقيقة، يجب ألا يقولوا إننا أصبحنا إداريين عبر الانتخابات، طبعاً لا يستطيعون خداع أحد، ولذلك لا يمكن قبول وضع وفهم الحزب الديمقراطي الكردستاني، في ٢٦ آب ٢٠١٦عندما بدأ الاحتلال التركي عبور الحدود وهاجم أراضي كردستان، مسعود البارزاني بنفسه سمح بهذا الشيء.

بالتشهير بحزب العمال الكردستاني، لن يصل أحد إلى أي مكان

بالتشهير بحزب العمال الكردستاني، لن يصل أحد إلى أي مكان، حينما يقال عن حزب العمال الكردستاني بأنه تنظيم إرهابي، لن ينفع الحزب الديمقراطي الكردستاني في شيء، لا يقولون عن تنظيم داعش بأنه إرهابي، بل يقولون لحزب العمال الكردستاني بأنه إرهابي، أي إرهاب هذا الذي تتحدثون عنه...؟

مقاتلو حزب العمال الكردستاني الأبطال تُراق دماؤهم كل يوم، يدافعون عن الجبال والصخور والتلال والأنهار والسهول في كردستان ضد المحتلين، يدافعون ببطولة وشجاعة ويهزمون العدو، سوف يهزمون الدولة التركية (TC) وينتصرون عليه في زاب، كل من يتحالف مع تركيا وحكومة حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية، سيكون مصيره نفس مصيرهم، يجب على الجميع رؤية وادراك ذلك، لذا يجب على النظام العالمي والحزب الديمقراطي الكردستاني(PDK) رؤية هذه الحقيقة أيضاً، إذا لم يروا ذلك فهم يعرفون أنفسهم، ستكون هزيمة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية في زاب وآفاشين نتيجة خطيرة بالنسبة لهم أيضًا، ويجب أن يكونوا على دراية بذلك جيدًا.

من يقف وراء هجمات شنكال ؟

صعد الجيش العراقي هجماته ضد شنكال بالتزامن مع الهجمات على زاب وآفاشين، ما هو سبب هذا التزامن في مثل هذا الوقت؟ من يقف وراءه؟

كانت الاوضاع مستقرة في شنكال خلال الأيام الأخيرة، لكن عندما شن جيش الاحتلال التركي هجمات على آفاشين وزاب، بدأت الدولة العراقية بشن هجمات ضد شنكال بدلاً من اتخاذ موقف عسكري وسياسي مندد لهجمات الاحتلال التركي وكأن المشكلة الوحيدة في العراق هي شنكال ومن الصعب وضعها ضمن اولوياتها الأولى، وأمام هذا خاض البعض من الشبيبة وقوات الحماية الذاتية في شنكال مقاومة لا مثيل لها، وعليه أحيي هذا النضال وأولئك المناضلين الأسطوريين، حيث قدم شعبنا في شنكال شهداء كثر وخاض شعبنا وابناؤنا وبناتنا في قوات وحدات مقاومة شنكال ووحدات المرأة في شنكال مقاومة ملحمية للدفاع عن ارضهم كما ناضلوا ضد تنظيم داعش الإرهابي وانقذوا البشرية من المجازر، هذا الشيء ذو مغزى ومهم للغاية واثبت ان الشعب يمكنه ان يدافع عن نفسه من خلال قوات حماية المجتمع والنهوض ضد كل عدو يهدف لاحتلال وطنه.

لقد قيمنا هذا الامروأظهرت إدارتنا الموقف اللازم مع البيانات. حزبنا وحركتنا، كنا على الدوام مؤيدين للاستقلال الديمقراطي لشعب شنكال، نحن مع شنكال ضد المحتلين وهجمات الإبادة الجماعية، ومجتمعنا الايزيدي يدرك هذا جيداً، لقد أوضحنا هذا الموقف بوضوح، وقلنا لا تجبروا حزب العمال الكردستاني بالتدخل في شنكال ومثل هذه الأماكن مرة أخرى، كان تدخلنا لإنقاذ شنكال من الإبادة والمجازر، وليس كما يدعي الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقيادتنا بدورها أوضحت موقفها وكان موقفها صحيح وفي الوقت المناسب، نتيجة ولذلك تتصرف الحكومة العراقية بعقلانية.

عندما اجتاحت الدولة التركية ارض عراق، شن الجيش العراقي هجوم ضد شنكال في يوم عيد الايزيديين، ليس هناك منطق لهذا لا نفهم كيف فعلت الحكومة العراقية ذلك، قلنا ان الحكومة العراقية لا تتصرف بهذه السذاجة، لقد اخطأوا بهذا، ومن الواضح أن هناك الكثير من الضغط على الدولة العراقية، ونحن نرى ذلك أيضاً، تم التوصل إلى تحالف مع الدولة التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني، من المفترض أنه بموجب اتفاقية ٩ تشرين الأول، ولكن كلها اقاويل، لا يوجد اتفاق من هذا القبيل، وقد قالت الكتلة الايزيدية في البرلمان العراقي إننا لا نعرف شيء عن هذا الاتفاق وهذه حقيقة واضحة، لم يتم تضمين قرار الايزيديين، ولن يكون صالحاً بالنسبة لشنكال.

تحالف بين الدولة التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني

هناك ضغوط من الدولة التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني، لكن في رأيي، وجهت الولايات المتحدة الدولة العراقية لخوض مثل هذا الهجوم الغير المعقول، للولايات المتحدة يد في ذلك ولولاها لما كانت الإدارة العراقية الحالية قد نفذت مثل هذا الهجوم، ولما استمعت للدولة التركية والحزب الديمقراطي الكردستاني. تمارس الولايات المتحدة الضغط وتدفعها لمثل هذه الهجمات، هذا امر مؤكد.

ماذا تريد الولايات المتحدة أن تفعل من خلال الهجمات ضد حزب العمال الكردستاني؟ ماذا يريد أن يفعل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان؟ يجب أن يكون هذا مفهوما، لقد وصلت إلى مستوى يكون فيه الشعب صم وبكم، يتقبلون جميع مطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني، لأنه يدفع الولايات المتحدة للضغط على العراق، لا ننسى دور الدولة التركية هنا، لكن الدور الأكبر هو للحزب الديمقراطي الكردستاني، حيث مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على الحكومة العراقية ودفعتها لشن هجمات ضد شنكال، لكنها وجدت ان الأوضاع خطرة، والآن تريد حل القضايا باللقاءات والاتفاقات والتعريف بإرادة الكرد الايزيديين، وتتحاور مع المجتمع الذي تعرض لـِ ٧٤ مجزرة، وترغب ان يعيش بحرية، هذا موقف ديمقراطي وإنساني للغاية، يجب أن يكون الأمر كذلك.

موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني سيء للغاية، هو يدرك جيداً ان شنكال ما تزال تعاني من المجزرة الأخيرة التي ارتكبت بحقها وتخلي قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني عنها، لذا يجب عليك الاعتراف بفرارك والتعهد بعدم التخلي عن شنكال مرة أخرى وسيتحرر الجميع كما ستتحرر انت ايضاً، بهذه الطريقة لن تصل إلى أي مكان والوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وعليه يجب على الحزب الديمقراطي عدم معاداة شنكال وان يقدم نقده الذاتي وان يظهر موقفه الوطني والديمقراطي الذي سيتلافى موقفه اثناء هجمات تنظيم داعش الإرهابي ضد شنكال؛ لا يستطيع الحزب الديمقراطي الكردستاني الوصول إلى أي نتيجة من خلال محاربة حزب العمال الكردستاني، سأعبر عن هذا مرة أخرى، لن يكون قادرة على تحقيق أي شيء في حربه ضد حزب العمال الكردستاني، قد يقضي اليوم ولكن أي من هجماته على حزب العمال الكردستاني يعني أنه يتجه نحو الهاوية، عليه ادراك هذا جيداً؛ في جنوب كردستان الشعب الكردي والبيشمركة يدركون ذلك، قالوا لا نريد أن نحارب ضد حزب العمال الكردستاني، هذه حقيقة وذو معنى، ولكن يجب ألا يكتفوا بهذا الموقف، عليهم الضغط على إدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني، على شعب جنوب كردستان أن يكون ضد هذا الوضع، زاب وآفاشين تقع في مناطقهم، عليهم دعم الكريلا الشباب الذين انضموا الى صفوف الكريلا نحييهم من القلب، ولكن ذلك الانضمام لا يكفي، عليهم أن يحتشدوا ضد الاحتلال التركي، هذا هو حقهم وواجبهم، وأن يوجهوا الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى الطريق الصحيح.

ما الذي تسعى لفعله إدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني...؟

ما الذي تسعى لفعله إدارة الحزب الديمقراطي الكردستاني...؟ لقد اتممت يومك وحصلت على بعض الأموال، فلو أرادوا أن يقضوا عليك، ماذا ستفعل...؟ إما أنك ستتخلى عن كردستان، أو ستهرب للعيش في إسطنبول، بالطبع يملكون منازل فاخرة هناك، لديهم أموال وأملاك، فلو ينوون ترك الوطن، فليتركوها منذ الآن، ولا يتلاعبوا بوجود وحرية الشعب الكردي، ولا يكونوا أداة بيد الاحتلال في إبادة الشعب الكردي، الوضع وصل إلى هذا الحد، أصبح حارس قرى جديد، كما كانوا حراس القرى في شمال كردستان، في جنوب كردستان أيضاً يلعبون نفس الدور، فليتحرروا من ذلك، وإلا سوف تكون نهايتهم، من الممكن أن يقولوا بأننا تركنا ذلك الشيء، والمال بالنسبة لنا هو كل شيء، لا استطيع أن أقول أي شيء حيال ذلك، ولكن حتى القليل من الاشتراكية والقومية والوطنية والارتباط بالدولة، يجب أن يدرك ذلك وأن يتخلى عن هذا الموقف.

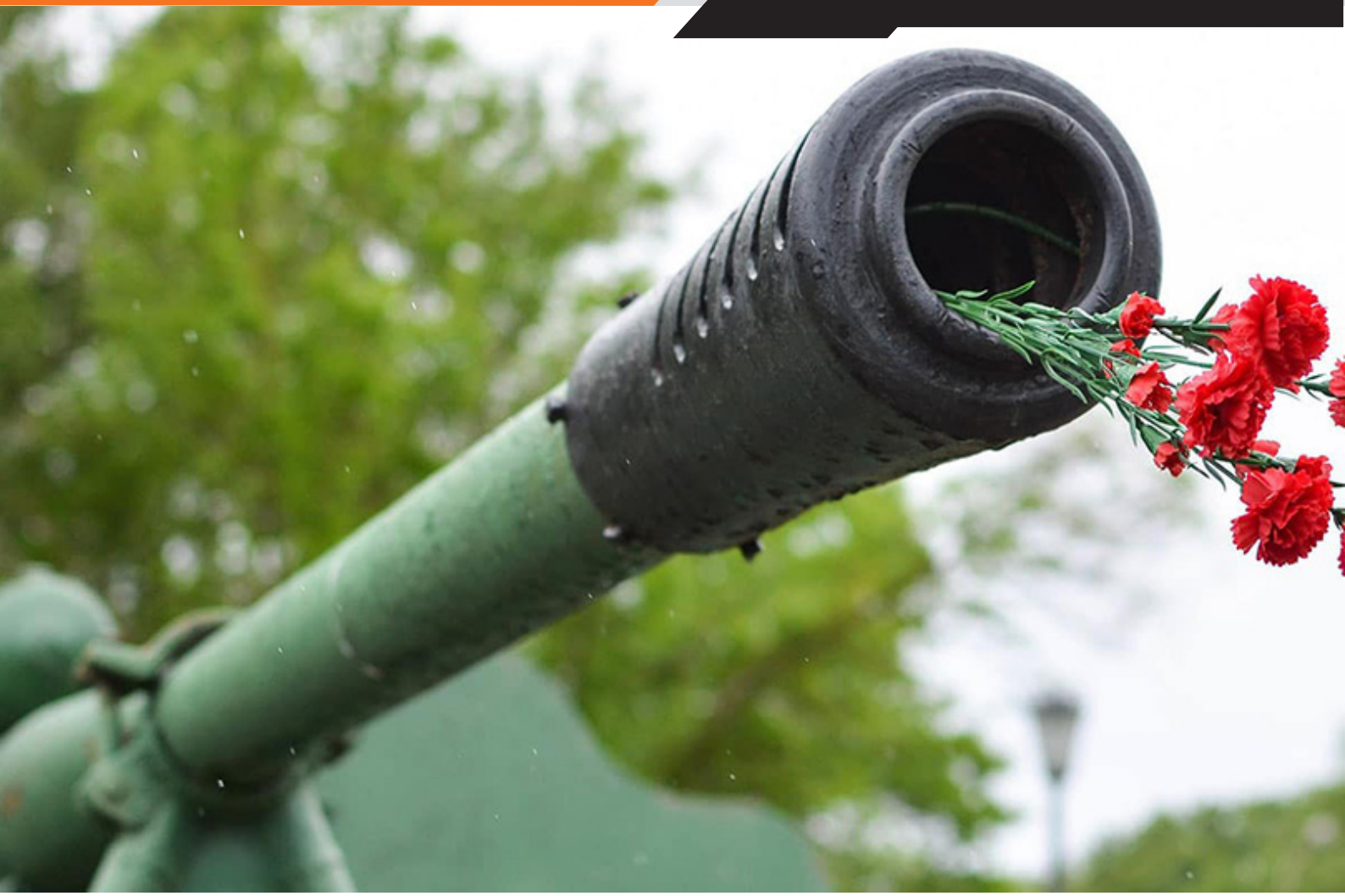

عبد الحسين شعبان

حـوار العـنف واللاعـنف

حتى وإن اعتبرنا أصحاب اللاّعنف الأقرب إلى القلب والوجدان، فإن أصحاب العنف هم ذوو الغلبة في الواقع، وهذا هو السائد و"الغالب الشائع" كما يقال، في حين أن اللاّعنف "الضائع النادر".

لكن العنف يؤدي إلى التدمير الذاتي للبنى المادية والمجتمعية والإنسانية، وقوته تأكل نفسها بنفسها،

> تنحسر سمة العنف بفعل التراكم والتقدم والمدنية والعدالة

خصوصاً إذا لم تجد ما تأكله، وذلك من خلال الفعل ورد الفعل، فإذا لم يجد العنف ما يواجهه سيواجه نفسه، وحتى لو استمر، إلاّ أنه لن يدوم إلى ما لا نهاية وسيزول يوماً، على الرغم من أن آثاره المادية والمعنوية تبقى في النفوس على المستوى الفردي أو في الذاكرة الجماعية، وقد تترك ندوباً قاسية وجروحاً قد لا تندمل على الرغم من مرور الزمن وتعاقب السنين، فمثلاً ما تزال تفجيرات هيروشيما ونكازاكي النووية ماثلة أمامنا على الرغم من مرور أكثر من سبعة عقود ونصف من الزمن، لما تركته من كوارث وآثار صحية وبيئية واجتماعية وغيرها.

في غمرة الحرب الباردة وحمّى امتلاك الأسلحة النووية، وخصوصاً من جانب القوى الكبرى جرى تسخير العلوم والتكنولوجيا والإمكانات المادية لفرض الهيمنة، فامتلاك السلاح يعني التحكّم بمصير العلاقات الدولية ومستقبل البشرية، وكان من يمتلك السلاح النووي يسعى للتفرّد فيه كسلاح ردع مرعب حتى لو لم يستخدمه، ويمارس عنفاً معنوياً وإعلامياً ونفسياً ضدّ خصمه قبل عدوّه أحياناً. وهو ما يجعل العالم ينشغل بالسؤال المحوري كيف السبيل لكي يكون طريق اللاّعنف سائداً وبديلاً عن العنف، خصوصاً بإحلال السلام والعدل، لاسيّما بنزع السلاح والتخلّص من أسلحة الدمار الشامل؟ ومثل هذا السؤال بحاجة إلى تفكّر وحوار وعمل وجهد لحشد أكبر الطاقات كي تنتصر فكرة التعايش والتعاون والمنافسة لأجل الخير والسلام.

قائد التبت

غير أن أصحاب المذهب العنفي يردّون على تلك الدعوات التي تعلي من شأن سلمية وقوة وروحانية اللاّعنف بقولهم: ما الذي حققه قائد التبت الدالاي لاما الحائز على جائزة نوبل في مسألة ردع التسلطية البيروقراطية الصينية، حيث لم تمكّنه من تحقيق أهداف شعبه في الحريّة، ثم ماذا يمكن أن تفعل مثل تلك الدعوات لتحقيق عدالة التوزيع في الإنتاج والمساواة والعدالة الاجتماعية، ناهيك عن السلم العالمي؟

وتلك أسئلة حياتية واقعية، يجيب عليها أهل اللاّعنف: أن الطاقة التي يمتلكها اللاّعنفي هي نور يرتقي بالإنسان بأبعاده الأربعة: المادية والعقلية والعاطفية والروحية.

والإنسان لم يُخلق إلاّ لهذه الغايات، والعلم قد يزيدها تأثيراً إذا استخدم على نحو صحيح وسليم وإنساني، لكنه يمكن أن يدفع الإنسان إلى أن يصبح أكثر بطشاً واستكباراً، إذا استمرّ بالاتجاه الخاطئ والشرير والمتوحّش، ففي حين أن الأول يعمل باتجاه

> الاعتماد على الجانب الخير في الإنسان وحده لن ينهي العنف أو ينتج مجتمعا مثاليا

السلام والتسامح والتفاهم والتعايش،

أما الثاني فهو توجّه نحو الحرب والإقصاء والاستعلاء والهيمنة.وحسب أصحاب العنف فالإنسان قام على التنافس والتحاسد وحب الغلبة وبالتالي فالحياة للأقوى، والتنازل ضعفاً وهو ضعف في العقل والجسد والنفس والعاطفة، لكن الحساب الترجيحي لأهل اللاّعنف يقوم على اعتبارات مغايرة اخلاقية وإنسانية وحقوقية، فلا مجتمع حقيقي أو سياسة حقيقية أو عدل أو مساواة دون تلك الأبعاد.والأخلاق تزيد من تماسك المجتمعات وتعاضد أبنائها ،

وإذا كانت الطبيعة الإنسانية تحمل الخير والشر حتى وإن كانت السوية الأولى تقوم على الخير والتعايش والإجتماع الإنساني، فإن هذه تتعزّز بالتربية من خلال البيت والمدرسة والمجتمع والإعلام والمؤسسة الدينية والقوانين، وهي مسؤولة أساسًا عن نمو نزعات الخير ووضع ضوابط ومعايير لها والعكس صحيح أيضاً.

قد يكون استحالة القضاء على النزعات الشريرة والعنفية، لكنه قد تنحسر بفعل التراكم والتقدم والمدنية والعدالة لتصبح إستثناءً، أما القاعدة فهي للخير، حيث العنف يكون "منضبطاً" في إطار القانون مع ارتفاع منسوب الوعي من خلال التربية وإعلاء شأن الكرامة الإنسانية، وهو ما تدعو إليه الأديان جميعاً، ويبقى "حق" اللجوء إلى العنف منحصراً بحالة الدفاع عن النفس، وبانتهائها ينبغي إنتهاء رد الفعل العنفي الدفاعي.

قوة كبيرة

واللاّعنف يمتلك طاقة وهذه قوة كبيرة لا يمكن مقاومتها أحياناً بالوسائل الإعتيادية، لأنها تولد الحركة، والحركة قوة، وهذه تحتاج إلى غذاء وهذا الأخير عبر الروح، والإرادة تفعل فعلها لتشغيل الطاقة واستمرارها. ولا بدّ من التوازن بين الطاقة والقوة، وأي قوة تحتاج إلى طاقة تناسبها لكي تصبح فعّالة، وكل طاقة تحتاج إلى قوة مناسبة تستطيع احتوائها واستثمارها لما يحقّق أهدافها. صحيح أن الاعتماد على الجانب الخيّر في الإنسان وحده لن ينهِ العنف أو ينتج مجتمعاً مثالياً، ولكن الإستمرار في نشر ثقافة اللاّعنف والتربية عليها ووضع القوانين الصارمة لاعتمادها من خلال الرقابة والشفافية والمساءلة هو نوع من أنواع المصالحة مع المستقبل، وهو ما يمكن الرهان عليه.

*الحوار المتمدن

الباحث عصام عبد الشافي:

الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي

*مركز الجزيرة للدراسات

تعود أصول القضية الأوكرانية المعاصرة إلى العام ١٩٩١ مع تفكُّك الاتحاد السوفيتي، وحصول أوكرانيا على استقلالها في نفس العام. وفي العام ١٩٩٤، جرى توقيع «مذكرة بودابست» التي تعهَّدت بموجبها روسيا الاتحادية باحترام حدود أوكرانيا في مقابل تخلِّي كييف عن ترسانتها النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي لصالح روسيا. لكن سرعان ما فرضت الحسابات الجيوبوليتيكية نفسها على شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقًا. فانضمَّت جمهوريات التشيك والمجر وبولندا للحلف، عام ١٩٩٩، وبين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٩، انضمت ٩ دول من شرق أوروبا، بعضها من الجمهوريات السوفيتية السابقة (بلغاريا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، ألبانيا، كرواتيا)، ثم لحقت بها بعد ذلك كل من الجبل الأسود ومقدونيا الشمالية. وأصبح إجمالي عدد الدول التي انضمت للحلف بين ١٩٩٩ و٢٠٢٠ نحو ١٤ دولة، تشكِّل نحو نصف الدول الأعضاء في الحلف الذي تأسس عام ١٩٤٩.

ولم يعد متبقيًا من الدول العازلة بين روسيا والناتو سوى بيلاروسيا وأوكرانيا، وترى روسيا أن انضمام هاتين الدولتين إلى الناتو يعني حصارها داخل حدودها، وتصاعدت مخاوفها مع مخرجات قمة الناتو التي عُقدت في العاصمة الرومانية، بوخارست، عام ٢٠٠٨، عندما رحَّب الحلف بتطلع أوكرانيا وجورجيا لنيْل عضويته، وهو ما كان، من وجهة النظر الروسية، بمنزلة إعلان لحرب ممتدة بين روسيا والغرب. فبدأت روسيا سلسلة من المواجهات العسكرية لمنع هاتين الجمهوريتين من الانضمام للحلف، وكانت البداية بالحرب الروسية-الجورجية، عام ٢٠٠٨، وقيام روسيا بضم إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ثم الحرب الروسية-الأوكرانية، عام ٢٠١٤، ثم قيام روسيا بإعلان ضم شبه جزيرة

القرم الأوكرانية.

وردًّا على ضمِّ روسيا لشبه جزيرة القرم، تسارعت معدلات التعاون العسكري والأمني بين الولايات المتحدة وأوكرانيا، وتُشير بعض التقديرات إلى حصول أوكرانيا خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١ على نحو٥/٦ مليارات دولار من الولايات المتحدة، تشمل أسلحة ومعدات تدريب للجيش، ودعم مكافحة التهديدات السيبرانية، بالإضافة إلى الدعم الاستخباراتي لمواجهة التهديدات الروسية عبر «مبادرة المساعدة الأمنية الأوكرانية»(١). كما أقرَّ حلف الناتو حزمة من المساعدات الشاملة لتعزيز الاستراتيجية الدفاعية والأمنية في أوكرانيا(٢).

وأظهرت استطلاعات الرأي خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠٢١، التي أجريت داخل أوكرانيا، تنامي الاتجاهات المؤيدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والناتو، حيث كشف استطلاع، في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، عن تأييد ٥٨٪ من الأوكرانيين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتأييد ٥٤٪ الانضمام إلى الناتو، بينما أيَّد ٢١٪ فقط الانضمام إلى الاتحاد الجمركي الأوراسي بقيادة روسيا(٣).

وفي العشرين من فبراير/شباط ٢٠٢٢، اعترف الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، باستقلال جمهوريتين انفصلتا عن أوكرانيا هما «لوغانسك»، و«دونيتسك». وفي الرابع والعشرين من نفس الشهر، قامت القوات المسلحة الروسية بغزو عسكري شامل للأراضي الأوكرانية بدعوى أن ذلك جاء بناء على دعوة وجهتها هاتان الجمهوريتان الانفصاليتان للنظام الروسي للدفاع عنهما، في مواجهة ما أسماه النظام الروسي: «حرب الإبادة التي يشنُّها النازيون الجدد في أوكرانيا» ضد الأقليات من أصل روسي في الجمهوريتين.

وفي مقابل السياسات الروسية، توالت ردود الأفعال الدولية والإقليمية -سياسية واقتصادية وإعلامية بل وعسكرية- تجاه ما سُمِّي بـ«الغزو الروسي لأوكرانيا»، أو «العدوان الروسي على أوكرانيا»، خاصة مع حجم التدمير الذي شهدته الأراضي الأوكرانية في فترة زمنية وجيزة بعد بدء الحرب مباشرة. ومع تشابك الأطراف وتعقُّد المشهد الدولي أمام التداعيات التي ترتبت على الأزمة يبدو مهمًّا البحث في مدى تأثير الأزمة الأوكرانية، ٢٠٢٢، على بنية النظام الدولي.

١. اعتبارات منهجية ونظرية

أ- إشكالية الدراسة

في سياق تداخل قوى دولية في الأزمة الأوكرانية، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الإشكالي الآتي: إلى أي مدى يمكن أن تؤثر الأزمة الأوكرانية على بنية النظام الدولي، خاصة من حيث أنماط التفاعلات الدولية بعد الحرب، وتوازنات النظام الدولي القائم ومساراته المستقبلية، واحتمالات إعادة تشكيل دوائر ومناطق نفوذ الوحدات الدولية، وصياغة الأنساق الأمنية الإقليمية والدولية، وخاصة في أوروبا والشرق الأوسط؟

ب- منهج الدراسة

اعتمد الباحث على اقتراب «النسق الدولي» في العلاقات الدولية، وهو أحد الاقترابات الفرعية، من منهج تحليل النظم، ويقوم على أن النسق يتكوَّن من مجموعة من العناصر التي ترتبط فيما بينها بنمط معين من العلاقات، وهو في حالة اتصال دائم مع بيئته من خلال آلية لضخِّ المدخلات إليه، ودفع المخرجات منه. ويسمح هذا الاقتراب بالتعرف بدقة على الديناميكية السياسية، ومن ثم محاولة فهم القوانين التي تحكم أو تتحكَّم في حركتها.

كما يسمح الاقتراب بتتبُّع مسار التفاعلات بين النظام القائم ووحداته الأساسية وبيئته الداخلية والخارجية، والتعرف على ما قد يطرأ على عناصر هذا النظام وتلك البيئة من تغيرات بسبب هذه التفاعلات. وينطلق هذا الاقتراب من التفكيك والمقارنة وإدراك طبيعة العلاقات وأنماط المتغيرات، ثم يساعد على إعادة تركيبها مرة أخرى بطريقة تسمح بفهم أكثر منطقية لكيفية عمل النسق موضوع الدراسة.

وإذا انطلقنا من فرضية أن العلاقات الدولية تشكِّل «نَسَقًا»، فإن هذا يتطلب أن نميز بين النظام وبيئته، وهذا يفترض أن بيئة النظام قد جرى تحديدها وحصر مكوناتها من وحدات، وبنيان ومُؤَسَّسِية وتفاعلات، مع بيان أنماط العلاقات بين هذه المكونات من ناحية، وبينها وبين بيئتها من ناحية ثانية(٤).

ج- الإطار النظري للدراسة

ينطلق الباحث في تحليل الظاهرة محلَّ الدراسة من مقولات المنظور الواقعي، الذي أثبت صلابة فكرية خلال القرن الماضي، وخاصة مع تعدد المدارس الفكرية والنظريات التكوينية والتحليلية والتفسيرية التي ظهرت في إطار هذا المنظور.

فبعد نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وتوقيع صلح فرساي، ١٩١٩، هيمن المنظور المثالي على دراسة وتحليل العلاقات الدولية. واتجه المثاليون إلى تأكيد مكانة القيم والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدوات لمنع الحروب والصراعات، ودعوا إلى عقد ولاء البشر لمصالح جماعية شاملة، كما شجبوا ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، وسياسة توازن القوى التي لم تحل دون اندلاع الحروب الأوروبية، والحرب العالمية الأولى(٥). وكانت مبادئ الرئيس الامريكي توماس وودرو ويلسون أحد أهم الركائز التي استند إليها منظِّرو المنظور المثالي(٦)، كما برز في إطار المنظور العديد من الآراء المستوحاة من تعاليم الأديان السماوية والموروث الثقافي والأخلاقي لفلسفات إنسانية عامة(٧).

لكن انهارت آمال المثاليين باندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥)، وظهور نظريات مناقضة بدأت التأسيس الجديد للمذهب الواقعي. وكان ظهور كتاب «السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم»(٨)، لهانز مورجانثو (Hans Morgenthau) بمنزلة البداية الصلبة لتأسيس نظريات جديدة هيمنت على دراسة العلاقات الدولية، وكان لها تأثيرها في مؤسسات صنع قرارات السياسة الخارجية في الدول الغربية كافة(٩). وهيمن المنظور الواقعي -بنظرياته المتعددة (التقليدية، الدفاعية، الهجومية، البنائية) وكذلك مراحل تطوره المختلفة- على توجهات واستراتيجيات العلاقات الدولية فكرًا وحركة.

الحجج الأساسية

وفي إطار المنطلقات التأسيسية للمنظور الواقعي في العلاقات الدولية، يتفق الباحث مع ما انتهى إليه ستيفن والت (Stephen Walt)، وهو أحد أهم مؤسسي تيار الواقعية الكلاسيكية الجديدة، من أن ما يحدث في أوكرانيا يدعم ويؤكد القدرة التفسيرية للمنظور الواقعي في العلاقات الدولية، وذلك استنادًا إلى عدد من الحجج الأساسية:

١ـ يتفق الواقعيون على أن العالم لا توجد فيه هيئة أو مؤسسة يمكنها حماية الدول من بعضها البعض؛ ما يجعل الدول قلقة بشأن إمكانية تعرضها لاعتداء خطير قد يهددها في وقت ما في المستقبل، وهذا الوضع يُجبِر الدول، وخاصة القوى العظمى، على القلق بشأن أمنها والتنافس على القوة. وتدفع هذه المخاوف الدول أحيانًا إلى القيام بأشياء مروعة، فبالنسبة للواقعيين فإن الغزو الروسي لأوكرانيا (وكذلك الغزو الامريكي للعراق، عام ٢٠٠٣) يؤكد أن القوى

العظمى تتصرف أحيانًا بطرق تتسم بـ»الفظاعة والحمق» عندما تعتقد أن مصالحها الأمنية الأساسية معرضة للخطر، وهنا يرى الواقعيون أن الإدانة الأخلاقية وحدها لن تمنع هذه الممارسات.

٢. توضح الحرب في أوكرانيا أيضًا مفهومًا واقعيًّا كلاسيكيًّا آخر هو فكرة «المعضلة الأمنية»، التي تنشأ بسبب أن الخطوات التي تتخذها دولة ما لزيادة وتعزيز أمنها غالبًا ما تجعل الآخرين أقل أمانًا. فعندما تشعر الدولة (أ) بأنها غير آمنة وتسعى إلى خلق تحالفات أو زيادة تسلحها، فإن ذلك يؤدي إلى انزعاج وتحسس الدولة (ب) من هذه الخطوة التي تعتبرها تهديدًا لها، ما يجعلها تتصرف بنفس النهج؛ الأمر الذي يؤدي لتعميق الشكوك، وينتهي الأمر بافتقاد الأمن بالنسبة لكلتا الدولتين. من هذا المنطلق يمكن تقديم تفسير منطقي لرغبة دول أوروبا الشرقية في الانضمام إلى حلف الناتو، نظرًا لمخاوفها طويلة المدى بشأن روسيا، ومن ثم يُتَفهَّم سبب اعتبار القادة الروس لهذا التطور أمرًا مقلقًا.

٣. إن رؤية الأحداث في أوكرانيا من منظور الواقعية لا تعني تأييد أفعال روسيا في أوكرانيا، فالواقعية لا تدعو إلى الحرب خيارًا وحيدًا أو مرغوبًا فيه، بل ترى أن اللجوء إليها شر لابد منه بحكم قانون الصراع الموضوعي الذي يحكم ويضبط سلوكيات الدول. وهو ما يعني الاعتراف موضوعيًّا بما يقع في أوكرانيا باعتباره سلوكًا متكررًا في الشؤون الدولية بالرغم من تداعياته السلبية. وإذا كان الواقعيون قد أدانوا الطبيعة المأساوية للسياسة العالمية، فإنهم حذَّروا من أنه لا يمكن إغفال المخاطر التي يبرزها المنظور الواقعي، بما في ذلك المخاطر التي تنشأ عندما تهدد ما تعتبره دولة أخرى مصلحة حيوية.

٤. إن الليبرالية عجزت، كأحد منظورات العلاقات الدولية، عن تقديم تفسيرات لما يحدث في أوكرانيا؛ فقد أثبت القانون الدولي والمؤسسات الدولية أنها تشكّل حاجزًا ضعيفًا وعاجزًا أمام ممارسات وطموحات القوى العظمى. كما أن الترابط الاقتصادي وفلسفة الاعتماد المتبادل لم تمنع موسكو من شنّ غزوها على أوكرانيا، على الرغم من التكاليف الباهظة التي ستتكبدها نتيجة لذلك. ولم تستطع القوة الناعمة إيقاف الدبابات الروسية، كما أن أصوات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أدانت الغزو (١٤١ مقابل ٥ مع امتناع ٣٥ عن التصويت) لم يكن لها تأثير كبير على مسار الصراع، وتأكدت مقولات الواقعية القائمة على القوة كأساس للعلاقات الدولية.

٥. ولئن كان الواقعيون يقلّلون من أهمية دور المعايير والقواعد القانونية كقيود قوية على سلوك القوى العظمى، فإن وجودها لعب دورًا مهمًّا في تفسير الاستجابة العالمية للغزو الروسي لأوكرانيا، وكانت ركيزة استندت إليها الدول والشركات والأفراد في معظم أنحاء العالم في إصدار الأحكام وفرض العقوبات ضد روسيا، معتبرين سلوكها خرقًا واضحًا وانتهاكًا للمعايير العالمية، وتهديدًا للأمن والسلم الدوليين(١٠).

وتأتي الدراسة لاختبار تلك الفرضيات التي خلص إليها ستيفن والت، من حيث بيان تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية على مستقبل النظام الدولي المعاصر.

٢. الحرب الروسية-الأوكرانية: الأبعاد والتداعيات

أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بدء عملية عسكرية ضد أوكرانيا، في ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢، ودعا جيشها لإلقاء السلاح والسيطرة على الحكم. وقد تعددت السياقات والتفسيرات لهذه العملية العسكرية، كما تعددت التداعيات التي ترتبت عليها، سياسيًّا واقتصاديًّا واستراتيجيًّا، وهو ما يمكن تناوله في هذه المحاور.

أولًا: السياقات والمبررات

ترتبط الحرب الروسية-الأوكرانية بالعديد من السياقات والأبعاد التي كان لها أهميتها في تطورات وتداعيات الحرب، ومن ذلك:

١. التحولات السياسية في شرق أوروبا بعد ١٩٩١

تُعد المواجهة الروسية-الغربية بعد الغزو الروسي لأوكرانيا مجرد فصل من فصول مواجهة ممتدة، وكانت بدايات هذا الفصل مع انهيار الاتحاد السوفيتي، ١٩٩١، وتحولت معظم الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي أو تلك التي كانت تنتمي إلى الكتلة الشرقية خلال الحرب الباردة إلى المعسكر الغربي، سواء بالانضمام إلى حلف «الناتو»، أو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان عام ٢٠٠٤ لحظة فارقة في تاريخ الاتحاد؛ حيث انضمت إليه عشر دول دفعة واحدة، كان معظمها من دول الكتلة الشرقية، وخلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٢٠ انضمت ١٤ دولة من الجمهوريات السوفيتية ودول أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو.

وفي المقابل، ومع وصول الرئيس، فلاديمير بوتين، إلى السلطة، عام ١٩٩٩، ثم فوزه بانتخابات ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، سعى إلى فرض هيمنته الكاملة على كل مقدرات الدولة السوفيتية، السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، واتجه للحفاظ على ما أسماه حدود «الاتحاد الروسي»، ولو بالقوة إذا لزم الأمر. وخلال ولايتيْه: الأولى والثانية، انفجرت «الثورات الملونة» في عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة (جورجيا، أوكرانيا، قرغيزستان)، وأعقبتها انتخابات أفرزت نخبة سياسية وفكرية جديدة أقرب إلى الفكر الليبرالي الغربي. وهو ما اعتبره بوتين «مؤامرة امريكية» للنفاذ إلى مناطق النفوذ الروسي، وتعامل معها باعتبارها تهديدًا خطيرًا ليس للدولة الروسية فقط من الناحية الاستراتيجية، ولكن بنفس القدر له شخصيًّا ولنظامه، الذي أسَّس شرعيته عبر قدرته على فرض النظام داخليًّا، ومحاولة إعادة الاحترام خارجيًّا لروسيا، وإعادة دورها كقوة عالمية كبرى. لذلك بدأ بوتين في إثارة القلاقل الداخلية في أوكرانيا، عام ٢٠٠٤، ودخل في حرب ضد جورجيا، عام ٢٠٠٨، ودعم انفصال إقليمي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن أراضيها(١١).

وترتبط هذه التحولات في الجانب الأكبر منها بـ»عقيدة بوتين» العسكرية؛ حيث أكد الرئيس الروسي أنه لن يسمح لحلف شمال الأطلسي «الناتو» بالوجود على حدوده وتهديد موسكو مباشرة. لذلك طلب في «الوثيقة الأمنية» توقيع اتفاقيتين منفصلتين بين موسكو وواشنطن والناتو لوضع نظام ضمانات أمنية من أجل خفض التوترات الأمنية في أوروبا، وتخلي الحلف عن أي نشاط عسكري في جورجيا وأوكرانيا، وعدم انضمامهما للحلف، ووقف نشر أنظمة أسلحة هجومية في الدول المحاذية لروسيا، لكن واشنطن رفضت ذلك. فكان قرار اللجوء للعمل العسكري، لأنه يمثِّل -وفقًا لعقيدته العسكرية- «اللحظة المثالية» للضغط على «الناتو» والاتحاد الأوروبي لإعادة هيكلة البنية الأمنية الأوروبية، بما يتناسب ومكانة روسيا الآن، التي تختلف عنها في عام ١٩٩١.

ولذلك، وبداية من منتصف عام ٢٠٢١، بدأت روسيا في حشد قواتها العسكرية على حدودها الغربية بالتزامن مع حشد عسكري امريكي-أوروبي في أوكرانيا؛ حيث قدمت واشنطن لكييف ٢/٥ مليار دولار من

المساعدات العسكرية منذ ٢٠١٤، بما في ذلك ٤٥٠ مليون دولار، عام ٢٠٢١. كما شاركت كييف في مناورات امريكية وسمحت بنشر صواريخ امريكية على أراضيها واستقبلت الآلاف من الجنود الامريكيين. وهو ما دفع بوتين للمطالبة عدة مرات بضرورة تخفيف الحشد العسكري الامريكي بأوكرانيا لعدم وجود مبرر له، كما أعلنت كييف عدة مرات رغبتها في الانضمام لحلف «الناتو»؛ الأمر الذي وصفه بوتين «بالخط الأحمر» الذي لن يسمح بتجاوزه.

وقدمت روسيا، نهاية العام ٢٠٢١، وثيقة «الضمانات الأمنية» التي رفضتها واشنطن، فبدأت روسيا في التلويح باستخدام الأداة العسكرية عبر تنفيذ مناورات عسكرية أشرف عليها بوتين شخصيًّا، في ١٩ فبراير/شباط ٢٠٢٢، ثم أعلن بوتين الاعتراف رسميًّا بجمهوريتي «لوغانسك» و«دونيتسك» -المعروفة باسم «إقليم دونباس»- الانفصاليتين، في ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٢٢. كما أعلن تدخله لمساعدة الانفصاليين في تلك المنطقة، فجرى الإعلان عن العملية العسكرية الروسية «المحدودة» كما وصفها بوتين، في ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢، باسم «الدفاع عن دونباس»(١٢).

٢. التحولات الكبرى في استراتيجية الأمن القومي الروسية

خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٢١، تبنَّى بوتين ما أسماه «استراتيجية استرداد النفوذ والمكانة»، التي تقوم على شنِّ حرب هجينة شاملة على كل الجبهات، وقامت هذه الاستراتيجية على عدة مستويات، برز في إطارها:

أ- حرب سيبرانية هجومية واسعة النطاق، حيث كوَّنت روسيا جيش إنترنت وكتائب إلكترونية لبثِّ رسائل ومضامين تتفق والتوجهات الروسية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وشنِّ حملات إلكترونية سرية وكثيفة ضد بعض الدول الغربية. وهو ما تطلَّب العمل على تطوير القدرات الروسية في مجالات عمل وتكنولوجيا التنصت والرقابة والاعتراض والاختراق الإلكتروني، وغيرها من قطاعات ذات صلة.

ب- التدخلات العسكرية الروسية المباشرة أو غير المباشرة، كما في جورجيا ٢٠٠٨، وفي أوكرانيا ٢٠١٤، ثم في سوريا ٢٠١٥، سواء باستخدام القوات العسكرية الروسية أو عناصر من الشيشان، أو عناصر شركة «فاغنر» الروسية.

ج- تعزيز التحالفات، ويجري ذلك سواء من خلال تفعيل معاهدة الأمن الجماعي؛ حيث تدخلت القوات الروسية لقمع الاحتجاجات الشعبية ضد رئيس كازاخستان، قاسم جومرت توكاييف، في يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، أو عقد التفاهمات الاستراتيجية مع القوى الكبرى من خصوم الولايات المتحدة، مثل الصين عبر منظمة شنغهاي للتعاون. كما يجرى تعزيز هذه التحالفات عبر الارتباط بمصالح متبادلة قوية مع حلفاء الولايات المتحدة في التحالف الغربي، مثل ألمانيا وفرنسا، وتبادل التكنولوجيا العسكرية والتفاهمات الميدانية في سوريا مع إسرائيل، وتقاسم النفوذ مع تركيا في عدد من ملفات الحوار المشترك، ومساندة إيران في ملفاتها الإقليمية والنووية، والتوغل في مساحات استراتيجية جديدة في إفريقيا من خلال قوات فاغنر، واتباع دبلوماسية التسليح مع مصر وبعض دول الخليج العربية.

د- التطوير المتسارع للتكنولوجيات التسليحية والرقمية، وذلك من خلال العمل على دمج التقنيات الجديدة لمضاعفة القوة في أنظمتها القديمة للتسلح، والإعلان عن مجموعة برامج لأسلحة ذات قدرة نووية رئيسية لضمان قدرتها على اختراق أنظمة الدفاع الصاروخي الامريكية، وتطوير مجموعة من الأنظمة التي يمكنها مهاجمة الأقمار الصناعية أو تعطيل عملياتها. ويشمل التطوير أيضًا تعزيز القدرات الروسية في مجالات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، وتعطيل وتدمير أنظمة القيادة والتحكُّم الخاصة بالخصم وقدرات الاتصال، وتبنِّي استراتيجية تعدين ضخمة لعملة البيتكوين في كازاخستان، للحدِّ من سيطرة الدولار الامريكي على الاقتصاد العالمي(١٣).

٣. سياسات إعادة الانتشار الامريكية

أعادت إدارة بايدن التفكير في خطط الانتشار العسكري الامريكي في العالم، وخاصة في المناطق التي يمكن من خلالها احتواء كل من روسيا والصين، وذلك على النحو التالي:

أ- إعادة الانتشار في أوروبا والمتوسط: في ٨ مارس/آذار ٢٠٢١، دخلت مجموعة سفن امريكية للبحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق، تنتمي لأسطول العمليات السادس الامريكي. وفي نهاية فبراير/شباط ٢٠٢١، أنزلت امريكا وحدات من القسم الأول مشاة، ضمن فرقة الطيران القتالي، في ميناء إليكساندربوليس شمالي اليونان، للمشاركة ضمن عمل القوات الامريكية الجوية الموجهة لمساندة أوروبا وإفريقيا، والمسؤولة عن الأصول المرتبطة بالطيران الامريكي في المنطقة، تنفيذًا للقرار الامريكي/الأوروبي المشترك بخصوص الوجود الروسي في أوكرانيا، والذي يحمل اسم «عملية الحل الأطلسي» (Atlantic Resolve operation). ويتضمن الإنزال ٣٠ مروحية تشارك في تدريبات لصالح رومانيا في مارس/آذار ٢٠٢١.

كما نشرت واشنطن عشرات المروحيات العسكرية، وقررت توسيع أربع قواعد عسكرية لها في اليونان، وخصصت قواعد بحرية للقوات الامريكية كجزء من اتفاقيات دفاعية بين البلدين، واستخدمت ١٤٥ مروحية ومئات المركبات العسكرية في مناورات «المدافع عن أوروبا ٢٠٢١»، علاوة على الترتيبات المرتبطة بما تم من تدريبات مشتركة مع اليونان في تراقيا الغربية. وفي نفس الإطار، شرعت الولايات المتحدة في فتح مسار للوجود في البحر الأسود؛ حيث أجرت تدريبات مشتركة مع تركيا في البحر الأسود، واليونان في بحر إيجه، في سياق الاستعدادات لتأمين منطقتي البلقان والبحر الأسود(١٤)، بجانب تطوير الرؤية الامريكية للمنطقة بعد اللقاء الثلاثي الذي ضمَّ بولندا ورومانيا وتركيا لتطوير القدرات القتالية لرومانيا عبر المروحيات القتالية، والتي سبق إنزالها في إليكساندربوليس.

وشاركت واشنطن مع اليونان وعدد من أعضاء «الناتو» في تدريبات كريت، خلال يناير/كانون الثاني ٢٠٢١(١٥)؛ وتدريبات «شرق تراقيا»، في ٢٢ فبراير/شباط ٢٠٢١، وتدريبات «بحر إيجه»، في ١٣ مارس/آذار ٢٠٢١، وتدريبات «إينيكوس»، في أبريل/نيسان ٢٠٢١(١٦)، كما أجرت تدريبات مع تركيا في البحر الأسود، في ١٠ فبراير/شباط ٢٠٢١، وفي شرق المتوسط، في ١٧ مارس/آذار ٢٠٢١(١٧).

ب- إعادة الانتشار في المحيطين الهادي والهندي: حيث جاء قرار انضمام المدمرة الامريكية «يو إس إس رافائيل بيرالتا» (USS Rafael Peralta) إلى حاملة الطائرات «يو إس إس رونالد ريغان» (USS Ronald Reagan) وسفينة القيادة بالأسطول السابع الامريكي «يو إس إس بلو ريدج» (USS Blue Ridge) في ميناء «يوكوسوكا» الياباني مؤشرًا على أن الولايات المتحدة تولي اهتمامًا كبيرًا لمنطقة التقاء المحيطين الهادئ والهندي؛ حيث تواجه الولايات المتحدة الصين في صراع نفوذ على المنطقة. وتتجه أوروبا لزيادة وجودها في منطقة المحيط الهادئ كذلك عبر إرسال المملكة المتحدة حاملة طائراتها «كوين إليزابيث» (Queen Elizabeth)، فيما تبحث ألمانيا إرسال فرقاطة حربية إلى اليابان، ما يعني أن الاهتمام باحتواء الصين يتصاعد في دوائر القرار الغربية(١٨).

ج- إعادة الانتشار في الخليج العربي: فقد أمر جو بايدن بسحب بعض القوات الامريكية من منطقة الخليج، وإعادة تنظيم تركيز القوات الامريكية في مناطق أخرى، وكانت أهم القطع التي جرى سحبها ٣ بطاريات لصواريخ «باتريوت» بأطقمها من منطقة الخليج، أُعيد نشرها في القوقاز. وأعلن البنتاغون أن عملية إعادة الانتشار هذه تهدف إلى المساهمة

في جهود احتواء كل من روسيا والصين دون أن تضطر الولايات المتحدة إلى تحويل قوات من مناطق أكثر حيوية بالنسبة للمصالح الامريكية. فيما أبقت على منظومات الدفاع الجوي (Terminal High Altitude Area Defense) المعروفة اختصارًا باسم «ثاد» (THAAD) لضمان الدفاع عن السعودية ضد «الصواريخ الباليستية». كما أعلنت الإدارة الامريكية عن خططها لسحب أكثر من ثلث قواتها الموجودة في العراق، مع الإبقاء على قوات لتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية(١٩).

٤. تمدد حلف الناتو وتوسعه في شرق أوروبا

مع سقوط جدار برلين، ١٩٨٩، وانهيار الاتحاد السوفيتي، عام ١٩٩١، ثم إعلان تأسيس الاتحاد الأوروبي في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٣، أصبح الطريق ممهدًا لإنشاء نظام أمني أوروبي جديد، وبعد خروج عدد من دول حلف وارسو من الهيمنة السوفيتية، انضمت هذه الدول إلى حلف الناتو، ففي عام ١٩٩٩، انضمت دول مجموعة فيشغراد (المجر، بولندا، التشيك) إلى الناتو. وفي عام ٢٠٠٤، انضمت إلى الحلف دول مجموعة فيلنيوس (بلغاريا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا). وفي عام ٢٠٠٩، وافق حلف الناتو على انضمام ألبانيا وكرواتيا، وبلغ عدد أعضائه ٣٠ عضوًا، مع انضمام الجبل الأسود، عام ٢٠١٧، ومقدونيا الشمالية، عام ٢٠٢٠. كما أدرجت ثلاث دول، هي: البوسنة والهرسك وجورجيا وأوكرانيا تحت فئة الدول الطامحة للانضمام للحلف.

ومع تحولات الأزمة الروسية-الأوكرانية منذ ٢٠٠٤، تجددت رغبة أوكرانيا في الانضمام إلى حلف الناتو، وفي عام ٢٠٠٨ وخلال قمة الناتو التي استضافتها العاصمة الرومانية، بوخارست، رحَّب الحلف رسميًّا بتطلعات أوكرانيا وجورجيا للانضمام إليه. لكن لم تُفعَّل خطط انضمام الدولتين عمليًّا، في الوقت الذي ترى فيه روسيا أن انضمام أوكرانيا إلى الناتو خط أحمر لا يمكن تجاوزه(٢٠).

ثانيًا: تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية

يمكن التمييز في إطار تداعيات الأزمة بين عدة محاور أساسية:

١. الخسائر الروسية والأوكرانية

تعرضت روسيا لخسائر متنوعة من جرَّاء تدخلها العسكري في أوكرانيا، وتنوعت هذه الخسائر بين بشرية (في العمليات القتالية، مع طول الفترة الزمنية للحرب وعدم القدرة على الحسم وصلابة المقاومة الأوكرانية، مدعومة بقوات وسلاح وخبرات غربية)، واقتصادية (بسبب كثافة العقوبات الغربية، والتي طالت العديد من القطاعات الاقتصادية الروسية، بما فيها قطاع النفط والغاز، وتجميد الأرصدة، وانهيار البنوك التجارية وسلاسل التوريد، وإلزام العديد من حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ العقوبات ووقف التعامل مع روسيا)، وسياسية (مع عزلة روسيا عن المجتمع الدولي؛ حيث تضررت صِلات روسيا بالعالم الخارجي). وأضحت روسيا أكثر عزلة مما كانت عليه حتى إبَّان الحرب الباردة، وقُطِع التبادل التجاري والثقافي والسياسي، وأُغلِق المجال الجوي أمام الطيران الروسي في العديد من الدول الأوروبية، ومُنع الرياضيون والفنانون والسياسيون الروس من المشاركة في العديد من الفعاليات، وكذلك حُظِرت حركة السفن الروسية

من دخول موانئ العديد من دول العالم(٢١).

وفي المقابل، ومع استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، تضخمت خسائر الاقتصاد الأوكراني؛ حيث توقفت معظم الأنشطة الاقتصادية في البلاد، كما لحقت بالبنية التحتية الأساسية من الطرق والجسور والموانئ أضرار كبيرة. فالحرب الروسية لم تستهدف تدمير المواقع العسكرية الأوكرانية فقط، بل أيضًا الأهداف المدنية، كما جرى استهداف البنية التحتية للاتصالات في أوكرانيا. وأغلقت معظم الموانئ والمطارات الأوكرانية نتيجة الأضرار التي لحقت بها، كما أن كثيرًا من الطرق والكباري إما تضررت أو دُمِّرَت.

وتسبب إغلاق الموانئ الأوكرانية المُطلَّة على البحر الأسود في عرقلة حركة النقل البحري، وحاولت الحكومة الأوكرانية استبدال نقل البضائع الزراعية عبر السكك الحديدية إلى دول الجوار الأوروبي، قبل أن تحظر تصدير العديد من السلع الزراعية. وعلى الرغم من صعوبة حصر الأضرار المادية في أوكرانيا بشكل نهائي حاليًّا، فإن التقديرات الأولية تشير إلى أن ما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار من البنية التحتية والمباني والأصول المادية الأخرى جرى تدميرها.

وقبل الحرب الروسية، بلغت الاحتياطيات النقدية لأوكرانيا ٣١ مليار دولار في العام ٢٠٢١، لكن الحرب تسببت في دمار واسع النطاق للقدرة الإنتاجية لأوكرانيا، وتدهور تجارتها الخارجية، وتضاؤل قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، علاوة على زيادة تدهور الأوضاع المالية، وارتفاع الضغوط التضخمية في أوكرانيا مع ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والمعادن، والانكماش الاقتصادي بنسبة تتراوح بين ٢٥ و٣٥٪، وفق صندوق النقد الدولي، وكذلك تصاعد فجوة التمويل الخارجي إلى نحو ٥ مليارات دولار(٢٢).

٢. الخسائر الاقتصادية الأوروبية

واجهت الدول الأوروبية العديد من الأضرار والتحديات بسبب تداعيات الحرب، ومن صور ذلك، خلال الفترة محلّ الدراسة (٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢- ١٥ أبريل/نيسان ٢٠٢٢):

- تباطؤ النمو الاقتصادي: فقد خفَّض «بنك باركليز» من توقعاته لمعدل نمو الناتج المحلي للقارة الأوروبية إلى ٣٫٥٪ بعد الأزمة، مقارنة بـ٤٫١٪ قبلها، وتوقع بنك «جي بي مورجان» معدل نمو ٣٫٢٪، فقط.

- حجم التبادل التجاري: حيث يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، وتشكِّل موسكو خامس أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي، وستؤثر العقوبات الغربية المفروضة على روسيا بشدة في العلاقات التجارية بين موسكو والاتحاد الأوروبي، خاصة مع قرار الدول الصناعية السبع الكبرى بإلغاء وضع «الدولة الأولى بالرعاية» الممنوح لروسيا بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

- تهديد الاستثمارات والأصول الأوروبية في روسيا وتعرضها لخطر المصادرة أو التأميم بسبب الحرب والعقوبات الغربية، حيث يصل رصيد استثمارات بلدان الاتحاد الأوروبي في السوق الروسي نحو ٣١١٫٤ مليار يورو (ما يعادل ٣٤٠ مليار دولار) حتى عام ٢٠٢٠. وبلغت الاستثمارات الروسية في دول الاتحاد الأوروبي نحو ١٣٦ مليار يورو خلال ٢٠٢٠. كما أن هناك حوالي ٦٠ مليار دولار مستحقة لبنوك الاتحاد الأوروبي على كيانات روسية يمكن تجميدها، وقد يتعرض أيضًا حاملو السندات السيادية الأوكرانية من أوروبا (نحو ٢٣ مليار دولار) لمخاطر عدم القدرة على السداد.

- تهديد أمن الطاقة الأوروبي: حيث تُعد روسيا أكبر مورِّد للطاقة للاتحاد الأوروبي، فحوالي ٤٠٪ من واردات الاتحاد من الغاز الطبيعي، ونحو ٣٣٪ من وارداتها من النفط، مصدرهما روسيا.

- تهديد الأمن الغذائي: حيث تُعد روسيا أكبر مصدِّر للقمح في العالم، وتوفر كل من روسيا وأوكرانيا معًا أكثر من

ثلث صادرات الحبوب العالمية. وفي ضوء تطورات الأزمة، ارتفعت أسعار المواد الأساسية بما في ذلك السلع الزراعية، خاصة القمح والذرة بنسب تفاوتت بين ٤٠٪ إلى ٦٠٪. وتشير التوقعات إلى أن الإمدادات العالمية من المنتجات الزراعية الرئيسية (القمح، الشعير، الذرة، زيت عباد الشمس) ستنخفض بنسبة تتراوح بين ١٠٪ و٥٠٪.

– أزمة اللاجئين الأوكرانيين: حيث غادر نحو ٤ ملايين شخص أوكرانيا منذ بدء الحرب في أوكرانيا، وفقًا لتقديرات الأمم المتحدة. وهي أرقام مرشحة للزيادة كلما طال أمد الحرب، وتشير التقديرات إلى أن جهود إغاثة اللاجئين الأوكرانيين تتطلب نحو ٣٠ مليار يورو (٣٢/٧ مليار دولار) خلال العام الأول فقط.

– تضرر قطاع الطيران والسياحة مع حظر الرحلات الجوية بين روسيا والدول الأوروبية، كما تُعد روسيا ثالث أكبر مصدر للسياحة في أوروبا بجانب تضرر العديد من قطاعات التصنيع، والبنوك والخدمات المالية(٢٣).

٣. تداعيات الحرب على السياسات الدفاعية الأوروبية

بعد اندلاع أزمة أوكرانيا ٢٠٢٢، أعاد الهولنديون النظر في خطة التخلص من الدبابات الثقيلة، وأعلن الألمان رفع ميزانيتهم العسكرية إلى ١٠٠ مليار يورو، وذكر المستشار الألماني، أولاف شولتز، أمام البرلمان الألماني: «لقد دخلنا مرحلة جديدة بعد غزو أوكرانيا». ولخَّص التحدي الجديد بقوله: «هل علينا السماح لبوتين بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء أو أن نحشد من القوة ما يكفي لوضع حدود لتجار الحروب من أمثال بوتين؟»(٢٤).

وميدانيًّا، تخلَّت ألمانيا عن نهج «التريث في تعزيز قدراتها العسكرية» ردًّا على الغزو الروسي لأوكرانيا، وبالرغم من الحظر الذي تفرضه ألمانيا على تصدير الأسلحة الفتاكة إلى مناطق النزاع، أعلنت الحكومة الألمانية، في ٢٧ فبراير/ شباط ٢٠٢٢، أنها بصدد تسليم أوكرانيا ألف صاروخ مضاد للدبابات و٥٠٠ صاروخ «ستنجر» من مخزون الجيش الألماني. واتجهت لتعزيز قواتها المنتشرة شرقًا في إطار حلف شمال الأطلسي، لاسيما في سلوفاكيا. ولا يقتصر الأمر في هذا التحول الاستراتيجي على نظرة ألمانيا لذاتها، ولكن أيضًا على نظرة الأوروبيين للقوة الألمانية، ففي عام ٢٠١١، قال رادوسلاف سيكورسكي، وزير الدفاع والخارجية السابق لبولندا: إن خوفي من قوة ألمانيا أقل كثيرًا من خوفي من بقاء ألمانيا في حالة من الخمول». لكن غزو بوتين لأوكرانيا يمثِّل اللحظة التاريخية التي أصبحت فيها أوروبا تشعر بالارتياح تجاه القوة العسكرية الألمانية(٢٥).

وتكمن المعضلة الأمنية الأوروبية في كون الارتدادات العكسية الناتجة عن فرض العقوبات على روسيا كبيرة، مقارنة مع ارتداداتها على واشنطن بحكم الارتباطات الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية والأمنية. ومن ثم، إذا كانت الأزمة الأوكرانية قد تحقق لواشنطن العديد من الأهداف الاستراتيجية، مثل تأزيم العلاقات بين موسكو ودول الاتحاد الأوروبي، وإعادة تقييم العلاقات الروسية–الأوروبية، ووضع حدٍّ لطموحات الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في التمدد الخارجي والهيمنة على أوروبا عبر استراتيجية دبلوماسية الغاز، فإن هذه الأزمة يمكن أن تشكِّل منعطفًا فاصلاً للأمن الأوروبي، وتؤدي إلى تغيير جذري في الاستراتيجيات الأمنية الأوروبية. وكلما طال أمد الأزمة واستمر تدفق اللاجئين الأوكرانيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، استمر استنزاف موارد وقدرات الاتحاد الأوروبي، خاصة أن أوروبا ليست مستعدة لتداعيات استمرار الحرب في مجالي الطاقة والاقتصاد وكذلك اللاجئين(٢٦).

٤. الحرب الروسية-الأوكرانية ومأزق الشرق الأوسط

تمثِّل الحرب الروسية–الأوكرانية في أحد أبعادها تعبيرًا عن تنافس بين إمبراطوريتين، الأولى تفكَّكت (الاتحاد السوفيتي) وتخشى وريثتها (روسيا الاتحادية) من استمرار التفكُّك، والثانية تتراجع (الولايات المتحدة)(٢٧)، وكل

منهما تسعى لتوظيف الأقاليم الجيوستراتيجية لصالحها: رُوسِيًّا، لمنع استمرار التفكُّك في الداخل، وامريكيًّا، لمنع تسارع التراجع وتعزيز الحضور في أوروبا.

ولكن في المقابل، يتنامى الشعور بين النظم السياسية في إقليم الشرق الأوسط بتراجع السياسة الامريكية، كما برز في الخطة الاستراتيجية لإدارة جو بايدن، ٢٠٢١(٢٨)، ومن شأن استمرار الأزمة الأوكرانية تعميق هذا التراجع، مما سيؤثر على علاقات الوحدات داخل الإقليم، وكذلك على درجة استجابة بعض هذه الوحدات للمطالب الامريكية بخصوص الأزمة الأوكرانية(٢٩).

وإذا كان هذا بشأن التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة في المنطقة، فإن السياسة الروسية تواجه تحديًا من نوع مختلف، يتمثَّل في مدى قدرتها على التوفيق بين تناقضات الأطراف الإقليمية في الشرق الأوسط، ومن ذلك «التناقض بين المصالح الروسية والمصالح الإيرانية والإسرائيلية»، و«التناقضات الخليجية-الإيرانية»، و«المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، والمتطلبات الأمنية السورية»، و«الالتزامات الروسية تجاه فلسطين وإسرائيل».

هذا بجانب التناقض في خريطة العلاقات الروسية-العربية، فالدول العربية، من حيث هذه العلاقات، تتوزع إلى مجموعتين: الأولى هي تلك الدول الأكثر استيرادًا للسلع المدنية الروسية (وهي بالترتيب: مصر، والمغرب، والإمارات، والسعودية، وتونس، والأردن، وقطر)، والثانية هي الأكثر استيرادًا للسلع العسكرية الروسية (وتأتي سوريا على رأس قائمة الدول المستوردة للسلاح الروسي بنسبة ٩٥٪ من أسلحتها، تليها الجزائر بنسبة ٨١٪، ثم العراق بمعدل ٤٤٪، تليها مصر ٤١٪، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٣٪). ويبلغ حجم مبيعات الروس من السلاح للدول العربية بين ٢٠١٧-٢٠٢١ نحو ٢١٪ من إجمالي مبيعاتها(٣٠)، وإذا كانت العقوبات الاقتصادية على روسيا ستشمل السلع المدنية أكثر من السلع العسكرية، فإن حاجة روسيا للدول العربية المستوردة للسلع المدنية ستكون أكبر من حاجتها للدول المستوردة للسلع العسكرية، وهو ما قد يؤثر على بعض توجهاتها المستقبلية في المنطقة(٣١).

٥. المسارات المستقبلية للنسق الدولي بعد الحرب الروسية-الأوكرانية

يمكن التمييز في إطار هذه المسارات بين مجموعة مستويات أساسية، بناء على الأركان الأربعة التي يقوم عليها النسق الدولي (الوحدات الدولية، البنيان الدولي، المؤسسية الدولية، العمليات الدولية):

أولًا: الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل الوحدات الدولية

جاءت الحرب الروسية-الأوكرانية لتضع مستقبل روسيا أمام العديد من الاحتمالات، فعلى الرغم من الخسائر الواسعة التي تلحق بها بسبب قرار الرئيس بوتين التدخل في أوكرانيا، فإن احتمال سقوط النظام الروسي، رغم أنه قائم، قد يكون صعبًا في المدى القصير لاستبعاد الإطاحة بـبوتين بانقلاب في القصر، ولصعوبات إزاحة النخبة الحالية بالاحتجاجات الجماهيرية، في ظل السياسات القمعية التي تبناها بوتين داخليًّا وخارجيًّا في دعم حلفائه في بيلاروسيا وكازاخستان وسوريا(٣٢).

ومن ناحية ثانية، عن روسيا الدولة وليس النظام، يرى جون ميرشايمر (John Mearsheimer) أن روسيا قوة عظمى، وبالرغم من أنها منحازة الآن إلى الصين، فمن المحتمل أن تُحوِّل جانب الانحياز مع الوقت وتتحالف مع الولايات المتحدة، لأن قوة الصين المتزايدة، تعتبر أعظم تهديد لروسيا نظرًا لتقاربهما الجغرافي. وإذا ما ذهبت موسكو وواشنطن إلى صياغة علاقات متقاربة، بسبب خوفهما المتبادل من الصين، فسيتم إدماج روسيا على نحو سهل في

النظام المحدود الذي تقوده الولايات المتحدة. أما إذا ما استمرت موسكو في الحفاظ على علاقات ودية مع الصين بسبب خوفها من الولايات المتحدة أكثر من خوفها من الصين، فسوف يحدث إدماج روسيا على نحو سهل في النظام المحدود الذي تقوده الصين. ولكن يبقى احتمال آخر يتمثَّل في أن روسيا لن تصطف إلى أحد الطرفين وتبقى على الهامش، وتعمل على الاستفادة من تنافسهما معًا في اكتساب نقاط تعزز من قدراتها التنافسية والتفاوضية معهما معًا، سعيًا نحو استكمال بنيتها القطبية(٣٣).

هنا، سيكون من المهم التفكير في سيناريو نظام عالمي تسيطر فيه روسيا بشكل فعال على جزء كبير من أوروبا الشرقية، وتسيطر الصين على جزء كبير من شرق آسيا وغرب المحيط الهادئ. وسيتعين على الامريكيين وحلفائهم في أوروبا وآسيا أن يقرروا، مرة أخرى، ما إذا كان هذا العالم مقبولاً، لأن هذا يعني نهاية النظام العالمي الحالي و»بداية حقبة من الفوضى والصراع العالميين؛ حيث تتكيف كل منطقة في العالم بشكل غير مستقر مع التكوين الجديد للقوة»(٣٤).

وفيما يتعلق بمسارات مستقبل الدور الروسي، تبرز قضية موقع روسيا في مجلس الأمن، بعد أن هدَّد الغرب بتجريدها من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن. وإذا كان طرد روسيا أو تجميد عضويتها في مجلس الأمن أو حقها في التصويت يواجه صعوبات حقيقية، فإن هناك مسارات بديلة لا تعني بالضرورة تجميد عضويتها، منها إمكانية الطلب من روسيا الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن، لأنه متعلق بعدوانها(٣٥).

وقد أشارت أوكرانيا إلى أن الجمهوريات المكوِّنة لاتحاد الجمهوريات السوفيتية أعلنت في عام ١٩٩١ أن الاتحاد السوفيتي لم يعد موجودًا، وكان ينبغي أن يكون معها الحق القانوني لأي من هذه الكيانات، بما في ذلك روسيا، في الحصول على المقعد وليس فقط روسيا. ولم يُعرض على الجمعية العامة أي قرار بالسماح لروسيا بعضوية مجلس الأمن. ولم يجرِ تعديل ميثاق الأمم المتحدة أبدًا بعد تفكُّك الاتحاد السوفيتي. ولا تزال المذكِّرة تشير إلى الاتحاد السوفيتي، وليس روسيا، كأحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة(٣٦).

وبالنسبة لأوكرانيا، باعتبارها أهم الوحدات الدولية، المرتبطة بهذه الأزمة، فإن أحد المسارات المستقبلية المطروحة لها هو التقسيم، ويقوم هذا المسار على استمرار العملية العسكرية وتصعيد الهجمات، والتفاوض حول تقسيم أوكرانيا أو تغيير نظام الحكم لـ»حكم فيدرالي»، واقتطاع مدن استراتيجية لضمها لدونباس، مثل مدينتي ماريوبول في أقصى الجنوب على بحر أزوف، ومدينة أوديسا على البحر الأسود، لأنهما -وفق القناعة الروسية- جزء من التقسيم الإداري لإقليم دونباس(٣٧).

وبالنسبة لمستقبل أوروبا، يرى ميرشايمر أنه من المرجَّح أن تصير أغلب البلدان في أوروبا، لاسيما القوى الأساسية، جزءًا من النظام المحدود بقيادة الولايات المتحدة، رغم أنه من غير المرجَّح أن تلعب دورًا عسكريًّا جديًّا في احتواء الصين. فليس لها القدرة على تصدير قوة عسكرية جوهرية تجاه شرق آسيا، كما أن الصين لا تُمثِّل تهديدًا مباشرًا لأوروبا، ولأن الأمر يبدو أكثر منطقية بالنسبة لأوروبا في ترحيل المسؤولية إلى الولايات المتحدة وحلفائها الآسيويين إلا أن صنَّاع السياسة الامريكية سوف يريدون الأوروبيين داخل نظامهم المحدود لأسباب اقتصادية وأمنية واستراتيجية؛ حيث تحرص الولايات المتحدة على منع البلدان الأوروبية من بيع التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج للصين والمساعدة في فرض ضغوط اقتصادية عليها حينما يتطلب الأمر ذلك. في المقابل، سوف تبقى القوات العسكرية الامريكية في أوروبا، محافظة على الناتو حيًّا ومستمرة في العمل باعتبارها صانع السلام في المنطقة(٣٨).

ثانيًا: الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل النظام الدولي

جاءت الأزمة الأوكرانية، ٢٠٢٢، وسط صراع متعدد الجبهات عبر العديد من الأقاليم، سعت فيه روسيا إلى إعلان تحدي الغرب والتصدي لاستراتيجية الناتو في شرق أوروبا، ومحاولة فرض ذلك بالقوة العسكرية، لتعزيز مكانتها في ظل إعادة تموضع استراتيجي امريكي وانسحابات عسكرية امريكية من عدة مناطق، مقابل تمدد الصين التي باتت تمثّل مركز الاهتمام الاستراتيجي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أمام سعيها الحثيث خلال العقد الأخير نحو تحصين موقفها الدولي وتعزيز تحالفاتها ووضع أسس لنظام دولي جديد تكون لها فيه مساهمة أكبر في إدارة المشهد الدولي، وخاصة مع مركزية دور الصين في التحركات الروسية ضد الغرب(٣٩).

وقد ذهب ميرشايمر إلى أنه من المرجَّح أن تكون هناك ثلاثة أنظمة واقعية مختلفة في المستقبل المنظور: نظام دولي هزيل ونظامان محدودان قويان، أحدهما يُقاد من طرف الصين، والآخر يُقاد من طرف الولايات المتحدة. وسوف يكون النظام الدولي الهزيل مهتمًّا أساسًا بالإشراف على اتفاقيات الحد من التسلح وجعل الاقتصاد العالمي يعمل بفعالية، ويمنح اهتمامًا جديًّا بمشكلات متعلّقة بالتغيُّر المناخي، وسوف تركّز المؤسسات التي تشكّل النظام الدولي بتسهيل التعاون البيني بين الدول.

وسوف يكون هناك ملمحان أساسيان للعالم الجديد متعدّد الأقطاب يشكّلان على نحو عميق الأنظمة الصاعدة:

- الملمح الأول: أنه بافتراض استمرار الصين في صعودها، فإنها ستنخرط في منافسة أمنية شديدة مع الولايات المتحدة، وسيكون ذلك بمنزلة السمة المركزية للسياسة الدولية على مدار القرن الحادي والعشرين، وسيقود هذا التنافس إلى خلق أنظمة محدودة يُهيمَن عليها من طرف الصين والولايات المتحدة. وستكون التحالفات العسكرية المركَّب المركزي لهذين النظامين، وهما الآن بصدد التشكُّل وسيشبه ذلك النظامين اللذين قادهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال مرحلة الحرب الباردة. إلا أن الصين والولايات المتحدة سوف يكون لهما في بعض الأحيان أسباب تدفعهما للتعاون في مسائل عسكرية بعينها، وهو مسعى سوف يقع في نطاق اختصاص النظام الدولي، كما كان من قبل أثناء الحرب الباردة؛ حيث سيكون التركيز بالدرجة الأولى على اتفاقيات الحد من الأسلحة، وستنخرط روسيا في هذا المسعى كما ستفعل الصين والولايات المتحدة. ومن المرجَّح أن تظل المعاهدات والاتفاقيات الموجودة التي تتعامل مع مسألة الانتشار النووي في مكانها، نظرًا لأن كل القوى العظمى الثلاث تريد الحد من انتشار الأسلحة النووية. لكن سيكون على الأطراف الثلاثة التفاوض على معاهدات جديدة تحد من ترسانتهما العسكرية، مثلما فعلت القوتان العظميان أثناء الحرب الباردة.

- الملمح الثاني: وجود قدر ضخم من التواصل الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة، وبين الصين وحلفاء الولايات المتحدة في شرق آسيا، كما أن الصين والولايات المتحدة أيضًا تُتاجران وتستثمران عبر كل أنحاء العالم. وليس من المرجَّح أن تُقلِّص المنافسة الأمنية بين النظامين المحدودين هذه التدفقات الاقتصادية، فالمكاسب المتأتية من التجارة المستمرة مهمة ومطلوبة، حتى لو حاولت الولايات المتحدة الحد من تجارتها مع الصين، فبإمكان الأخيرة أن تُعوِّض ذلك من خلال تجارتها مع الشركاء الآخرين.

لذلك، ذهب ميرشايمر إلى القول: إنه من المرجَّح أن يشبه المستقبل الوضع في أوروبا قبل الحرب العالمية الأولى؛ حيث كان هناك تنافس أمني شديد بين الحلف الثلاثي (النمسا-المجر وألمانيا وإيطاليا) والوفاق الثلاثي (بريطانيا

العظمى وفرنسا وروسيا)، لكن كان هناك قدر هائل من التفاعل الاقتصادي بين هذه البلدان بشكل عام.

والنتيجة النهائية أن التنافس بين النظامين المحدودين اللذين تقودهما الصين والولايات المتحدة، سوف يُورِّط كليهما في منافسة اقتصادية وعسكرية تامة، مثلما كانت الحال مع النظامين المحدودين اللذيْن هيمنت عليهما موسكو وواشنطن أثناء الحرب الباردة. ويكمن الاختلاف الكبير هنا في أن النظام الدولي سوف يكون منخرطًا بعمق في إدارة جوانب التنافس في الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي لم يكن موجودًا أثناء الحرب الباردة(٤٠).

ثالثًا: الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل المؤسسية الدولية

كشف الغزو الروسي لأوكرانيا عن العديد من نقاط الضعف في النظام الدولي القائم، وخاصة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ودوره في الإشراف على النظام الدولي القائم؛ حيث أظهرت الأزمة الأوكرانية أن حق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يمثِّل عائقًا كبيرًا أمام السلام، وكان منذ البداية عقبة رئيسية أمام استكمال الهيئة لمهمتها. وذلك راجع لكون الدول الخمس غالبًا ما تنقسم إلى كتل جيوسياسية متنافسة، فيمارس عضو في كتلة واحدة حق النقض (الفيتو) على العديد من القرارات الحاسمة. ففي سياق الصراع الحالي في أوكرانيا، يعني حق النقض الروسي في مجلس الأمن أن الولايات المتحدة وحلفاءها لا يمكنهم فرض عقوبات إلا من خلال «تحالف الراغبين». صحيح أن كُبر عدد البلدان وانتشار نظام المدفوعات القائم على الدولار خارج الحدود الإقليمية لامريكا يمنح العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة نفوذًا هائلاً. ومع ذلك، في هذه الحالة كما في حالات أخرى، سيزيد نظام العقوبات العالمية الذي يفرضه مجلس الأمن من تقويض الاقتصاد الخاضع للعقوبات.

ومن جانب آخر، إذا كان مجلس الأمن يقع في قلب النظام متعدد الأطراف اليوم، فإنه يواجه تحديات حقيقية، بالنظر إلى النطاق المتزايد للتهديدات التي يواجهها السلام والأمن. ولا تقتصر هذه التهديدات على الأعمال العدوانية التقليدية من النوع الذي يشهده العالم في أوكرانيا، والتي يمكن أن تتصاعد إلى تبادلات نووية، بل تشمل أيضًا التهديدات الأمنية الأخرى التي تشكِّلها التقنيات الجديدة. لذلك يبرز -ضمن مقترحات تغيير طريقة عمل مجلس الأمن- اقتراح إمكانية ردِّ حق النقض لعضو دائم عن طريق إضافة بند إلى المادة (٢٧) من شأنه أن يسمح بأغلبية كبيرة، تمثِّل ثلثي البلدان الأعضاء، تتجاوز حق النقض(٤١).

رابعًا: الحرب الروسية-الأوكرانية ومستقبل العمليات الدولية

بناء على التداعيات التي أفرزتها الحرب الروسية-الأوكرانية، تبرز عدة مسارات مستقبلية لأنماط العمليات الدولية، من بينها:

١. تعزيز الوحدة بين جانبي الأطلسي

فقد عمل الغرب على توظيف التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، واستفاد منه جماعيًّا على عدة مستويات؛ منها:

أ- تذكير طرفي الأطلسي بأهدافهما المشتركة: فقد ساعدت العملية الروسية في أوكرانيا على تذكير الولايات المتحدة وأوروبا بأهدافهما العالمية المشتركة، وبلورة هذه الأهداف مجددًا في إطار إعلاء القيم الديمقراطية، التي مثَّل التدخل

الروسي تحديًا لها، وهو ما كان حافزًا لمظاهر عدة من التضامن بين القوى الغربية والدولية. وجاء في إطار ذلك موافقة ألمانيا على زيادة الإنفاق الدفاعي إلى ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتعهُّد اليابان بقبول اللاجئين الأوكرانيين، وتحرُّك بريطانيا لإخضاع ثروات المغتربين من الأوليغارشية الروسية لرقابة جادة. وعملت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جنبًا إلى جنب لفرض عقوبات متصاعدة على روسيا.

ب- تحفيز الغرب على حماية قواعد النظام الدولي: كان التدخُّل سببًا كذلك لتحفيز الغرب، وبشكل فعَّال، على الدفاع عن قواعد وقيم ومؤسسات نظام الحرب العالمية الثانية، التي عرَّف بوتين نفسَه بأنه معارض لها؛ ذلك أن التدخُّل الروسي مثَّل تحديًا لنظام الأمم المتحدة التي يقوم ميثاقها على احترام السيادة، وتحديًا لأوروبا التي يسعى بوتين إلى إعادة ترسيم حدودها، وتهديدًا لحكم القانون.

ج- اتجاه «الناتو» نحو تعزيز جناحه الشرقي: فتدخل روسيا في أوكرانيا دفع الحلف إلى الاتجاه نحو تقوية جناحه الشرقي؛ ونظرًا إلى أن تدخل بوتين في دولة مستقلة ذات سيادة لم يكن متوقعًا من قبل؛ ومع احتمال تحول مركز الأزمة مستقبلاً من أوكرانيا إلى دول البلطيق، وكذلك إلى بولندا والدول الأخرى التي ستشكّل الحدود الجديدة للغرب في مواجهة روسيا، فسيمثِّل ذلك حافزًا للولايات المتحدة وحلفائها في «الناتو» على إرسال المزيد من القوات والمعدات العسكرية إلى تلك الدول الواقعة على خط المواجهة.

د- التضامن لتوثيق «جرائم الحرب» المحتملة: حيث أطلقت إدارة جو بايدن حملة جديدة لتوثيق «جرائم الحرب» المحتملة التي ارتكبتها القوات الروسية التي دخلت أوكرانيا، ونجحت في إطار ذلك في تحقيق التوافق بين ٤٥ دولة من أصل ٥٧ دولة عضوًا في «منظمة الأمن والتعاون في أوروبا» (OSCE) ضد روسيا وحليفتها بيلاروسيا، عندما جرت الموافقة، في ٣ مارس/آذار ٢٠٢٢، على خطط لإرسال فريق من خبراء المنظمة لتوثيق جرائم الحرب المحتملة. وهذا العدد الكبير يمثِّل توافقًا لم يسبقه مثيل؛ فعدد الدول التي دعمت إنشاء هذه الآلية بعد الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان في بيلاروسيا، في أغسطس/آب عام ٢٠٢٠، كانت ١٧ دولة، وشكَّل ذلك حينها توافقًا كان هو الأكبر، ومن ثم فإن الانتقال من ١٧ إلى ٤٥ يوضح مدى انعزال روسيا وبيلاروسيا على المسرح الدولي(٤٢).

٢. بناء المنظومة الأمنية الأوروبية

إن الحرب في أوكرانيا تُظهِر أن تحمُّل أوروبا مسؤولية أكبر عن أمنها ليس أمرًا مرغوبًا فيه فحسب، بل ممكنًا أيضًا. لقد كانت الحرب بمنزلة جرس إنذار للأوروبيين الذين اعتقدوا أن نشوب حرب كبيرة في قارتهم أصبح مستحيلاً بسبب القواعد ضد الغزو والمؤسسات الدولية والاعتماد الاقتصادي المتبادل والضمانات الأمنية الامريكية. إن تصرفات روسيا تمثِّل تذكيرًا بأن القوة التي لا تُقهر لا تزال شديدة الأهمية، وأن دور أوروبا الذي تنسبه لنفسها باعتبارها «قوة مدنية» ليس كافيًا، غير أن استجابة الحكومات الأوروبية بقوة للدفاع عن أمنها يدحض التنبؤات بأن التنافر الاستراتيجي داخل أوروبا قد يمنع القارة من الاستجابة على نحو فعَّال للتهديد المشترك.

إن أوروبا يمكنها التعامل مع التهديد الروسي المستقبلي بمفردها، ولدى أعضاء الناتو الأوروبيين إمكانات قوة كامنة تفوق التهديد الذي يواجه شرقهم، ولديهم ما يقرب من أربعة أضعاف عدد سكان روسيا وأكثر من ١٠ أضعاف ناتجها المحلي الإجمالي. وحتى قبل الحرب، كان الأعضاء الأوروبيون في الناتو ينفقون بين ثلاثة وأربعة أضعاف

ما تنفقه روسيا على الدفاع كل عام. ومع الكشف عن قدرات روسيا الحقيقية، يجب أن تزداد الثقة في قدرة أوروبا على الدفاع عن نفسها زيادة كبيرة. لذلك تُعد الحرب في أوكرانيا لحظة مثالية للتحرُّك نحو تقسيم جديد للعمل بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وأيضًا لحظة تكرّس فيها الولايات المتحدة اهتمامها لآسيا بينما يتحمل الشركاء الأوروبيون المسؤولية الأساسية في الدفاع عن أنفسهم. لذا يجب على الولايات المتحدة التخلي عن معارضتها طويلة الأمد للاستقلال الأوروبي، ومساعدة شركائها على تحديث قواتهم، وأن يكون القائد الأعلى لحلف الناتو القادم جنرالاً أوروبيًّا، ويجب على قادة الولايات المتحدة ألا ينظروا إلى دورهم في الناتو على أنهم أول المستجيبين، ولكن باعتبارهم خط الدفاع الأخير.

مع لزوم تسليم مسؤولية أمن أوروبا إلى الأوروبيين تدريجيًّا، وعلى المدى الطويل، ستسعى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أيضًا إلى بناء نظام أمني أوروبي -قد لا يستبعد روسيا- لتعزيز الاستقرار في أوروبا ولإبعاد موسكو عن الاعتماد المتزايد على الصين. وينتظر هذا التطور وجود قيادة جديدة في موسكو(٤٣).

٣. أولوية التركيز الامريكي على الصين

إن حرب روسيا في أوكرانيا ستُغيِّر التصورات الجيوسياسية أكبر بكثير من تغييرها للواقع الجيوسياسي، وفي حين أن روسيا تحت حكم الرئيس، فلاديمير بوتين، تُشكِّل تحديًا قصير المدى، ستظل الصين تمثِّل التهديد الكبير على المديين المتوسط والطويل. فالتهديد القادم من الصين جذري، لأن الصين تعمل على تضييق فجوة القوة مع الولايات المتحدة، وستحاول الصين التصرف باعتبارها دولة أكثر مسؤولية حتى في الوقت الذي تتقرب فيه من روسيا، وقد تؤكد الصين أنها ليست دولة خارجة عن القانون، مثل روسيا، بينما تضاعف من جهودها في إنشاء مجال نفوذ من خلال الإكراه غير العسكري، كما تفعل في الواقع.

وفي الوقت الذي يجب أن تعطي فيه الولايات المتحدة الأولوية لمواجهة الصين، يجب كذلك أن تهتم بالجبهة الأوروبية في مواجهة محاولة روسيا إعادة إنشاء دائرة نفوذها من خلال استخدام القوة، وليس أمام الولايات المتحدة خيار سوى مواجهتها بالقوة. وحتى أوروبا، التي حاولت الابتعاد خلال السنوات الماضية عن الولايات المتحدة، أعادت اكتشاف حقيقة أن القوة الامريكية لا يمكن الاستغناء عنها.

وإذا كانت الولايات المتحدة لا تملك حاليًّا القدرات العملياتية لالتزام كامل طويل الأمد بقضيتين كبيرتين في مواجهة روسيا والصين، فإن الواقع الجيوسياسي يفرض عليها ذلك، ولن يكون أمام حلفائها وشركائها على جبهتي أوروبا والهند والمحيط الهادئ خيار سوى إلزام أنفسهم بنشاط أكبر في إدارة هاتين القضيتين، وخاصة في ظل وجود دعم مشترك بين الصين وروسيا لإعادة رسم الخرائط الإقليمية وإعادة كتابة قواعد النظام الدولي بدلاً من العمل على كسب النفوذ من داخل المؤسسات القائمة.

وإذا كانت واشنطن تواجه الآن تحديات صينية وروسية، فإنه يجب عليها بالضرورة تمكين حلفائها وتجديد ترتيبات تقاسم الأعباء في آسيا وأوروبا. وتساعد استراتيجية إدارة بايدن الكبرى على القيام بالأمرين من خلال تركيزها الخاص على بناء العمل الشبكي للشراكات المرنة والمؤسسات والتحالفات ومجموعات الدول؛ حيث طوَّرت الولايات المتحدة تشكيلات (خمسة- أربعة- ثلاثة- اثنان) في آسيا بدأت بتعزيز التحالف الاستخباراتي «خمس أعين» (FVEY) إلى نشر

الحوار الأمني الرباعي، وتوقيع الاتفاقية الأمنية الثلاثية «أوكوس» (AUKUS) ثم تعزيز التحالفات العسكرية الثنائية تعزيزًا للعمل الشبكي لإدارة بايدن في آسيا.

وإذا كانت الأطراف الآسيوية والأوروبية لا تستطيع تحقيق التوازن في مواجهة الصين وروسيا بمفردها في المستقبل المنظور، فإنها تساعد في تعزيز الدعم السياسي المحلي للولايات المتحدة من أجل استمرار الالتزام العسكري في المنطقتين. ومن خلال تعزيز دور أكبر لحلفائها وزيادة تفعيل موقفهم السياسي، يمكن لواشنطن بناء توازنات إقليمية دائمة للقوى في آسيا وأوروبا، مدعومة بالقوة العسكرية الامريكية. وهذا قد يجبر بكين وموسكو على تبنّي نهج أكثر منطقية مع جيرانهما(٤٤).

خاتمة

في إطار المحاور التي تناولتها الدراسة، وفي ظل تطورات ومعطيات وسياقات الأزمة الأوكرانية ٢٠٢٢، يمكن الوقوف على عدد من الخلاصات الأساسية:

أولًا:

فيما يتعلق بالوحدات الدولية، كشفت الأزمة الأوكرانية عن حدود وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الأطراف الأساسية في النظام الحالي، مثل روسيا الاتحادية التي حركت الأحداث وكانت المبادر بالفعل في الكثير من تحولاتها، سواء في مرحلة ما قبل الحرب أو أثناء الحرب. وفي المقابل، برز دور الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها؛ حيث وجدت في الحرب تهديدًا كبيرًا للكثير من قيمها ومبادئها ونموذجها الحضاري، بل وفي مرحلة من مراحل الحرب، وجدت فيها تهديدًا حقيقيًّا لوجود العديد من الدول والأطراف في المعسكر الغربي، وفي مقدمتها دول أوروبا الشرقية سواء التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي أو إلى حلف الناتو بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي، ١٩٩١.

وفي إطار الوحدات الدولية في مرحلة ما بعد الأزمة الأوكرانية، يمكن القول: إن هناك احتمالات قوية بظهور دول جديدة، وقد تختفي دول بحدودها التي كانت قائمة قبل الأزمة، وقد نشهد اتجاهًا نحو بناء تحالفات جديدة قد تصل في بعضها إلى درجة الاندماج، وخاصة بين بعض دول شرق أوروبا (بولندا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا) التي قامت بتفعيل المادة (٤) من ميثاق حلف الناتو فيما بينها، أمام ما وجدته من تهديدات وجودية لأمنها واستقرارها.

ثانيًا:

فيما يتعلق بالبنيان الدولي، قد تدفع تداعيات الأزمة إلى تغير جذري في بنية النظام الدولي الراهن، ولكن من وجهة نظر الباحث، باتجاه نظام غربي أكثر هيمنة وأحادية، في ظل الأضرار الكبيرة التي ستطول روسيا وحلفاءها في المواجهة الحالية إذا طال أمد الحرب في أوكرانيا. فالعقوبات الاقتصادية التي فُرضت على روسيا يمكن أن تعود بها لما كانت عليه عام ١٩٩٩، ولن يساعدها الارتفاع الكبير في أسعار النفط والغاز، أهم مصادر دخلها القومي، في ظل العقوبات المفروضة عليها، من الدول والشركات العملاقة والمؤسسات المالية والاقتصادية الضخمة. ولا يعتقد الباحث أن الصين يمكن أن تتورَّط في تقديم دعم عسكري مباشر لروسيا، في حال تمددت الحرب خارج المسرح الأوروبي، لأنها أكثر حرصًا على الحفاظ على مقدراتها وتأمين نموذجها على الأقل مرحليًّا، حتى تحتوي التداعيات المباشرة للأزمة الأوكرانية.

ثالثًا:

فيما يتعلق بالمؤسسية، سواء التنظيمية أو القانونية والمعيارية، واتساقًا مع الملاحظة السالفة، يُمكن القول: إن العالم بعد الأزمة الأوكرانية، سيتجه نحو مزيد من هيمنة المؤسسات الغربية، وهذا ما اتضح جليًا في الأزمة؛ حيث تحركت معظم المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية بل والصحية والرياضية والشركات الفنية والإعلامية -بدرجة كبيرة من التنسيق في توجهاتها وممارساتها وإجراءاتها- ضد روسيا وسياساتها وحلفائها. وجرى حشد الأغلبية العظمى من الهيئات والمؤسسات والشركات التابعة للمنظومة الغربية في مواجهة السياسات الروسية، وكان في مقدمة هذه المؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والناتو والاتحاد الأوروبي ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، بل وتوجيه رسائل نصية وخطابات رسمية لمعظم النظم السياسية في العالم، بتحديد مواقفها من الغزو الروسي لأوكرانيا.

رابعًا:

فيما يتعلق بالعمليات الدولية في مرحلة الأزمة الأوكرانية وما بعدها، فإنها تقوم على الجمع بين أقصى أشكال التعاون داخل المنظومة الغربية (وحدات ومؤسسات)، وأقصى أشكال الصراع بين المنظومة الغربية ومن يدور في فلكها من ناحية، وروسيا الاتحادية ومن يدور في فلكها من ناحية ثانية. وستستمر هذه الثنائية (التعاون+الصراع) عدة سنوات حتى تعود بنية النسق الدولي إلى حالة من الاستقرار المؤقت قبل أن تبدأ موجة صراعية جديدة مع بقايا روسيا الاتحادية أو مع الصين التي تنتظر الفرصة للقفز على قمة النظام الدولي.

خامسًا:

التأكيد على أن التحولات والتطورات التي تحدث في بنية النظام الدولي تنعكس بالتبعية، سلبيًا وإيجابيًا، على كل الأنظمة الإقليمية الفرعية التي يقوم عليها هذا النظام، ومن بينها النظام الإقليمي للشرق الأوسط. وهذا يرتبط بطبيعة الحال بدرجة السيولة والتداخل الكبيرين بين الدولي والإقليمي، بل والدولي والمحلي في العديد من الأزمات الإقليمية، كما يرتبط بأنماط التفاعلات التي تربط بين الأطراف المحلية والإقليمية والدولية، وطبيعة هذه التحالفات ومتانتها، والأطر والضوابط الحاكمة لها. وهو ما يعني إمكانية تعرُّض بعض الأطراف الإقليمية لضغوط وعقوبات سياسية واقتصادية وأمنية إذا حاولت أو فكرت في تجاوز الأدوار الوظيفية المرسومة لها سلفًا من جانب الولايات المتحدة، والمستقرة من عقود واقعًا.

* باحث سابق بمركز الجزيرة للدراسات

الحرب الباردة تشتعل مُجدداً منى فرح٢٠٢٢/٠٥/٠٨ بعد الحرب الروسية الأوكرانية، تصاعد التوتر بين روسيا والغرب إلى مستوى لم يحصل حتى أثناء أزمة الصواريخ الكوبية. لقد تجاوز القادة؛ على جانبي الصراع؛ سلسلة من الخطوط التي لا يمكن حلّها بسهولة. وباتت حربٌ باردة جديدة تلوح في الأفق. «حربٌ قد تكون أقل عالمية من نظيرتها التي شهدها القرن العشرين ولكن أقل توازناً ولا يمكن التنبؤ بها»، بحسب إيان بريمر، رئيس ومؤسس «مجموعة

أوراسيا»(*). لماذا قد تُصعد روسيا والغرب القتال حول أوكرانيا؟ اتهم الرئيس الامريكي جو بايدن نظيره الروسي؛ زعيم قوة عظمى مسلحة نووياً؛ الرئيس فلاديمير بوتين بارتكاب "إبادة جماعية"، واصفاً إياه بـ"مجرم حرب.. يجب أن لا يبقى في السلطة". فيما صرح وزير الدفاع الامريكي، لويد أوستن، أن بلاده تسعى الآن إلى "إضعاف روسيا.. بهدف شلّ قدراتها ومنعها من تهديد جيرانها". أما وزيرة الخارجية البريطانية، ليز تروس، فقد ذهبت إلى حد القول إن الحرب في أوكرانيا "هي حربنا نحن". القادة الأوروبيون الآخرون كانوا أكثر حذراً في اختياركلماتهم، لكنهم في الوقت نفسه كانوا أكثر وضوحاً في معارضتهم للعدوان الروسي. فبعد زيارة قامت بها إلى بوتشا في أوكرانيا (أوائل نيسان/ أبريل)، وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين الوضع هناك بـ"الشنيع والصادم". الصراع الروسي- الأوكراني وضع أعضاء الاتحاد الأوروبي في حالة تأهب عسكري قصوى، وكشف مخاطر اعتماد الطاقة الأوروبية على روسيا. لقد تلاشى الترحيب بأوكرانيا في الاتحاد الأوروبي. ونشر حلف "الناتو" المزيد من القوات بالقرب من الحدود الروسية، ومن المرجح أن يضيف قريباً فنلندا والسويد إلى صفوفه. القادة الروس، من جهتهم، حوَّلوا تأطيرهم للحرب بشكل كبير- من "عملية خاصة" محدودة هدفها "تحرير" أجزاء من شرق أوكرانيا إلى صراع وجودي شامل ضد "الناتو". وهددوا؛ في مناسبات عديدة؛ بنشر أسلحة نووية ضد أي دولة تتجرأ على التدخل في الصراع. حتى أن الرئيس بوتين نفسه اتهم الولايات المتحدة وآخرين بمحاولة "تدمير روسيا من الداخل". هذه التطورات مُجتمعة تشكل واقعاً جديداً وخطيراً. لقد ولَّت الأيام التي كانت أهداف الحرب الروسية تتمثل فقط في "إزالة النازية ونزع السلاح" من أوكرانيا. كما ولَّت الأيام التي حدت فيها واشنطن والحكومات الحليفة مشاركتها لمساعدة كييف في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية. لقد تجاوز القادة؛ على جانبي الصراع؛ سلسلة من الخطوط التي لا يمكن حلَّها بسهولة. فباتت النتيجة الآن حربٌ باردة جديدة بين روسيا وخصومها؛ حربٌ تعد بأن تكون أقل عالمية من نظيرتها التي شهدها القرن العشرين ولكنها أيضاً أقل توازناً ولا يمكن التنبؤ بها. حرب باردة جديدة ستكون المنافسة الناشئة بين الروس والامريكيين أقل خطورة وفي الوقت نفسه أكثر خطورة من سابقتها. أولاً، سيكون الصراع أقل تهديداً لأن روسيا، وبرغم كل ما تملكه من ترسانة نووية وثروات طبيعية، تشكل تهديداً عسكرياً لواشنطن أقل بكثير مما فعل الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية. فمن خلال العملية العسكرية التي يشنها على أوكرانيا كشف بوتين للمسؤولين الامريكيين وحلفائهم أوجه القصور العسكرية الكبيرة لموسكو. ونظرا للفشل التام للهجوم الروسي الأول على كييف، وخسائر موسكو الهائلة في ساحة المعركة ضد القوات الأوكرانية التي فاقت عددها وتسليحها إلى حد كبير، فمن المرجح أن المليارات التي أنفقتها موسكو على التحديث العسكري على مدى العقد الماضي قد أُهدرت أو سُرقت أو كليهما.

وبالقدر نفسه من الأهمية هو حجم الاقتصاد الروسي، الذي كان؛ رغم عائدات النفط والغاز؛ أصغر من اقتصاد مدينة نيويورك وقت بدأت الحرب. وكان ذلك قبل أن تفرض عقوبات واشنطن وحلفائها ما يُتوقع أن يؤدي إلى إنكماش إقتصادي بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٢٢- وهو كسادٌ سيحدُ حتماً من قدرة روسيا على إجبار الدول الأخرى على الإعتراف بقوتها الاقتصادية. وعلى النقيض من الاقتصاد المُوجه في عهد الاتحاد السوفيتي، الذي عزل البلاد عن الحرب الاقتصادية، أصبحت روسيا بوتين تعتمد على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. وهي الآن تسعى جاهدة لتسديد مدفوعات ديونها الدولية. بالطبع، يمكن لروسيا أيضاً أن تستخدم الاعتماد المتبادل كسلاح لصالحها، كما يتضح من إغلاق الكرملين الأخير لصادرات الغاز إلى بلغاريا وبولندا. ولكن في حين أن أوروبا

تستطيع الانفصال عن روسيا، فإن خيارات موسكو الإستراتيجية محدودة بدرجة أكبر. خلال القرن العشرين، أكسبت الجاذبية الأيديولوجية للاتحاد السوفيتي أصدقاء ومعجبين حقيقيين لموسكو في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كوبا ونيكاراغوا ومصر وسوريا وكمبوديا وفيتنام وإثيوبيا وموزمبيق.. وغيرها. ومع ذلك، فإن روسيا اليوم لديها عملاء وتابعين فقط. وبرغم أن العديد من الدول؛ بما في ذلك معظم الديموقراطيات منخفضة ومتوسطة الدخل، مثل البرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك؛ تظل محايدة وتستمر في التعامل مع روسيا، إلا أن بيلاروسيا وإريتريا وكوريا الشمالية وسوريا هي التي دافعت عن الغزو الروسي في الأمم المتحدة. (كانت فنزويلا ستدعم روسيا أيضاً إذا كانت كاراكاس قد سدَّدت متأخرات الأمم المتحدة وأتيحت لها فرصة التصويت). حتى بكين لها قيمة محدودة كحليف لروسيا. فالرئيس الصيني، شي جين بينغ، يبقى مهتماً بمستقبل بلاده ومستقبله كزعيم أكثر من اهتمامه بمستقبل بوتين، برغم أنه كان تعهد لنظيره الروسي (عقب لقاء شخصي جمعهما قبل الحرب مباشرة) بأن صداقة الصين مع روسيا "لا حدود لها". من المؤكد أن بكين تشارك موسكو رغبتها في التصدي لما تعتبره العاصمتان جهوداً امريكية وأوروبية لاحتوائهما، ومن غير المرجح أن يدين "شي" روسيا ما لم تستخدم الأسلحة الكيماوية أو النووية. لكن من الواضح أن هناك حدوداً لدعم الصين لبوتين. قد تكون الصين قوة عازمة على تقويض الهيمنة الامريكية، لكنها في الوقت نفسه لديها مصلحة كبيرة في الحفاظ على الإستقرار العالمي. تعتمد شرعية "شي" والحكم المحلي للحزب الشيوعي الصيني على النمو الاقتصادي المستمر- ويعتمد النمو المستمر على العلاقات البراغماتية مع كبار الشركاء التجاريين لبكين في أوروبا واليابان والولايات المتحدة. لذلك من غير المرجح أن تخاطر الصين بانتهاك عقوبات الحلفاء علناً أو تقديم دعم عسكري مباشر لموسكو. ينطبق ذلك على التجارة. وعلى الرغم من أن بكين وموسكو شريكان طبيعيان – الصين بحاجة إلى النفط والغاز والمعادن الروسية، وروسيا بحاجة ماسة إلى النقد الصيني- فإن البنية التحتية اللازمة لتحويل الصادرات المتجهة إلى أوروبا شرقاً تتطلب استثمارات مالية ضخمة طويلة الأجل. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي الصيني يتباطأ بالفعل، وسوف يكون إستعداد بكين لتحمل مثل هذا الإنفاق مشروطاً بالحصول على شروط مؤاتية للغاية من موسكو. باختصار، إن صداقة بكين مع روسيا لها حدود سياسية واقتصادية واضحة. لسوء الحظ، هذا هو المكان الذي تنتهي فيه الأخبار السارة لواشنطن وحلفائها. فعلى النقيض من الحرب الباردة في القرن العشرين، أصبحت الولايات المتحدة الآن العضو الأكثر انقساماً سياسياً وأكثر من يعاني من اختلال وظيفي بين "مجموعة السبع". فرغم أن كلا الحزبين (الديموقراطي والجمهوري) متفقان على أن الأوكرانيين يستحقون دعمهم بالأسلحة، وأن الروس يستحقون العقوبات، وأنه يجب على واشنطن تجنب المواجهة المباشرة مع موسكو، فإن مثل هذه الوحدة السياسية المحلية لن تدوم طويلاً. فمع اقتراب موعد الانتخابات النصفية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢)، سيسلط الجمهوريون الضوء على الارتفاع الصاروخي في أسعار الغاز والتضخم القياسي؛ في وقت يجري فيه تصوير بايدن كزعيم ضعيف وغير مستقر "خسر أوكرانيا". في المقابل، سيحاول الديموقراطيون ربط الحزب الجمهوري بإعجاب الرئيس السابق دونالد ترامب الطويل الأمد ببوتين وشكوكه في "الناتو". وبينما يشهد الأوروبيون عودة إلى القنص الحزبي المرير في الولايات المتحدة، فإنهم سوف يتساءلون كيف يمكن أن تغير الانتخابات المقبلة نهج واشنطن تجاه كل من روسيا والتحالف عبر الأطلسي؛ لا سيما إذا ظهر ترامب باعتباره المرشح الجمهوري للرئاسة عام ٢٠٢٤.

ايان بريمر:

الحرب الباردة تشتعل مُجدداً

مجلة «فورين افيرز»الامريكية

اتهم الرئيس الامريكي جو بايدن نظيره الروسي؛ زعيم قوة عظمى مسلحة نووياً؛ الرئيس فلاديمير بوتين بارتكاب "إبادة جماعية"، واصفاً إياه بـ"مجرم حرب.. يجب أن لا يبقى في السلطة".

فيما صرح وزير الدفاع الامريكي، لويد أوستن، أن بلاده تسعى الآن إلى "إضعاف روسيا.. بهدف شلّ قدراتها ومنعها من تهديد جيرانها".

أما وزيـرة الخارجية البريطانية، ليز تـروس، فقد ذهبت إلى حد القول إن الحرب في أوكرانيا "هي حربنا نحن". القادة الأوروبيون الآخرون كانوا أكثر حذراً في اختياركلماتهم، لكنهم في الوقت نفسه كانوا أكثر وضوحاً في معارضتهم للعدوان الروسي.

فبعد زيارة قامت بها إلى بوتشا في أوكرانيا (أوائل نيسان/أبريل)، وصفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين الوضع هناك بـ"الشنيع والصادم".

الصراع الروسي- الأوكراني وضع أعضاء الاتحاد الأوروبي في حالة تأهب عسكري قصوى، وكشف مخاطر اعتماد الطاقة الأوروبية على روسيا. لقد تلاشى الترحيب بأوكرانيا في الاتحاد الأوروبي.

ونشر حلف "الناتو" المزيد من القوات بالقرب من الحدود الروسية، ومن المرجح أن يضيف قريباً فنلندا والسويد إلى صفوفه.

القادة الروس، من جهتهم، حوَّلوا تأطيرهم للحرب بشكل كبير- من "عملية خاصة" محدودة هدفها "تحرير" أجزاء من شرق أوكرانيا إلى صراع وجودي شامل ضد "الناتو".

وهددوا؛ في مناسبات عديدة؛ بنشر أسلحة نووية ضد أي دولة تتجرأ على التدخل في الصراع. حتى أن الرئيس بوتين نفسه اتهم الولايات المتحدة وآخرين بمحاولة "تدمير روسيا من الداخل".

هذه التطورات مُجتمعة تشكل واقعاً جديداً وخطيراً.

لقد ولّت الأيام التي كانت أهداف الحرب الروسية تتمثل فقط في "إزالة النازية ونزع السلاح" من أوكرانيا.

كما ولّت الأيام التي حدت فيها واشنطن والحكومات الحليفة مشاركتها لمساعدة كييف في الدفاع عن سيادتها وسلامتها الإقليمية.

لقد تجاوز القادة؛ على جانبي الصراع؛ سلسلة من الخطوط التي لا يمكن حلّها بسهولة. فباتت النتيجة الآن حربٌ باردة جديدة بين روسيا وخصومها؛ حربٌ تعد بأن تكون أقل عالمية من نظيرتها التي شهدها القرن العشرين ولكنها أيضاً أقل توازناً ولا يمكن التنبؤ بها.

حرب باردة جديدة

ستكون المنافسة الناشئة بين الروس والامريكيين أقل خطورة وفي الوقت نفسه أكثر خطورة من سابقتها. أولاً، سيكون الصراع أقل تهديداً لأن روسيا، وبرغم كل ما تملكه من ترسانة نووية وثروات طبيعية، تشكل تهديداً عسكرياً لواشنطن أقل بكثير مما فعل الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية.

فمن خلال العملية العسكرية التي يشنها على أوكرانيا كشف بوتين للمسؤولين الامريكيين وحلفائهم أوجه القصور العسكرية الكبيرة لموسكو.

ونظرا للفشل التام للهجوم الروسي الأول على كييف، وخسائر موسكو الهائلة في ساحة المعركة ضد القوات الأوكرانية التي فاقت عددها وتسليحها إلى حد كبير، فمن المرجح أن المليارات التي أنفقتها موسكو على التحديث العسكري على مدى العقد الماضي قد أُهدرت أو سُرقت أو كليهما.

وبالقدر نفسه من الأهمية هو حجم الاقتصاد الروسي، الذي كان؛ رغم عائدات النفط والغاز؛ أصغر من اقتصاد مدينة نيويورك وقت بدأت الحرب.

وكان ذلك قبل أن تفرض عقوبات واشنطن وحلفائها ما يُتوقع أن يؤدي إلى إنكماش إقتصادي بنسبة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٢٢– وهو كسادٌ سيحدُ حتماً من قدرة روسيا على إجبار الدول الأخرى على الإعتراف بقوتها الاقتصادية.

وعلى النقيض من الاقتصاد المُوجه في عهد الاتحاد السوفيتي، الذي عزل البلاد عن الحرب الاقتصادية، أصبحت روسيا بوتين تعتمد على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية.

وهي الآن تسعى جاهدة لتسديد مدفوعات ديونها الدولية. بالطبع، يمكن لروسيا أيضاً أن تستخدم الاعتماد المتبادل كسلاح لصالحها، كما يتضح من إغلاق الكرملين الأخير لصادرات الغاز إلى بلغاريا وبولندا.

> **"الخطر يكمن في خطاب الزعماء الغربيين عن المنافسة بين الديموقراطيات والأنظمة الاستبدادية"**

ولكن في حين أن أوروبا تستطيع الانفصال عن روسيا، فإن خيارات موسكو الإستراتيجية محدودة بدرجة أكبر. خلال القرن العشرين، أكسبت الجاذبية الأيديولوجية للاتحاد السوفيتي أصدقاء ومعجبين حقيقيين لموسكو في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك كوبا ونيكاراغوا ومصر وسوريا وكمبوديا وفيتنام وإثيوبيا وموزمبيق.. وغيرها. ومع ذلك، فإن روسيا اليوم لديها عملاء وتابعين فقط.

وبرغم أن العديد من الدول؛ بما في ذلك معظم الديموقراطيات منخفضة ومتوسطة الدخل، مثل البرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك؛ تظل محايدة وتستمر في التعامل مع روسيا، إلا أن بيلاروسيا وإريتريا وكوريا الشمالية وسوريا هي التي دافعت عن الغزو الروسي في الأمم المتحدة. (كانت فنزويلا ستدعم روسيا أيضاً إذا كانت كاراكاس قد سدّدت متأخرات الأمم المتحدة وأتيحت لها فرصة التصويت).

حتى بكين لها قيمة محدودة كحليف لروسيا. فالرئيس

الصيني، شي جين بينغ، يبقى مهتماً بمستقبل بلاده ومستقبله كزعيم أكثر من اهتمامه بمستقبل بوتين، برغم أنه كان تعهد لنظيره الروسي (عقب لقاء شخصي جمعهما قبل الحرب مباشرة) بأن صداقة الصين مع روسيا "لا حدود لها". من المؤكد أن بكين تشارك موسكو رغبتها في التصدي لما تعتبره العاصمتان جهوداً امريكية وأوروبية لاحتوائهما، ومن غير المرجح أن يدين "شي" روسيا ما لم تستخدم الأسلحة الكيماوية أو النووية.

لكن من الواضح أن هناك حدوداً لدعم الصين لبوتين. قد تكون الصين قوة عازمة على تقويض الهيمنة الامريكية، لكنها في الوقت نفسه لديها مصلحة كبيرة في الحفاظ على الإستقرار العالمي. تعتمد شرعية "شي" والحكم المحلي للحزب الشيوعي الصيني على النمو الاقتصادي المستمر- ويعتمد النمو المستمر على العلاقات البراغماتية مع كبار الشركاء التجاريين لبكين في أوروبا واليابان والولايات المتحدة. لذلك من غير المرجح أن تخاطر الصين بانتهاك عقوبات الحلفاء علناً أو تقديم دعم عسكري مباشر لموسكو. ينطبق ذلك على التجارة.

وعلى الرغم من أن بكين وموسكو شريكان طبيعيان – الصين بحاجة إلى النفط والغاز والمعادن الروسية، وروسيا بحاجة ماسة إلى النقد الصيني- فإن البنية التحتية اللازمة لتحويل الصادرات المتجهة إلى أوروبا شرقاً تتطلب استثمارات مالية ضخمة طويلة الأجل. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي الصيني يتباطأ بالفعل، وسوف يكون إستعداد بكين لتحمل مثل هذا الإنفاق مشروطاً بالحصول على شروط مؤاتية للغاية من موسكو. باختصار، إن صداقة بكين مع روسيا لها حدود سياسية واقتصادية واضحة.

لسوء الحظ، هذا هو المكان الذي تنتهي فيه الأخبار السارة لواشنطن وحلفائها. فعلى النقيض من الحرب الباردة في القرن العشرين، أصبحت الولايات المتحدة الآن العضو الأكثر انقساماً سياسياً وأكثر من يعاني من اختلال وظيفي بين "مجموعة السبع".

فرغم أن كلا الحزبين (الديموقراطي والجمهوري) متفقان على أن الأوكرانيين يستحقون دعمهم بالأسلحة، وأن الروس يستحقون العقوبات، وأنه يجب على واشنطن تجنب المواجهة المباشرة مع موسكو، فإن مثل هذه الوحدة السياسية المحلية لن تدوم طويلاً.

فمع اقتراب موعد الانتخابات النصفية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢)، سيسلط الجمهوريون الضوء على الارتفاع الصاروخي في أسعار الغاز والتضخم القياسي؛ في وقت يجري فيه تصوير بايدن كزعيم ضعيف وغير مستقر "خسر أوكرانيا". في المقابل، سيحاول الديموقراطيون ربط الحزب الجمهوري بإعجاب الرئيس السابق دونالد ترامب الطويل الأمد ببوتين وشكوكه في "الناتو".

> **احتمال انهيار التعاون المتعدد الأطراف هو الخطر الأكبر على النظام العالمي**

وبينما يشهد الأوروبيون عودة إلى القنص الحزبي المرير في الولايات المتحدة، فإنهم سوف يتساءلون كيف يمكن أن تغير الانتخابات المقبلة نهج واشنطن تجاه كل من روسيا والتحالف عبر الأطلسي؛ لا سيما إذا ظهر ترامب باعتباره المرشح الجمهوري للرئاسة عام ٢٠٢٤.

عنصر آخر من عناصر الخطر يكمن في الخطاب المتشدد للزعماء الغربيين عن المنافسة الأيديولوجية بين الديموقراطيات والأنظمة الاستبدادية.

على سبيل المثال، جادل بايدن وبعض القادة الأوروبيين بضرورة طرد روسيا من "مجموعة العشرين"، وهي المجموعة التي تضم قادة أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم وبرغم الإدعاءات الساخرة بأن "مجموعة العشرين" ليست أكثر من فرصة لالتقاط الصور الجيوسياسية، فقد أثبت المنتدى قيمته خلال الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، عندما كان بمثابة مساحة حيوية لجمع البلدان ذات

الأنظمة السياسية والقيم الأيديولوجية المختلفة.

ومع انهيار الأسواق، أدرك قادة "مجموعة العشرين" أنهم لا يستطيعون الاستجابة للكارثة الاقتصادية العالمية إلاَّ إذا كان لدى الدول غير الديموقراطية ورأسماليي الدول مثل الصين وروسيا والسعودية مقاعد على الطاولة جنباً إلى جنب مع الديموقراطيات الصناعية المتقدمة. على النقيض من ذلك، لا يرى بايدن حاجة كبيرة للتعاون عبر الحدود الأيديولوجية.

وبدلاً من تصوير الصراع في أوكرانيا على أنه محاولة منفصلة لخوض حرب عدوانية، صاغها الرئيس الامريكي على أنها "معركة بين الديموقراطية والاستبداد". وهذا بالطبع لن يعجب الرئيس الصيني، ومن الطبيعي أن ترفض بكين الجهود المبذولة لإخراج روسيا من "مجموعة العشرين". في القمة المقبلة للمجموعة، المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر، يجب على بايدن والقادة المتحالفين معه الاختيار بين مشاركة طاولة مع مستبدين مثل بوتين و"شي" أو جعل "المجموعة" غير فعَّالة في وقت تتزايد فيه التهديدات العالمية التي تتطلب إجراءات وجهود جماعية لمواجهتها؛ تغير المناخ والأوبئة وانتشار التقنيات التخريبية.. إلخ.

> **جادل بايدن وبعض القادة الأوروبيين بضرورة طرد روسيا من "مجموعة العشرين"**

إن احتمال انهيار التعاون المُتعدد الأطراف هو الخطر الأكبر وربما الوحيد الذي يهدد النظام العالمي منذ انهيار الاتحاد السوفيتي.

السبب الأخير الذي يجعل هذه الحرب الباردة الجديدة أكثر خطورة من سابقتها هو الاحتمال المتزايد بأن تلجأ روسيا إلى حرب إلكترونية مدمرة حقاً.

على الرغم من عدم التناسق بين موسكو وواشنطن في المقاييس التقليدية للقوة، فإن الأسلحة الرقمية الروسية المتطورة تُزعزع الاستقرار العالمي أكثر من الصواريخ النووية التي هدَّدت الولايات المتحدة وأوروبا في الثمانينيات من القرن العشرين.

لا يمكن أن تقتل الأسلحة الإلكترونية الناس على الفور، لكنها تبقى مدمرة لمدى بعيد وعلى مستويات عدة، وتظل قادرة على إلحاق أضرار جسيمة بالنظم المالية وشبكات الطاقة والبنية التحتية الأساسية الأخرى.

والأهم من ذلك، أنه من المرجح أن تستخدم الدول الأسلحة السيبرانية أكثر من أسلحة الدمار الشامل الأخرى لأن بناءها وإخفاءها أسهل، ويكاد يكون من المستحيل ردعها.

لا ينبغي لواشنطن أن تشعر بالراحة تجاه حقيقة أن بوتين لم يستخدم حتى الآن أكثر هذه الأسلحة تدميراً.

تستغرق الهجمات الإلكترونية الفعَّالة أشهراً ، وربما سنوات، للتخطيط لها، والحرب في أوكرانيا قد بدأت للتو. تماماً كما ردت واشنطن وأوروبا على الغزو بمعاقبة روسيا اقتصادياً، يمكن لموسكو استخدام أسلحتها الإلكترونية لشل الولايات المتحدة وأوروبا سياسياً – من خلال استهداف الانتخابات المقبلة بموجات تضليل أكبر وأكثر تواتراً. أين تدابير السلامة؟ مع احتدام الحرب الباردة الجديدة، يجب على القادة البدء في التفكير في تدابير السلامة المصممة لضمان عدم تصعيد هذا الصراع إلى مواجهة مباشرة بين روسيا و"الناتو".

بعد الفشل النووي القريب لأزمة الصواريخ الكوبية، على سبيل المثال، وضع القادة الامريكيون والأوروبيون والسوفييت اتفاقيات الحد من التسلح مثل معاهدة القوات النووية متوسطة المدى (INF) وتدابير بناء الثقة مثل اتفاقيات الأجواء المفتوحة لضمان ألاَّ تؤدي الحروب بالوكالة حول العالم إلى اندلاع حرب عالمية ثالثة.

ومع ذلك، لا يوجد اليوم اي مكافئ إلكتروني لمعاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى، ولا يوجد مسار للتفاوض بشأنها وإنفاذها.

هناك أيضاً قدر ضئيل من الثقة بين الرئيس الروسي والحكومات الغربية، ومن الصعب تخيل كيف يمكن بناء ثقة كافية لإنشاء قواعد ومؤسسات جديدة، وكم من الوقت قد يستغرق ذلك. إن مجلس الأمن الدولي محطم بشكل لا يمكن إصلاحه.

وفي ظل عدم وجود بدائل واقعية في الأفق، فإن أفضل ما يمكن للقادة فعله هو الإستمرار في التواصل بصراحة واحترام حول الفرص المحتملة للحد من الضرر سريع النمو الذي يمكن أن تلحقه المواجهة بين روسيا والغرب بالعالم. في الوقت الحالي، بات المجتمع الدولي في حالة حرب ليس لها آليات مُتفق عليها للحد من توسعها.

ومع ذلك، يعتقد القادة الامريكيون والأوروبيون أن بإمكانهم منع الصراع من الخروج عن نطاق السيطرة. إنهم يواصلون فرض عقوبات صارمة، وإرسال أسلحة فتّاكة إلى كييف، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الجيش الأوكراني، وتوسيع "الناتو"، والحديث عن مستقبل أوكرانيا الأوروبي.

يتحدثون كما لو أن رفضهم إرسال قوات "الناتو" إلى الأراضي الأوكرانية أو فرض منطقة حظر طيران في مجالها الجوي سيحد حقاً من خطر الانتقام الروسي. ولكن في الواقع، يرى بوتين بالفعل كل هذه الخطوات بمثابة أعمال حرب. هناك مـردود للولايات المتحدة وحلفائها في تنفيذ هذه السياسات، وقد لا تمتلك روسيا حتى الآن القدرة على الرد بقوة كبيرة، ولكن كلما طال أمد الحرب، كلما أصبح من الصعب على كل الأطراف منع القتال من أن يتصاعد ويتوسع.

حتى لو تم إقناع بوتين بإنهاء هذه الحرب من خلال اعتبار عملية استيلاء صغيرة على الأرض في شرق أوكرانيا انتصاراً تاريخياً لروسيا، فلن يكون هناك عودة إلى الإستقرار النسبي الذي كان موجوداً قبل ٢٤ شباط/فبراير. ستكون الحرب الباردة الجديدة مفتوحة: ستظل روسيا مثقلة بعقوبات الحلفاء إلى أجل غير مسمى، ولن يكون لديها سوى القليل من العلاقات التجارية مع أوروبا التي قد تشجع على ضبط النفس. ومن المرجح أن يختبر بوتين عزم "الناتو".

يمكن لروسيا، على سبيل المثال، ضرب قوافل الأسلحة ومراكز التدريب ومستودعات التخزين التابعة للحلفاء في أوكرانيا.

يمكن أن تشن هجمات إلكترونية محدودة ضد البنية التحتية المدنية الامريكية والأوروبية. ويمكن أيضاً أن تُصعّد حملاتها الإعلامية المضللة لتخريب الانتخابات المقبلة في الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ويمكن أن تقطع إمدادات الغاز عن المزيد من الدول الأوروبية وتقيد صادرات السلع الحيوية. وفي خضم الأزمة الاقتصادية المتنامية، سيكون قادة "الناتو" تحت ضغوط هائلة للرد على هذه الاستفزازات بالمثل، مما يهدد بمزيد من التصعيد الخطير. إذا خسر بوتين دونباس، ووجد أنه من المستحيل إعلان النصر في الداخل، فإن مخاطر التصعيد ستزداد أكثر.

> **مع احتدام الحرب الباردة الجديدة، يجب على القادة البدء في التفكير في حواجز الحماية**

في هذا السيناريو، قد تفكر موسكو في استخدام الأسلحة الكيماوية لتحويل دفة الأمور أو مهاجمة منشآت "الناتو" في بولندا. يمكن للقادة الامريكيين والأوروبيين الرد بشن ضربات مباشرة على الأصول الروسية في أوكرانيا أو فرض منطقة حظر جوي.

وستُكثّف واشنطن حملة عقوباتها، وبالتالي سيتوقف الغاز على الفور عن التدفق إلى أوروبا. سوف يميل كلا الجانبين إلى شنّ هجمات إلكترونية مدمرة على البنية التحتية الحيوية لبعضهما البعض. وعلى الرغم من أنه لا يزال من غير المرجح، فإن استخدام الأسلحة النووية ونشر قوات "الناتو" لم يعد أمراً مستحيلاً.

*الترجمة:منى فرح /موقع ١٨٠ بوست

عيسى نهاري :

التهدئة في الشرق الأوسط تمهد لنظام إقليمي جديد

بينما يستنفر الغرب لإخماد نيران الحرب في أوكرانيا، تبدو دول الشرق الأوسط أكثر استعداداً لحل النزاعات التي طغت على المنطقة. ومن آخر المتغيرات التي عكست رغبة واضحة في التهدئة وتبريد الخلاف، زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى السعودية، الشهر الماضي، بعد التوتر الذي شاب العلاقات بين القوتين الإقليميتين في السنوات الماضية.

لكن الباحث في مركز «وودرو ويلسون»، ديفيد أوتواي، لا يعتبر المبادرات الإيجابية بين خصوم الأمس مجرد مصالحات إقليمية فقط، وإنما خطوات ستسهم في إعادة تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط، مشيراً إلى زيارة الرئيس التركي إلى السعودية الأسبوع الماضي، التي جاءت في سياق تبني دول المنطقة نهج التكيف بدلاً من المواجهة.

وعد أوتواي التقارب التركي مع الدول العربية، وزيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ إلى تركيا في مارس (آذار) الماضي، التي كانت الأولى من نوعها منذ ١٤ عاماً، إضافة إلى المحادثات بين الرياض وطهران، مؤشرات على إمكانية تشكل نظام سياسي جديد في الشرق الأوسط، محاوره «السعودية، وتركيا، وإيران، وإسرائيل»، مشيراً إلى أن «مراكز القوى التقليدية مصر وسوريا والعراق المنشغلة بمشاكلها الاقتصادية والسياسية الداخلية» ستلعب «دوراً ثانوياً» في هذا التحول، على حد رأيه.

التكيف بدلاً من المواجهة

وقال أوتواي في مقالة نشرها مركز «وودرو ويلسون للأبحاث»، إن «القوى الإقليمية الصاعدة السعودية وتركيا وإيران وإسرائيل يبحثون عن حلفاء جدد لتحقيق مصالحهم، حتى وهم يحاولون معرفة كيف سيتعاملون مع بعضهم البعض بطريقة أقل تصادمية». وربط هذا التحول بالنظرة المأخوذة عن الولايات المتحدة بأنها في حالة انكفاء عن الشرق الأوسط، بهدف التركيز على التحديات الآتية من روسيا والصين.

ودعم الكاتب فرضيته حول تشكل نظام جديد في الشرق الأوسط ببوادر الانسحاب العسكري الروسي من المنطقة، مشيراً إلى أن «روسيا كانت حتى وقت قريب، تعزز وجودها في المنطقة، ولكنها قد تضطر الآن إلى الانسحاب من الشرق الأوسط للتعامل مع حربها في أوكرانيا والمواجهة مع الناتو»، لافتاً إلى أن موسكو سحبت أكثر من ألف مقاتل روسي وسوري من ليبيا وأرسلتهم إلى أوكرانيا، وفق صحيفة «فايننشال تايمز».

ووصف الاجتماع بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس التركي أردوغان في مدينة جدة غرب السعودية في ٢٨ أبريل (نيسان)، بأنه «أكثر تجسيد استثنائي للعهد الجديد» الناشئ نتيجة للتقارب بين خصوم الأمس في الشرق الأوسط.

محادثات السعودية وإيران

وعلى صعيد المحادثات السعودية – الإيرانية التي اختتمت، أخيراً، جولتها الخامسة في بغداد بحضور مسؤولين أمنيين من الجانبين، شدد أوتواي على أهمية تلك المباحثات، وضرورة أن تؤدي إلى التوافق بدلاً من المواجهة، مشيراً إلى أجوائها الإيجابية.

كان رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الذي احتضنت بلاده الجولة الخامسة من المحادثات، الشهر الماضي، قال إن، «بغداد تمكنت من إيجاد أجواء حوار إيجابية، الكثير منها لم يعلن عنه». وأضاف، «الإخوة في المملكة وإيران يتعاملون مع ملف الحوار بمسؤولية عالية ومتطلبات الوضع الحالي للمنطقة، ونحن واثقون من أن التفاهم بات قريباً».

إيران والحراك التركي باتجاه الخليج

من جهتها، قالت وكالة «نور نيوز» الإيرانية، إن الجولة الأخيرة ضمت ممثلين لأمانة المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، ورئاسة الاستخبارات السعودية، وتوقعت عقد «اجتماع مشترك بين وزيري خارجية البلدين في المستقبل القريب».

وعلى الصعيد الرسمي، اكتفت وزارة الخارجية العراقية، بالقول الأسبوع الماضي، إن المباحثات السعودية – الإيرانية «قد تمهد لعودة العلاقات الدبلوماسية»، وأكدت أن رئيس الوزراء العراقي حضر الجولة الخامسة من المحادثات.

انفراجة مؤقتة أم مستدامة؟

يعترف أوتواي الذي عمل مراسلاً متخصصاً في الشؤون الخارجية في الشرق الأوسط، بصعوبة التنبؤ بماذا سيحدث بعد هذه المصالحات والمباحثات بين الخصوم، قائلاً إن «الصراع بين إيران والسعودية على الصدارة الإقليمية ما زال قائماً». وأضاف، «تعد تركيا قوة عسكرية أكبر من أي من هاتين القوتين، وحتى وقت قريب كان أردوغان قد تبنى أحلاماً لإحياء الإمبراطورية العثمانية القديمة التي كانت تضم في يوم من الأيام جزءاً كبيراً من الشرق الأوسط العربي. ولا تزال تركيا متدخلة عسكرياً في أجزاء من سوريا والعراق وليبيا».

وقال أوتواي، إن كلاً من القوى الأربع، «السعودية وتركيا وإيران وإسرائيل»، تملك أهدافاً وتوقعات متباينة، فأنقرة تريد الاستفادة من الفرص الاقتصادية التي توفرها العلاقة مع الرياض، و»إسرائيل تريد من شركائها العرب مساعدتها في التعامل مع التهديد العسكري من إيران في المنطقة وحزب الله في لبنان، وتحييد الضغط لإنشاء دولة فلسطينية». وسياسياً «تريد السعودية من تركيا الانضمام إليها في تحالف من الدول العربية السنية ليكون بمثابة ثقل موازن لإيران الشيعية».

واعتبر «إحراز تقدم في المحادثات السعودية – الإيرانية، والتحول إلى التوافق بدلاً من المواجهة أحد المتطلبات الأساسية لاستمرار التهدئة في الشرق الأوسط»، لكنه شدد على أهمية المفاوضات بين واشنطن وطهران في فيينا، مشيراً إلى أن «الفشل في التوصل إلى اتفاق وشروع إيران في تطوير قنبلة نووية سيقضي على التهدئة الحالية، وقد يؤدي إلى سباق تسلح نووي بين السعودية وإيران، وارتفاع احتمالات لجوء إسرائيل أو الولايات المتحدة، أو كليهما معاً، إلى الخيار العسكري لاستهداف المنشآت النووية الإيرانية».

ومع توقف محادثات فيينا منذ أكثر من شهر، وتضاؤل فرص نجاحها، يعتقد أوتواي أنه من الصعب التفاؤل باستمرار تهدئة التوترات في الشرق الأوسط.

www.marsaddaily.com

المرصد
AL-MARSAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي

www.marsaddaily.com
facebook: marsad.puk